المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014
المخطط الخماسي 2010-2014 أنموذجا

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة

إعداد الطالب **إشراف الأستاذة**

محمد نايلي **أ.د صبيحة بخوش**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
لقمان مغراوي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
صبيحة بخوش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
مراد بوعباش	أستاذ التعليم العالي	عضوا	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
ياسين بولالوة	أستاذ محاضر أ	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مليكة هارون	أستاذ محاضر أ	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
آمال حاجة	أستاذ محاضر أ	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2018 - 2019

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة - أ.د صبيحة بخوش -
على نصائحها المفيدة، ومساعدتها الدائمة حتى اكمال هذه الدراسة.

إهـــــــداء

إلـــــى

الوالدين الكريمين

أفراد أسرتي

جميع أساتذتي في كل الأطوار التعليمية

جميع أصدقائي

خطة الدراسة

مقـدمة

الفصل التمهيدي مقومات التنمية ونظام الحكم في الجزائر

أولا: لمحة حول الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر

ثانيا: النظام السياسي في الجزائر

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتخطيط والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتخطيط

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاقتصادية

المطلب الثاني: ماهية التخطيط

المطلب الثالث: شروط ومبادئ التخطيط

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الكلاسيكية

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية الحديثة

المطلب الثالث: نظريات وإستراتيجيات التنمية

الفصل الثاني: التخطيط التنموي في الجزائر 2001-2009

المبحث الأول: الظروف العامة المحيطة بصنع المخططات التنموية في الجزائر

المطلب الأول: المشروطية الاقتصادية والسياسية المطبقة في الجزائر

المطلب الثاني: الوضعية الأمنية والسياسية

المطلب الثالث: خصائص صنع المخططات التنموية في الجزائر

المبحث الثاني: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

المطلب الأول: مضمون المخطط

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية لمخطط الانعاش الاقتصادي

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية لمخطط الإنعاش الاقتصادي

المبحث الثالث: المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

المطلب الأول: مضمون المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الفصل الثالث: دور المخطط الخماسي 2010-2014 في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014

المطلب الأول: الظروف المحيطة بصنع المخطط الخماسي 2010-2014

المطلب الثاني: أهداف المخطط الخماسي 2010-2014

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية التنموية للمخطط الخماسي 2010-2014

المطلب الأول: الخيار التنموي والقطاعات الإستراتيجية في المخطط الخماسي 2010-2014

المطلب الثاني: علاقة المخطط الخماسي 2010-2014 بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

المطلب الثالث:علاقة المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 بالمخططات السابقة له

المبحث الثالث: التقييم الاقتصادي والاجتماعي لنتائج المخطط الخماسي 2010-2014

المطلب الأول: أثر تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مستوى التنمية البشرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014

المطلب الثالث: التخطيط التنموي الخماسي 2010-2014 ومتطلبات الانطلاق الاقتصادي

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

فهرس الجداول

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة

يعتبر التخطيط من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في توجيه ومتابعة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التنبؤ العلمي المبني على إستراتيجية معينة في شكل خطة قد تكون طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى، ولقد لجأت معظم دول العالم الثالث بعد استقلالها إلى وضع خطط تنموية قصد الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة التي حققت مستوى عالي من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

من هذه الدول نجد الجزائر التي اعتمدت منذ العشرية الأولى من استقلالها مجموعة من المخططات (ثلاثية ورباعية وخماسية) تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أي ذات تخطيط شامل قصد تحقيق التنمية الاقتصادية، بما يتوافق مع الخيار الاشتراكي.

غير أنه وبعد التخلي عن أسلوب التخطيط لبضع سنوات خاصة خلال مرحلة التسعينيات التي شهدت اضطرابات أمنية، عادت الجزائر إلى التخطيط في مرحلة استعادة الأمن من خلال مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية، مع بداية عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، بمرحلة جديدة من التخطيط قصد مواصلة تحقيق التنمية الاقتصادية، بدءا بمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، مرورا بمخطط دعم النمو 2005-2009، وصولا إلى المخطط الخماسي 2010-2014.

كل هذه المخططات هدفت إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وهذا ما حفزنا على دراستها وتقييمها ومعرفة توجهات الدولة الجزائرية وإستراتيجيتها في مسعاها التنموي.

1-أهمية الدراسة

أ- **الأهمية العلمية** تتمثل في محاولة إثراء الدراسات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الاقتصادية في الجزائر بشكل خاص، من خلال دراسة التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية من 2001-2014، إضافة إلى الإسهام في تقييم تجربة التخطيط في الجزائر بأسلوب علمي ودراسة المخطط الخماسي 2010-2014 كأنموذج ومخطط مكمل لمسار التخطيط في الجزائر.

ب-**الأهمية العملية** تكمن في محاولة فهم مخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ومعرفة توجهاتها الكبرى ومعرفة نتائجها ومحاولة إعطاء تقييم علمي وتطبيقي لهذه المخططات.

2- أسباب إختيار الموضوع

وتنقسم إلى نوعين وهما

أ- الأسباب الموضوعية

- الرغبة في تقديم إضافة علمية بخصوص دراسة التجربة التنموية في جزائر.
- الاستفادة العملية من الدراسة.
- محاولة فهم علاقة التخطيط بنوعية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ب- الأسباب الذاتية

- الاهتمام بموضوع التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- حيوية موضوع التنمية الاقتصادية.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- توضيح التوجهات الكبرى للدولة الجزائرية وإستراتيجيتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2- تقييم تجربة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
3- تقديم تصور حول سبل تفعيل التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

4-الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة لهذا الموضوع ويمكن أن نعرض بعضا منها:

1 – **الدراسة الأولى:** أطروحة دكتوراه بعنوان "**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي**". للباحثة فطيمة حفيظ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2012.

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم محاور الإصلاح الإقتصادي خلال فترة نهاية التسعينيات لكل من تونس المغرب والجزائر والمقارنة بينها وعالجت هذه الدراسة إشكالية أثر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- قصور سياسات الاصلاح في الدول الثلاثة (المستمدة من توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في تحقيق أهم الأهداف المرجوة منها فقد تم تحقيق التوازنات الكلية (تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم) مقابل الفشل في رفع معدلات النمو الاقتصادي في دول محل الدراسة.
- إن الاعتماد على حرية السوق وآلياته في تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو الاقتصادي غير كاف، مما يستوجب تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي.

2 – **الدراسة الثانية:** أطروحة دكتوراه بعنوان " **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014** " للباحثة حجي فطيمة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013.

حاولت الباحثة معالجة إشكالية أثر برامج التنموية على الفقر في الجزائر من 2005-2014 وتوصلت إلى النتائج التالية:

- مساهمة هذه المخططات التنموية في تخفيض مستوى الفقر في الجزائر، حيث تم تخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم سنة 2004، أما بالنسبة للفقراء الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم فقد تم تخفيض نسبة هؤلاء إلى النصف، غير

أن هذه الجهود لم تكن كافية للقضاء تماما على الفقر في الجزائر إذا أخذنا مؤشر دخل 2 دولار يوميا كعتبة للفقر.

- تراجع نسبة الفقر في الجزائر غير مستديمة لأنها مرتبطة بمورد واحد وهو البترول، إضافة إلى نقص مناصب العمل الدائمة مقابل المناصب المؤقتة.

3-الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه بعنوان " **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**" . للباحثة جميلة معلم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016.

عالجت الباحثة إشكالية المستويات التي بلغتها مسيرة التنمية في كل من الجزائر والمغرب وما هي الاستراتيجيات البديلة الممكن اقتراحها لتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدين، كما أن هذه الدراسة حاولت تغطية المدة الزمنية منذ استقلال الجزائر والمغرب إلى غاية سنوات تطبيق الاصلاحات الاقتصادية خلال فترة الألفية الجديدة، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- انتقال الجزائر والمغرب إلى اقتصاد السوق لم يغير مكانة البلدين في تقسيم الدولي التقليدي للعمل (القائم على استغلال الموارد الأولية للدول النامية وتحويلها إلى سلع في الدول المتقدمة).
- وجود اختلال بين الموارد البشرية المؤهلة وتوفر المؤسسات الاقتصادية القادرة على امتصاص هذه الموارد البشرية.
- تحسن التنمية البشرية كميا فقط مقابل ضعف الجوانب الكيفية (الصحة والتعليم).
- ضرورة التوجه نحو الصناعات التحويلية التي توفر عوائد أكبر لزيادة مستوى النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة الاهتمام بالعنصر البشري.

5- إشكالية الدراسة

إن المخططات التنموية التي شرعت الجزائر في إعدادها وتنفيذها منذ سنة 2001 بدءا بمخطط الانعاش الاقتصادي ثم مخطط دعم النمو 2005-2009 وأخيرا مخطط الخماسي 2010 -2014 رصدت لها مبالغ مالية كبيرة قصد تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة بناء مجتمع متقدم يملك اقتصاد

قوي ينعكس على الحياة الاجتماعية للمواطن، وهذا ما يجعلنا نحاول دراسة أثر هذه المخططات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على المخطط الخماسي 2010-2014 كدراسة حالة، على أساس أن هذا الأخير لم يأت منعزلا بل هو آخر مخطط في سلسلة المخططات التي بدأت منذ سنة 2001.

وفي نفس الوقت تندرج الإشكالية التي نود معالجتها في تقييم التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014 ضمن منظور تقييم السياسات العامة الذي يشمل الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتركيز على ظروف ومميزات صنع المخططات التنموية في الجزائر وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتفاعلة معها استجابة لاحتياجاتها ومطالبها إضافة إلى تقييم الاستراتيجية التنموية في هذه المخططات بشكل عام والمخطط الخماسي 2010-2014 بشكل خاص.

وهذا ما يجعلنا نطرح **السؤال المحوري** التالي:

إلى أي مدى ساهمت المخططات التنموية في الجزائر منذ 2001 بصفة عامة والمخطط الخماسي 2010-2014 بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

6-الاسئلة الفرعية

1- ما هي الإستراتيجية التنموية المنتهجة في مخططات التنمية منذ سنة 2001؟

2- هل هناك ترابط بين المخططات التنموية منذ 2001 إلى غاية 2014؟

3- هل حقق المخطط الخماسي 2010-2014 أهدافه؟

4- هل يتوافق المخطط الخماسي 2010-2014 مع الأسس العلمية للتخطيط؟

7-فرضيات الدراسة

1) الفرضية الأولى: الإستراتيجية التنموية في المخططات الخماسية خلال الفترة 2001-2014 أدت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

2) الفرضية الثانية : الترابط بين مخططات التنمية منذ 2001 أدى إلى نجاح أهداف المخطط الخماسي 2010-2014.

3) الفرضية الثالثة: المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 لم يغير في بنية الاقتصاد الجزائري إلى الأحسن.

4) الفرضية الرابعة :المخطط الخماسي 2010-2014 ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

8- حدود الدراسة

أ- الاطار الزماني

حدد بالفترة الزمنية الممتدة من2001 إلى 2014، وهي الفترة التي عرفت تنفيذ ثلاثة مخططات تنموية (مخطط الانعاش الاقتصادي، مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والمخطط الخماسي 2010-2014).

ب-الاطار المكاني

الدراسة متعلقة بالمخططات الوطنية للتنمية في الجزائر مابين 2001-2014

9- مناهج وإقترابات الدراسة

إعتمدنا في هذه الدراسة على **منهج** "**دراسة حالة**"، حيث يعد من أنسب المناهج في الدراسات المعمقة في دراسة ظاهرة واحدة، ويعرف <<... على أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمع عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها...[1]>> قصد التعمق في تحليل ودراسة المخطط الخماسي 2010-2014.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات والأدوات**. القاهرة: (د.د.ن) ، 1997، ص 87.

إضافة إلى **استخدام** "**المنهج المقارن**" قصد المقارنة بين مخططات التنموية الثلاثة (مخطط الانعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو والمخطط الخماسي 2010-2014) من خلال معرفة دلالات الاختلاف والتشابه بينها وتحليلها بما يخدم معالجة إشكالية الدراسة والتحقق من فرضيتها.

كما تم استخدام مجموعة متنوعة من الإقترابات قصد تحليل الظاهرة من زوايا مختلفة، ويعرف الإقتراب على أنه عبارة عن "إطار تحليلي يؤخذ به كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الإجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة موضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار[1] " ومنه فالاقتراب يعبر عن زاوية نظر معينة ترشد الباحث، ولكل إقتراب مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة به التي تحلل الواقع من زاوية نظر معينة، ولهذا تم إستخدام **الإقتراب المعرفي لبيار ميلر** PIERRE MULLER الذي يركز على مرجعية صانع السياسات وأثرها على مخرجات عمل الحكومة، وما تحمله هذه المرجعية من قيم ومبادئ تمثل نظرة صانع السياسة إلى العالم، حيث يمكن أن يفسر هذا الإقتراب وجه نظر صانع السياسات في الجزائر وما يحمله من مرجعية ترجمتها مختلف مخططات التنموية لحل المشاكل العمومية، إضافة إلى إستخدام **مقترب تحليل النظم** لدفيد إستون قصد معرفة كيفية معالجة النظام السياسي مختلف البرامج التنموية في تفاعلها مع البيئة الداخلية والخارجية التي تكون مصدرا للمطالب والتأييد والضغوط.

10-أدوات جمع وتحليل المعلومات والبيانات

إن هذه الدراسة تتطلب أدوات عديدة لجمع المعطيات والمعلومات من أهمها:

1- **الملاحظة العلمية:** تم الاعتماد على الملاحظة العلمية في هذه الدراسة من خلال ملاحظة وتحليل إستراتيجية صانع القرار في مختلف البرامج التنموية.

للملاحظة أهمية كبيرة في البحث العلمي فهي تستعمل في حالات معينة وخاصة بالنسبة للمواضيع السلوكية أو المواضيع التي تحتاج إلى المعاينة والحصول على المعلومات اللازمة في المواقف الطبيعية[2].

[1] محمد شلبي **المرجع السابق**، ص 116.

[2] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. الجزائر:موفم للنشر والتوزيع، 2002، ص 50.

2- **تحليل مضمون الوثائق الرسمية:** تم الاستعانة في هذا الدراسة بمجموعة من الوثائق والمعلومات والمعطيات الرسمية من المخططات التنموية التي أعلنتها الحكومة، وقد تم تحليلها وتصنيفها في جداول توضيحية.

3- **الإحصائيات:** استخدمت في هذه الدراسة العديد من الاحصائيات الرسمية لقياس مستوى تطور الاقتصاد الجزائري في فترة من 2001-2014.

4- **المؤشرات الكمية والكيفية لتقييم السياسات العامة:** تم الاستعانة ببعض المؤشرات الكمية والكيفية لتقييم السياسات والمخططات التنموية في الجزائر في الفترة من 2001-2014، ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي.

11-تقسيم خطة الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول تتكون من فصل تمهيدي وثلاث فصول متوازنة ومترابطة كل فصل ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث وثلاثة مطالب.

الفصل التمهيدي متعلق بالإمكانيات التنموية للجزائر وطبيعة نظام الحكم تمهيدا لدراسة المخططات التنموية، كما أن الفصل الأول متعلق بالجانب المفاهيمي والنظري للدراسة وبخصوص الفصل الثاني فإنه يتعلق بدراسة المخططات التنموية في الجزائر من 2001 إلى 2009، أما الفصل الثالث خصص لدراسة المخطط التنموي الخماسي 2010-2014.

الفصـــــل التمهيدي

مقومات التنمية ونظام الحكم في الجزائر

تمهيد

إن من مقتضيات البحث المتعلق بالتخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر، التعرف أولا على الدولة الجزائرية ونظام الحكم وإمكانياتها التنموية قصد فهم خصوصية الدولة والمجتمع الجزائري.

فلا يمكن دراسة تجربة التخطيط والتنمية في الجزائر بمعزل عن المؤسسات الرسمية التي صنعت مخططات التنمية، فالدولة الجزائرية لها خصوصيتها من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم مميزات المجتمع الجزائري وخصوصية نظام الحكم ومعرفة الامكانيات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر كمنطلق لدراسة التجربة التنموية في الجزائر.

أولا: الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر

تزخر الجزائر بإمكانيات تنموية طبيعية واقتصادية هائلة، بدءا بإتساع المساحة وتنوع المناخ والتضاريس التي تجعل منها بلدا زراعيا بإمتياز، إذا ما تم إستغلال هذه الامكانيات الطبيعية، كما تملك إمكانيات صناعية هامة بفضل الموارد الأولية التي تتمتع بها البلاد، من نفط وغاز طبيعي وعدة معادن أخرى كالحديد والذهب... وغيرها، ولها إمكانيات سياحية هائلة من مواقع أثرية تاريخية وتنوع الطبيعي كبير (صحراء شاسعة ، ساحل طوله 1600 كم ، غابات ومحميات طبيعية).

1- المساحة والموقع الجغرافي

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة بمساحة تقدر ب: 2 381 741 كيلومتر مربع[1]، و تقع في وسط شمال إفريقيا بين تونس والمغرب وليبيا من الشمال ومالي والنيجر وموريتانيا من الجنوب[2]، وهذا ما يبين أن للجزائر مكانة جيوسياسية متميزة، من حيث المساحة والموقع الجغرافي.

[1] Atlas de l'Afrique .paris:Ed du jaguar , 2000, p 72.

[2] أنظر الملحق رقم 01

2- التقسيم الإداري والعملة

يتكون التقسيم الإداري للجزائر من 48 ولاية وعملة البلد هي الدينار الجزائري[1].

3- المناخ

تتمتع الجزائر بتنوع كبير في المناخ، بفضل شساعة المساحة فهي من البلدان التي تتمتع بتعاقب الفصول الأربعة (شتاء، خريف، ربيع ، صيف)، وهذا ما يمكن البلد من القدرة على تنويع المحاصيل الزراعية، كالأشجار المثمرة والحمضيات في الشمال، وجميع أنواع الحبوب كالقمح والشعير..إلخ في الهضاب العليا إضافة إلى الخضراوات والتمور في الجنوب الجزائري ويتميز مناخها بأنه معتدل ولطيف وممطر في فصل الشتاء وساخن وجاف في فصل الصيف خاصة في الجنوب الجزائري[2].

3- التضاريس

تتمتع الجزائر بتنوع كبير في التضاريس من الساحل إلى منطقة الهضاب وصولا إلى الجنوب الجزائري.

ففي منطقة الشمال تطل الجزائر على البحر الابيض المتوسط، بساحل صخري في الغالب يمتد على 1500 كيلومتر،(وفي بعض المراجع 1600 كيلومتر) ما بين تونس والمغرب، ويكاد هذا الساحل يسير على خط مستقيم، وليس فيه الكثير من الخلجان أو الجزر[3].

فطول الساحل الجزائري يمنح هذا البلد إمكانيات إقتصادية كبيرة من خلال إستغلال الثروة السمكية، والإستفادة من ثروات البحر (المرجان، تحلية مياه البحر...إلخ) والإستفادة من طول الساحل في التجارة الخارجية، حيث تعد الجزائر حلقة وصل بين القارة الإفريقية والأوروبية، وحتى بقية القارات عبر المنفذ البحري، كما يساهم الساحل الجزائري في استقطاب السياح من داخل وخارج الوطن للاستجمام والتمتع بالمناظر الطبيعية التى تزخر بها السواحل الجزائرية.

[1] Atlas Socio-économique Des Pays Du Monde. Paris: Ed larousse ,2016, p 174.
[2] Geographica Atlas Mondial Illustré , Paris: Ed: place des victories , 2005 , p314.
[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (ب،ت،ن)، ص 11.

تضاريس الجزائر تنقسم إلى قسمين كبيرين، تضاريس الشمال وتضاريس الجنوب، فالأولى تتكون من سهول عليا تحدها جبال سلسلة الأطلس التلى (محيطة بالسهول الساحلية) وسلسلة الأطلس الصحراوي أما في منطقة الجنوب الصحراوية فتتكون من عرق رملي كبير وهضاب حصوية (مكونة من الحصى) ومرتفعات بركانية أعلى قمة فيها جبل "طاهات " يبلغ 2918 متر في قمم جبال الأهقار[1]، والصحراء الجزائرية تمثل حولي 85% من الأراضي الجزائرية[2].

يتخلل جبال الجزائر أودية (موسمية الجريان) تجري أثناء سقوط الأمطار وتجف صيفا، وهذه الوديان تتحول إلى مراعى خصبة في الصيف وتصبح أحواضا مغلقة مكونة الشطوط منها شط الحضنة الشرقي والغربي وشط ملغيغ[3].

4- الموارد الزراعية

تمثل الأرض الصالحة للزراعة في الجزائر حوالي 3 % من مساحة البلاد، وذلك بسبب وجود المرتفعات والصحراء وقلة مجاري الأنهار الدائمة، وأهم المحاصيل الزراعية، الكروم، التبغ، الفلين، النخيل، الحبوب، الخضار، الفواكه، الحمضيات، والأرز، والقطن، وتعتبر من بين أكثر الدول إنتاجا للكروم والحبوب إضافة إلى إنتاج الشمندر السكري، كما تشتهر بتربية المواشي من إبل، والأبقار والأغنام والماعز، التي يستفاد من صوفها وجلودها وألبانها إضافة إلى إنتاج الدواجن[4].

تتمتع الجزائر أيضا بساحل طوله 1600 كلم، يجعلها بلدا ساحليا يتمع بثروات بحرية هائلة كصيد السمك، وإستغلال بعض الموارد البحرية كالمرجان.

5- الموارد الأولية

تملك الجزائر موارد أولية كثيرة، أهمها النفط، الغاز الطبيعي، الحديد ،الذهب ..إلخ وغيرها من المعادن، إذ تمثل عائدات المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية.

[1] Atlas de l'Afrique, op.cit, p72.

[2] Geographica atlas Mondial Illustrén, op.cit , p 315.

[3] أمنة إبراهيم أبو حجر، **موسوعة المدن العربية** . عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002، ص 112.

[4] أمنة أبو حجر ، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم** . عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008، ص 180.

رغم أن الجزائر تعتبر دولة حديثة في المجال الصناعي، إلا أن لديها بعض الصناعات من أهمها توليد الطاقة الكهرومائية، والصناعات البترولية، والبيتروكيماوية، وبعض الصناعات الثقيلة والخفيفة منها الأدوات والآليات الكهربائية، والتعدين، والمنسوجات بأنواعها، والورق والأثاث والخشب لوجود الغابات فيها[1].

إضافة إلى هذا التنوع في الموارد الطبيعية، تمتلك الجزائر مؤهلات كبيرة في الطاقة المتجددة من طاقة شمسية ورياح وسدود، فالجنوب الجزائري لوحده قادر على توفير الطاقة الكهربائية لبلدان كثيرة، إذا ما تم استغلال الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية الشاسعة.

5- السكان

يتمركز حولي 90% من سكان الجزائر في الشمال البلاد، ويعيش الثلث منهم على الزراعة وذلك بفضل خصوبة التربة المتوسطية، التي تمثل 3% من مساحة الكلية للبلد[2]، ويعود عدم التوازن في توزيع سكان لأسباب تاريخية وإقتصادية وبيئية جعلت الشعب الجزائري يتمركز بكثرة في الشمال على حساب منطقة الجنوب الجزائري.

كما يتمركز غالبية السكان في المدن، حيث إرتفع عدد السكان الذين يعيشون في المدن من 31% سنة 1966م إلى 58% من إجمالي السكان سنة 1998م و حسب التنبؤات فالنسبة ستزداد إلى حدود 80% سنة 2025م[3].

❖ **النمو الديمغرافي**

أما بالنسبة لتطور النمو الديمغرافي للسكان في الجزائر، فتشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء على أن عدد السكان في الجزائر بعد الاستقلال تضاعف ثلاث مرات في مدة 44 سنة إذ

[1] أمنة أبو حجر ، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم ، **المرجع السابق**، ص 180.

[2] Geographica atlas mondial illustrén, op.cit , p 315.

[3] Achour cheurfi**, dictionnaire encyclopédique de l'algerie (culture – politique – société – histiore -)** , Ed: anep, p 67.

انتقل من 12 مليون سنة 1966، إلى 37,9 مليون سنة 2012[1]، وفي جانفي 2017 بلغ 41,2 مليون نسمة.

❖ **التركيبة السكانية**

أما بخصوص التركيبة السكانية في الجزائر فيغلب عليها فئة الشباب، وقد بلغت نسبة الأشخاص التي تقل أعمارهم عن 30 سنة 58% من العدد الاجمالي للسكان سنة 2014 ، وهو ما يقارب 22 مليون[2]، وهذه النسبة تدل على أن الفئة الغالبة في الجزائر هي **فئة الشباب،** التي تعد قوة بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها لخدمة الوطن.

ثانيا: النظام السياسي الجزائري

إن التطرق إلى السلطات الثلاث في الجزائر وتحديد العلاقة بينها يمكننا من الوقوف على مميزات النظام السياسي الجزائري، لمحاولة فهم كيفية صنع السياسات العامة في الجزائر، ومعرفة التوازنات والإجراءات والعمليات التي تسبق وضع البرامج والمخططات التنموية، هي في الأخير عبارة عن مخرجات للنظام السياسي القائم.

يتكون النظام السياسي من ثلاث سلطات أساسية وهي (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية) ويختلف كل نظام سياسي حسب طبيعة العلاقة التي تربط هذه السلطات الثلاث ببعضها البعض، وفقا لما حدده الدستور وما تقره الأعراف السياسية غير المكتوبة ويمكن دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري وفقا لهذه الرؤيا.

1- السلطة التنفيذية في الجزائر

تعد السلطة التنفيذية في الجزائر من بين أهم السلطات المهيمنة على طبيعة وآلية عمل النظام السياسي الجزائري، نظرا لأولويتها في مركز صنع القرار في الجزائر، وقد أقر الدستور الجزائري هذه الأولوية عبر الصلاحيات الموكلة للسلطة التنفيذية، تتكون السلطة التنفيذية في الجزائر من:

[1] Moundir lassassi , nacer eddine hammouda , " 50 ans d'indépendance : qu'elle évolution de la situation du marche du travail en Algérie ?". **Revue les cahiers du CREAD**, n° 100, 2012, p 104.

[2] Rapport national sur le développement humain 2013-2015 , CNES , p 19.

- **رئيس الجمهورية**
- **الوزير الأول**
- **الوزراء (أعضاء الحكومة)**

أ- رئيس الجمهورية في الدستور الجزائري

يحتل رئيس الجمهورية في الجزائر مكانة جد هامة في الحياة السياسية، نظرا لسلطات الواسعة التي خولها له الدستور الجزائري، رغم التعديلات المتعاقبة لدساتير في الجزائر إلا أن مكانة " رئيس الجمهورية " لا تزال محورية في النظام السياسي الجزائري، وهذا راجع لعوامل تاريخية جعلت من منصب الرئيس يحتل هذا الوزن الكبير في مكونات النظام السياسي الجزائري، مقارنة بالمكونات الاخرى لسلطة التنفيذية أو حتى السلطة التشريعية والقضائية في الجزائر.

فقد أكد الدكتور سعيد بوالشعير في كتابه " النظام السياسي الجزائري " على محورية رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بقوله: *<< ... يحتل رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري المركز الممتاز بإعتباره منتخب من طرف الشعب عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري ويمارس إختصاصاته لعهدة مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ،(لكنها في دستور 2008 كانت العهدات الرئاسية مفتوحة إلى غاية تعديل الدستور سنة 2016) مما يجعله الشخصية السياسية الأولى في النظام وأعلى قمته، وما يترتب عن ذلك من مسؤولية إعتمادا على مبدأ حيث توجد السلطة تتقرر المسؤولية...*[1]>>.

وقد إكتسب رئيس الجمهورية في الجزائر هذه المكانة المرموقة، والدور المحوري في الحياة السياسية منذ إستقلال الجزائر وتولي الرئيس أحمد بن بلة الحكم ومن بعده الرئيس هواري بومدين الذي كان يتميز بكاريزمة القائد الثوري التي جعلت من منصب " رئيس الجمهورية " مكانة محورية في النظام السياسي الجزائري وأصبح ذلك تقليدا أكدته جميع الدساتير المتعاقبة في تاريخ الجزائر المستقلة.

وعلى الرغم من كل محاولات الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) كحزب يقود البلاد في مرحلة الإشتراكية، إلا أن دور الحزب الواحد

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري : دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 ، السلطة التنفيذية** . الجزء 3 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013، ص 15.

ظل محدودا بما يقرره الرئيس الجمهورية منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية، من خلال تفرد الرئيس بالسلطة ومحاولة بناء علاقة مباشرة بينه وبين الشعب[1].

فرئيس الجمهورية في الجزائر هو الرجل الأول في النظام السياسي، وقد إستمد قوته وسلطته تاريخيا منذ نشأة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، فهو يمثل سلطة الدولة ووحدة قراراتها من خلال الشرعية التى اكتسبها من انتخاب الشعب ومن الصلاحيات التي يخولها له الدستور الجزائري.

كما نص الدستور الجزائري لسنة 2016 في المادة 84 *"على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة الأمة وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، كما له أن يخاطب الأمة مباشرة"*،وهي نفس المادة التي كانت موجودة في دستور 1996 (المادة 70 من دستور 1996) ، فهذه المادة تبرز المكانة السامية لرئيس الجمهورية الذي يعبر عن تطلعت الشعب ويمثل الدولة داخليا وخارجيا بفضل إنتخابه من طرف الشعب والسلطات التي خولها له الدستور الجزائري، فرئيس الجمهورية يمثل الواجهة السياسية الأولى لنظام السياسي الجزائري، نظرا لمكانة الرئيس وسلطته الواسعة.

ومن بين أهم الشروط الواجب تتوفرها في المترشح لرئاسة الجمهورية ما يلي:[2]

- لم يتجنس بجنسية أجنبية.
- يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، ويثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب و الأم.
- يدين بالإسلام.
- يكون عمره 40 سنة كاملة يوم الإنتخاب.
- يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية.
- يثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط.
- يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشرة سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح.
- يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954م، إذا كان مولود قبل يوليو 1942م.

[1] خميس حزام والي ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** . ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع ، 2008، ص 126.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الدستور الجزائري لسنة 2016 ، المادة 87.

- يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942.
- يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه.

ويتضح من الشروط التي وضعها الدستور بغية الترشح لرئاسة الجمهورية، أنها شروط تعبر عن مدى حرص المشرع الجزائري على ضمان إنتماء المرشح للرئاسيات للثوابت التي نص عليها بيان أول نوفمبر والذي يعبر عن هوية الشعب الجزائري ومبادئه وعدم التعارض معها وهي مكرسة أيضا في دستور 1996 والتعديل الدستوري لسنة 2008.

وللإشارة فإن صلاحيات رئيس الجمهورية توسعت أكثر خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 أين تم تغيير تسمية رئيس الحكومة إلى الوزير الأول الذي أصبح منفذا لبرنامج الرئيس ومن بين أهم صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجزائري نذكر ما يلي:[1]

- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- يرأس مجلس الوزراء.
- يعين الوزير الأول بعد إستشارة الأغلبية البرلمانية، وينهي مهامه.
- يوقع المراسيم الرئاسية.
- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها.
- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.
- يسلم أوسمة الدولة ونياشينها والشهدات التشريفية.

بالإضافة إلى هذه الصلاحيات السياسية والقضائية والعسكرية الواسعة التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية ، فإنه كذلك يملك صلاحيات واسعة في تعيين المناصب السامية في الدولة ومن بينها :[2]

[1] أنظر: المادة 77 من دستور 1996، والمادة 77 من التعديل الدستوري لسنة 2008 والمادة 91 من دستور 2016.
[2] دستور 2016، **المرجع السابق**، المادة 92، 93،.

- يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد إستشارة الوزير الأول.
- يعين رئيس الجمهورية في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة.
- يعين الرئيس الأول للمحكمة العليا.
- يعين رئيس مجلس الدولة.
- يعين الأمين العام للحكومة.
- يعين محافظ بنك الجزائر.
- يعين القضاة.
- يعين مسؤولو أجهزة الأمن.
- يعين الولاة.

❖ **تدخل رئيس الجمهورية في الاختصاص التشريعي**

يتدخل رئيس الجمهورية في الإختصاص التشريعي الذي يعد من الصلاحيات الأصيلة للسلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) من خلال الصلاحيات التالية:

أ- **التشريع بأوامر رئاسية**

نصت المادة 124 من دستور 1996 صراحة على امكانية التشريع بأوامر رئاسية في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان، وجاءت المادة 142 من الدستور الجزائري لسنة 2016، مؤكدة لهذه الصلاحيات التي نصت على ما يلي "*لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية، بعد أخذ رأي مجلس الدولة، ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها، وتعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان*"، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الصلاحيات مارسها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقوة أثناء عهدته الثالثة (2009-2014).

بإستقراء المادة 136 من دستور 2016 التي تنص على أنه " *يعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول حسب الحالة مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة* " نجد أن المشرع إشترط عرض مشاريع القوانين على مجلس

الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية ولهذا الأخير أن يحدد ويعدل مضمون المشروع وفقا لما يقدمه من ملاحظات وتوصيات[1].

ويمكن لرئيس الجمهورية حل المجلس الشعبي الوطني حسب نص المادة 129 من دستور 1996 التي نصت على ما يلي " يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو اجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس الحكومة."

كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يبادر بطلب إجتماع البرلمان في دورة غير عادية،وذلك حسب المادة 118 من دستور 1996 كما نصت المادة 135 من الدستور 2016 على نفس الأمر، كما يلي" *يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية، ويمكن كذلك أن يجتمع باستدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من الوزير الأول أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني*".

ب- السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية

منح الدستور الجزائري سلطة تنظيمية واسعة لرئيس الجمهورية، وذلك مكرس في معظم الدساتير إذ نصت المادة 143 من دستور 2016 على ما يلي : *" يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول. "*

عدم تحديد المشرع لمجالات السلطة التنظيمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، يندرج ضمن توسيع صلاحياته في هذا المجال (التنظيمي) التي اكتفى المشرع بتعريفها على أنها غير مخصصة للقانون.

كما أن لرئيس الجمهورية عدة صلاحيات تخص العمل التشريعي فقد منحه الدستور الحق في تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية كما له الحق في حل

[1] عبد العالي حاحة، أمال يعيش تمام ، "المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016." **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد 14 ، أكتوبر 2016، ص 80.

المجلس الشعبي الوطني، هذا بعد إستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس لأمة ورئيس المجلس الدستوري والوزير الأول، في حين لم يمنح المشرع الدستوري البرلمان الحق أو السلطة في مواجهة رئيس الجمهورية ما عدا إمكانية رفض مخطط الحكومة أو سحب الثقة من رئيسها[1].

ويمتلك رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في الحلات الإستثنائية مثل حالة الحرب، الحصار، فقد نصت المادة96 من دستور 1996 على ما يلي" يوقف العمل بالدستور مدة حالة الحرب ويتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات"، وهو ما نصت عليه المادة 110 من دستور 2016 أيضا.

كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يعدل الدستور من دون اللجوء إلى تصويت الشعب إذا صادق عليه ثلاثة أرباع غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) وإذا إعتبر المجلس الدستوري أن هذا التعديل لا يمس بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وحقوق الإنسان والمواطن وحريتهما ولا يمس بأي كيفية التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية[2].

من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، يتضح جليا أن النظام السياسي الجزائري قائم على محورية رئيس الجمهورية الذي يمثل بلا منازع رئيس السلطة التنفيذية وممثل الأول للدولة، بل إن صلاحياته تتسع لتشمل بعض المجالات التشريعية التي يختص بها البرلمان، وبعض الصلاحيات القضائية التي خولها له الدستور، تجعل منه الركيزة الأساسية في النظام السياسي الجزائري.

ثانيا: الوزير الأول وأعضاء الحكومة في الدستور الجزائري

يتميز النظام السياسي الجزائري بوجود رئيس جمهورية هو قائد السلطة التنفيذية، ومعه الوزير الأول وأعضاء الحكومة ويمكن توضيح علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول وأعضاء الحكومة من خلال النقاط التالية:

[1] عبد العالي حاحة، **المرجع السابق** ، ص 81.
[2] أنظر المادة 174 من دستور 1996 والمادة 210 من دستور 2016.

أ) التبعية العضوية لكل من الوزير الأول وأعضاء الحكومة لرئيس الجمهورية

نصت المادة 77 من التعديل الدستوري لسنة 2008 على أن رئيس الجمهورية هو من يهين الوزير الأول وينهي مهامه، كما نصت في نفس الاتجاه المادة 91 من دستور 2016 صراحة على أن رئيس الجمهورية يعين الوزير الأول بعد إستشارة الأغلبية البرلمانية وينهي مهامه، كمايعين أعضاء الحكومة بعد إستشارة الوزير الأول حسب نص المادة 93 من الدستور 2016.

كما أن الدستور لم يقيد سلطة رئيس الجمهورية في تحديد عدد الحقائب الوزارية التي ينبغي أن تتشكل منها الحكومة، وترك ذلك لسلطته التقديرية، وعليه فإن عدد الوزارات قد يزداد أو يتقلص حسب ما تقتضيه ظروف تنفيذ برنامجه السياسي، كما لم يقيده الدستور كذلك بشروط معينة في إختيار الوزراء[1]، ويمتلك رئيس الجمهورية سلطة التعين وإنهاء المهام أعضاء الحكومة، ولهذا فإن أعضاء الحكومة أيضا تابعين عضويا لسلطة رئيس الجمهورية الذي يعينهم.

ب) التبعية الوظيفية لكل من الوزير الأول وأعضاء الحكومة لرئيس الجمهورية:

كرس الدستور تبعية الحكومة من الناحية الوظيفية لرئيس الجمهورية، وتظهر هذه التبعية من خلال تضييق مجال اختصاص الوزير الأول وتوسيع أكثر لسلطات رئيس الجمهورية، فالوزير الأول أصبح لا يختار البرنامج السياسي لحكومته لأن الدستور يجعل منه مجرد منفذ للبرنامج السياسي الذي أختاره رئيس الجمهورية، كما أن الوزير الأول يمارس صلاحيات إما مقيدة بسلطة رئيس الجمهورية أو مفوضة منه.[2]

ومن بين الصلاحيات التي خولها الدستور للوزير الأول ما يلي[3]:

- توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع إحترام الأحكام الدستورية.
- السهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات.

[1] نوار أمجوج ، " مكانة الوزير الأول في النظام السياسي الجزائري على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008 " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة قسنطينة 1، العدد 43، المجلد أ، جوان 2015، ص 259.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 260.

[3] أنظر المادة 9 من التعديل الدستوري لسنة 2008 و المادة 99 من دستور 2016.

- ترأس إجتماعات الحكومة.
- توقيع المراسيم التنفيذية.
- التعيين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية.
- السهر على حسن سير الإدارة العمومية .

ومنه يتضح جليا هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية في الجزائر من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها، وتبعية كل من الوزير الأول وأعضاء الحكومة عضويا ووظيفيا له مما يكسبه مكانة جوهرية في النظام السياسي الجزائري.

2-السلطة التشريعية في الجزائر

تكمن أهمية البرلمان في الحياة السياسية كونه المؤسسة الدستورية النابعة من اختيار الشعب والذي توكل إليه مهمة تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه ومحاولة تحقيق تطلعاته باستمرار.

ولقد اتخذت الجزائر من البرلمان المؤسسة الدستورية التي تمثل الشعب في الحياة السياسية على المستوى الوطني، ويعد دستور 1996 من أهم الدساتير الجزائرية التي أعطت أهمية للعمل البرلماني.

فقد كرس دستور 1996 إزدواجية السلطة التشريعية بوجود غرفتين يشكلان معا البرلمان الجزائري وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وذلك في المادة 98 منه، كما أكد دستور 2016 على ذلك أيضا في المادة 112 التي نصت على ما يلي: *" يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة."*

أما طريقة إنتخاب البرلمان الجزائري فهي موضحة في الدستور الجزائري لسنة 1996 في مادته 101، أما دستور 2016 فهي مبينة في المادة 118 منه التي تنص:*" ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، وينتخب ثلثا (2/3) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري بمقعدين عن كل ولاية، من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية وأعضاء المجالس الشعبية الولائية، ويعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقي من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية."*

وأراد المشرع أن يضفي نوعا من التوازن في التمثيل الوطني لجميع الولايات في مجلس الامة كما أنه خصص ثلث كامل يعينهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات العلمية والثقافية والسياسية التي تساهم في دعم شرعية برامج وسياسات الرئيس.

وتمتد عهدة المجلس الشعبي الوطني لخمس(5) سنوات أما عهدة مجلس الأمة فهي ست (6) سنوات لكنها تجدد بالنصف كل ثلاث (3) سنوات[1].

يجتمع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة، مدتها عشرة أشهر على الأقل وتبتدئ في اليوم الثاني من أيام العمل في شهر سبتمبر، كما يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية أو بطلب من ثلثي *(2/3)* أعضاء المجلس الشعبي الوطني[2].

ومن بين أهم الصلاحيات الدستورية للبرلمان الجزائري يمكن أن نحددها في النقاط التالية:

أ- الصلاحيات التشريعية

يمتلك البرلمان الجزائري القدرة على تشريع القوانين، وهي المهمة الجوهرية التي من المفروض أن يلتزم بها البرلمان الممثل المباشر للسلطة التشريعية في الدولة، ويتضح ذلك من خلال نص المادة 119 من دستور 1996 والتي أكدتها كذلك المادة 136 من دستور 2016 *" لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين، تكون إقتراحات القوانين قابلة للمناقشة إذا قدمها عشرون (20) نائبا أو عشرون (20) عضوا في مجلس الأمة."*

غير أن مهمة التشريع ليست حكرا على البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية، فقد أوكل الدستور الجزائري هذه المهمة بالإضافة إلى البرلمان بغرفتيه إلى الوزير الأول ورئيس الجمهورية اللذين يمثلان السلطة التنفيذية ، وهذا ما يجعل من هذه الأخيرة مهيمنة على الحياة السياسية في الجزائر.

[1] أنظر المادة 102 من دستور 1996 والمادة 119 من دستور 2016.
[2] أنظر المادة 118 من دستور 1996 والمادة 135 من دستور 2016.

وللمصادقة على مشاريع القوانين التي يقترحها البرلمان سواء كان من طرف المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة فإنه يتعين عرضها على مجلس الوزراء ، بعد رأي مجلس الدولة، ثم يودعها الوزير الأول حسب الحالة إلى:[1]

- مكتب مجلس الأمة: تودع لديه مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم و التقسيم الإقليمي.
- مكتب المجلس الشعبي الوطني: تودع لديه جميع المشاريع القوانين التي تخلف عن مجلات التي تودع لدى مجلس الأمة.

وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين يطلب الوزير الأول إجتماع لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء في كلا الغرفتي البرلمان في أجل أقصاه (15) يوم لاقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف، ثم يعرض مجددا على غرفتي البرلمان للمصادقة عليه، وفي حالة إستمرار الخلاف يمكن أن تطلب الحكومة من المجلس الشعبي الوطني الفصل نهائيا، للمصادقة على النص الذي إقترحته اللجنة المتساوية الأعضاء، ويسحب النص إذا لم تعذر الحكومة المجلس الشعبي الوطني[2].

كما يصادق البرلمان على القوانين والتشريعات التي تقترحها السلطة التنفيذية عبر رئيس الجمهورية، فقد نصت المادة 138 من الدستور 2016 على أن البرلمان يصادق على قانون المالية في مدة أقصاها (75) يوم ونصت كذلك المادة 142 على أن البرلمان بغرفتيه يصوت على التشريعات بأوامر التي بادر بها رئيس الجمهورية، وفي حالة رفضها فإن هذه التشريعات تلغى.

ويشرع البرلمان في الميادين التي نص عليها الدستور 1996 و2016 وهي تشمل الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع ويمكن ذكر أهمها:[3]

[1] انظر المواد : 136، 137 ، من دستور 2016.
[2] دستور 2016، المادة 138 .
[3] أنظر المادة 122 من دستور 1996 والمادة 140 من دستور 2016 .

في الميدان الاجتماعي يمكن أن يشرع البرلمان الجزائري في المواضيع التالية:

- حقوق الأشخاص وواجباتهم الأساسية، نظام الحريات العمومية، حماية الحريات الفردية، وواجبات المواطنين.
- القواعد العامة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، وحق الأسرة، الزواج، الطلاق، البنوة، الأهلية، والتركات.
- شروط استقرار الأشخاص.
- التشريع الأساسي المتعلق بالجنسية.
- القواعد العامة المتعلقة بوضعية الأجانب.
- القواعد المتعلقة بإنشاء الهيئات القضائية.
- القواعد العامة لقانون العقوبات ، والإجراءات الجزائية، والعقوبات المختلفة ، العفو الشامل، نظام السجون، تسليم المجرمين.
- القواعد العامة للإجراءات المدنية والإدارية وطرق التنفيذ.

❖ **الميدان الإقتصادي**

- نظام الالتزامات المدنية، والتجارية، ونظام الملكية.
- التصويت على ميزانية الدولة.
- إحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة، وتحديد أساسها ونسبها.
- النظام الجمركي.
- نظام إصدار النقود، ونظام البنوك والقروض والتأمينات.

❖ **الميدان الثقافي و السياسي**

- القواعد العامة المتعلقة بالتعليم و البحث العلمي.
- القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية والسكان.
- التقسيم الإقليمي للبلد.
- القواعد العامة المتعلقة بقانون العمل والضمان الاجتماعي، وممارسة الحق النقابي.
- القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة والتهيئة العمرانية.
- القواعد العامة المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية.

- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- النظام العام للغابات والأراضي الرعوية.
- النظام العام للمياه.
- النظام العام للمناجم والمحروقات.
- النظام العقاري.
- الضمانات الأساسية للموظفين، والقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني وإستعمال السلطات المدنية للقوات المسلحة.
- قواعد نقل الملكية من القطاع العام إلى الخاص.
- إنشاء فئات المؤسسات.
- إنشاء أوسمة الدولة ونياشينها وألقابها التشريفية.

إضافة إلى المجلات السابقة يمكن أن يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجلات التالية:[1]

- تنظيم السلطات العمومية وعملها.
- نظام الانتخابات.
- القانون المتعلق بالأحزاب السياسية.
- القانون المتعلق بالإعلام.
- القانون الأساسي للقضاء والتنظيم القضائي.
- القانون المتعلق بقوانين المالية.

[1] المادة 141، من دستور 2016.

❖ **الصلاحيات الرقابية للبرلمان في الجزائر**

يتمتع البرلمان بسلطة الرقابة على أعمال الحكومة، وقد حدد كل من دستور 1996[1] و2016 نفس طرق ممارسة البرلمان لمهامه الرقابية في العناصر التالية:[2]

أ- **الاستجواب:** يمكن لأعضاء البرلمان إستجواب الحكومة في قضايا الساعة، ويكون جواب الحكومة في أجل أقصاه 30 يوم.

ب- **الأسئلة الشفوية والكتابية:** يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة، ويكون جواب أعضاء الحكومة في أجل أقصاه 30 يوم.

ت- **ملتمس الرقابة:** يمكن للمجلس الشعبي الوطني لدى مناقشته بيان السياسية العامة أن يصوت على ملتمس رقابة، إذا وقعه (7/1) من النواب على الأقل ثم يصوت عليه بعد مرور 3 أيام من إيداعه ولا تتم الموافقة على ملتمس الرقابة إلا اذا صوت عليه ثلثي(3/2) النواب، ثم يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية.

ث- **إنشاء لجان تحقيق برلمانية:** يمكن للبرلمان إنشاء لجان تحقيق ويمكن تحريكها في أي موضوع أو قضية أو قطاع من قضايا أو قطاعات المصلحة العامة[3] وفقا للمادة 76 و 80 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ في 8 مارس 1999م الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما.

ومن خلال الصلاحيات الرقابية للبرلمان يتبين أن الحكومة (الوزير الأول وأعضاء الحكومة) مسؤولة أمام البرلمان، الذي يستطيع أن يصوت على ملتمس الرقابة فيغير تشكيلة الحكومة، إلا أن رئيس الجمهورية ورغم أن الحكومة تنفذ برنامجه، غير مسؤول أمام البرلمان ولا يستطيع البرلمان أن يراقب عمل رئيس الجمهورية، وهذا ما يزيد من هيمنته على النظام السياسي الجزائري.

إن النخبة السياسية قد تمكنت من تأمين مركزها والحفاظ عليه منذ الاستقلال بسبب حيادها الايديولوجي وطبيعتها البيروقراطية، مما أثر على دور البرلمان الذي بقي على الهامش بدل الانتقال

[1] أنظر: المواد من 134 إلى137 من دستور 1996

[2] أنظر المواد :من 151، إلى 155 من دستور 2016.

[3] مجلس الأمة ، "آليات البرلمان في حماية المال العام من مخاطر الفساد "، **مجلة الفكر البرلماني** ، الجزائر، العدد 35، أكتوبر 2014، ص 30.

إلى مركز بنيويا ووظيفيا[1]، وهذا ما يفسر هيمنة السلطة التنفيذية المتمثلة في "مركز رئيس الجمهورية" على مكونات النظام السياسي الجزائري.

3- السلطة القضائية في الجزائر

تعتبر السلطة القضائية في النظم السياسية المتقدمة هي حامية الدستور والقوانين ولها أهمية كبيرة في الحياة السياسية، وسنحاول التعرف على السلطة القضائية في الجزائر وعلاقتها بباقي مكونات النظام السياسي.

إن استقلالية السلطة القضائية عن السلطات الأخرى (التنفيذية والتشريعية) في إدارة شؤون القضاء يعتبر حجر الزاوية في بناء نظام سياسي ديمقراطي، يستند على حكم القانون، ويضمن إجراء محاكمة عادلة لكل مواطن ينتمي إلى تلك الدولة، وهذا لن يكون إلا عن طريق توفير الآليات القانونية الكفيلة باستقلالية القضاء، وعلى رأسها الدستور الذي ينظم العلاقة بين السلطات، ويضمن مساحة من الاستقلالية تكون كفيلة لضمان السير الحسن لقطاع العدالة.

نص الدستور الجزائري لسنة 1996 في مادته 138على أن "السلطة القضاية مستقلة وتمارس في إطار القانون"، كما أكد دستور 2016 في المادة 156 على ما يلي: *" السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون، رئيس الجمهورية ضامن استقلال السلطة القضائية"*، وهذه المادة من الدستور تؤكد على وجوب إستقلالية السلطة القضائية وفقا للقانون، وهو إعتراف ضمني بأهمية إستقلالية القضاء، وقد أوكل الدستور مهمة ضمان إستقلالية السلطة القضائية لرئيس الجمهورية، الذي يمثل" رئيس السلطة التنفيذية" ، وفي نفس الوقت يعتبر القاضي الأول في الدولة، *فقد* نصت المادة 173 من الدستور 2016 والمادة 154 من دستور 1996 على نفس الأمر *" يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء."* وهذا تأكيد على أن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات سياسية واسعة حتى اتجاه السلطة القضائية.

كما نصت المادة 165 من الدستور 2016على أن القاضي لا يخضع إلا للقانون، بينما أكدت المادة 166 على *أن القاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر*

[1] نور الصباح عكنوش، "البرلمان و التنمية في الجزائر ، أي مستقبل ؟" .**مجلة المفكر** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 6 ، (ب ت ن) ،ص 215.

بأداء مهمته أو تمس بنزاهة حكمه"، وهذا التصريح الدستوري كان موجودا أيضا في دستور 1996 غير أن القاضي في الجزائر ورغم الحرية التي يتمتع بها في أداه مهامه حسب القانون إلا أنه مسؤول أمام المجلس الأعلى للقضاء وقد نصت المادة 167 من الدستور 2016 و المادة 149 من دستور 1996 على أن " *القاضي مسؤول أمام المجلس الأعلى للقضاء عن كيفية قيامه بمهمته، حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون*".

ولضمان حق المواطن في محاكمة عادلة عند اللجوء للقضاء فإن الدستور ينص على إمكانية نظر القضاء الجزائري في الطعن المتعلق بقرارات السلطة الإدارية، حسب المادة 161 من الدستور ويمكن التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية، كحق من حقوق المواطنين في المجال القضائي[1].

أ- علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية في الجزائر

من بين مظاهر العلاقة بين السلطة التنفيذية والقضائية في الجزائر، وجود وزارة العدل يسييرها وزير عضو في الحكومة، كما أن السلطة التنفيذية هي التي تنفذ الأحكام القضائية التي يصدرها الجهاز القضائي الجزائري.

فالمشرع الجزائري اعتبر وزير العدل مشرفا على الجهاز القضائي، فسلطته لا تشمل سوى أعضاء النيابة العامة، أما قضاة الحكم فلا يخضعون عند مباشرة أعمالهم القضائية لغير القانون ومبادئ العدالة، وقد تتدخل الإدارة في أعمال القضاء بعدة طرق قبل صدور الحكم القضائي وبعده باعتبارها السلطة التي تنفذ الاحكام القضائية، فهي قد تتماطل في تنفيذ الاحكام أو تنفذها بطريقة غير ملائمة، ويمكن حتى أن تلغي الحكم القضائي فالوالي مثلا يمكنه إيقاف الحكم القضائي لدواعي أمنية تمس المصلحة العامة[2].

إن البحث في طبيعة العلاقة بين السلطة القضائية والتنفيذية، يجعلنا ندرك التداخل والتكامل بين السلطتين فلا يمكن فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية تماما، فمخرجات السلطة القضائية تعالجها السلطة التنفيذية وفق علاقة تكاملية لأداء المهام القضائية، والفصل بينهما يكون في

[1] المادة 160 من دستور 2016.
[2] محند أمقران بوبشير ، **النظام القضائي الجزائري** . ط 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص 61.

حرية القاضي في إصدار الأحكام القضائية دون تدخل من أي طرف، لضمان إجراء محاكمة عادلة بما ينص عليه القانون وتقتضيه المبادئ العامة التي يستند عليها القاضي.

ب-علاقة السلطة التشريعية بالسلطة القضائية في الجزائر

يمكن تحديد العلاقة بين السلطة التشريعية والقضائية من خلال النقاط التالية:

- **قدرة البرلمان على التشريع في المجال القضائي**

ترتبط السلطة التشريعية بالسلطة القضائية من حيث قدرة البرلمان على "التشريع في المجال القضائي" فقد خول كل من دستور 1996 ودستور 2016 للسلطة التشريعية المبادرة بإصدار القوانين ومن ضمنها المتعلقة بقطاع القضاء وهذا الحق في التشريع القضائي الذي يتمتع به البرلمان لا يعني تدخل السلطة التشريعية في عمل القاضي في إصدار الاحكام القضائية.

- **مراقبة البرلمان لأعمال أعضاء الحكومة**

من بين أهم الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها البرلمان قدرته على مساءلة أعضاء الحكومة ومن بينهم وزير العدل عبر الأسئلة الشفوية والكتابية، الاستجواب، ملتمس الرقابة، إنشاء لجنة تحقيق[1].

وبذلك يمكن لأعضاء البرلمان مراقبة أعمال السلطة القضائية عبر ممثل جهاز القضاء (وزير العدل) غير أن هذه الرقابة لا يمكن لها أن تتدخل في عمل القاضي الذي يعد بعيدا عن علاقة البرلمان الرقابية بمهامه القضائية، لأن وزير العدل مجرد مسؤول إداري للسلطة القضائية وليس له حق التدخل في عملية حل المنازعات[2]، كما أن السلطة التشريعية لها الحق في إنشاء لجنة تحقيق تتولى مهمة التحقيق في جميع القطاعات ذات المصلحة العامة.

فالاختصاص الممنوح للمجلس الشعبي الوطني في إنشاء لجنة تحقيق برلمانية، لا يتعدى عملها التحقيق حيث تقوم بإحالة ملف القضية بعد ذلك إلى المحكمة المختصة، لتجرى المحاكمة وفق

[1] أنظر المواد : 151، 152، 153،154، 155 من دستور 2016.
[2] محند أمقران بوبشير، **مرجع سابق الذكر** ، ص 63.

الاجراءات الواردة في قانون الاجراءات الجزائية[1]، وبذلك يتضح أن البرلمان يعتمد على القضاء في إكمال عملية التحقيق التي بادر بها فالمحاكمة العادلة يضمنها جهاز القضاء، ودور البرلمان عبر لجنة التحقيق، لا يتعدى رفع دعوى قضائية في مواجهة كل من يضر بالمصلحة العامة.

من خلال ما سبق يتبين أن النظام السياسي الجزائري يتميز بهيمنة السلطة التنفيذية عبر رئيس الجمهورية على السلطات الثلاث، من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور الجزائري لرئيس الجمهورية، فالسلطة التنفيذية في الجزائر هي الوحيدة التي تتمتع بالاستقلال الحقيقي، فمظهرها المهيمن إرتبط بسمو مكانة منصب رئيس الجمهورية، فقد تم تكريس مبدأ السمو الرئاسي في جميع التجارب الدستورية التي مرت بها الجزائر[2]، ولذلك فالنظام السياسي الجزائري أقرب إلى النظام الشبه رئاسي، الذي يكون لرئيس الجمهورية دورا محوريا في الحياة السياسية.

خلاصة الفصل التمهيدي

يتضح من خلال هذا الفصل التمهيدي أن الجزائر تمتلك إمكانيات تنموية هائلة، تمكنها أن تكون دولة فلاحية بامتياز بفضل توفر المساحة والمناخ اللازمين لزراعة العديد من الشعب الفلاحية وتوفير فرص عمل عديدة إذا ما تم استغلال هذه الامكانيات أحسن استغلال بالإضافة إلى امتلاكها موارد طبيعية عديدة من معادن ومحروقات تمثل من جهة مصدر تمويل هام وفرصة لتطوير صناعات خفيفة وثقيلة من جهة أخرى.

ويتضح أيضا أن النظام السياسي في الجزائر مبني على هيمنة السلطة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية على بقية مكونات النظام السياسي، فالوزراء ينفذون برنامجه الانتخابي وبذلك يبقى رئيس الجمهورية هو من يحدد معالم أي استراتيجية تنموية تعتمدها البلاد، في ظل ضعف دور البرلمان كقوة اقتراح منتخبة من طرف الشعب، وتراجع رقابة السلطة القضائية.

[1] محند أمقران بوبشير، **المرجع السابق** ، ص 63.
[2] فتاح شباح ، "مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، جامعة باتنة 1، العدد 5 ، مارس 2015، ص 358.

الفصـــــل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتخطيط والتنمية الإقتصادية

تمهيد

يتضمن هذا الفصل المفاهيمي والنظري تحديد وضبط المصطلحات الأساسية وتعريف المفاهيم التي نستخدمها في هذه الدراسة، كمفهوم التخطيط، والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية وغيرها من المفاهيم المشابهة، تمهيدا للدراسة التطبيقية في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتخطيط

سنتطرق في هذا المبحث لكل الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وأهم أدواتها وكذا مفهوم "التخطيط " من خلال تعريفه وضبط مفهومه، ومعرفة أهم مبادئه وشروطه العلمية.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الإقتصادية

تعتبر السياسات الإقتصادية من أهم المواضيع المتعلقة بالسياسة والإقتصاد على حد سواء وهي وسيلة لتدخل الدولة عبر مؤسساتها لتنظيم الشأن الاقتصادي على المدى الظرفي أو الطويل بغية تحقيق أهداف مسطرة مسبقا تدخل ضمن السياسة العامة للدولة، وسنحاول في هذا المطلب التعرف عل أهم جوانب السياسات الاقتصادية ومختلف أدواتها لإدارة المجال الاقتصادي الوطني.

أولا: تعريف السياسة العامة

قبل التطرق لمفهوم السياسات الاقتصادية لابد من الاشارة لتعريف السياسة العامة بحكم أن هذه الأخيرة هي الإطار العام الذي تتفرع منه جميع السياسات (الأمنية، السكنية، الصحية، الاقتصادية...إلخ) فالسياسة الاقتصادية هي جزء من السياسة العامة للدولة.

هناك ثلاثة إتجاهات أساسية حاولت كل منها تعريف السياسة العامة وفق منظور معين، ولكنها تتفق بأن السياسة العامة بمجملها مرتبطة بنشاط الدولة، وقد ركز كل إتجاه على نوع معين من طبيعة هذا النشاط، فمنهم من ركز على علاقات القوة بين الفاعلين داخل النظام السياسي للدولة ومنهم من

ركز على نشاط وآلية عمل النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية، ومنهم من ركز على برنامج عمل الحكومة كوحدة أساسية لتعريف السياسة العامة.

- **السياسة العامة من خلال منظور القوة**

عرف هارولد لاسويل HAROLD D. LASSWELL السياسة العامة بأنها "من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة"[1]، فمنظور القوة يركز على من يحصل على المكاسب المادية والمعنوية في عملية صنع السياسة العامة.

- **السياسة العامة من منظور عمل النظام السياسي**

يركز هذا الاتجاه في تعريفه للسياسة العامة على أن هذه الأخيرة ما هي إلا استجابة لضغوط ومطالب البيئة الداخلية والخارجية التي يحولها النظام السياسي عبر " **العلبة السوداء**" إلى مخرجات تتمثل في قرارات وسياسات استجابة لهذه الاحتياجات.

فالسياسات العامة في نظر تحليل النظم هي نتيجة من نتائج النظام السياسي، تتفاعل مع البيئة المحيطة التي تشكل فيها المؤسسات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي وفقا للعمليات الأربعة التي حددها **دفيد إستون** في المدخلات (المطالب والمساندة) وعملية التحويل، والمخرجات (استجابة النظام السياسي) والتغذية الرجعية(أثر مخرجات النظام وتحولها إلى مطلب أو مساندة جديدة)[2].

[1] رياض بوريش ، "السياسة العامة من منظور حكومي" ، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، العدد 05 ، 2015، ص 134.

[2] سالم أقاري، " العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية "، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 09 ، فيفري 2016، ص ص171-172.

- **السياسة العامة من منظور عمل الحكومة**

يعد هذا المنظور من أهم المناظير لتحليل السياسة العامة، فهو يعتبر السياسة العامة برنامج عمل ملموس تصنعه الحكومة وتقوم بتنفيذ أيضا، ومن بين أهم رواد هذا الاتجاه نجد كل من الفرنسي بيار ميلر P. MULLER و بيتر هال P. HALL و جيمس أندرسون JAMES ANDERSON هذا الأخير عرف السياسة العامة بأنها "**برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع** "[1].

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نضع تعريفا إجرائيا للسياسة العامة باعتبارها " **برنامج عمل شامل لجميع القطاعات الوزارية تضعه الحكومة بغية حل المشاكل العمومية أو تحسين مستوى خدمات كل القطاعات، بغية إشباع الحاجات والتطلعات المتزايدة لأفراد المجتمع**".

ثانيا: تعريف السياسة الاقتصادية

للسياسة الاقتصادية علاقة وطيدة بالسياسة العامة للدولة، فهذه الأخيرة هي المحدد الأساسي لبقية السياسات الاقتصادية، من خلال جعل أهداف كل سياسة اقتصادية تدور في فلك السياسة العامة بل وتكون وسيلة لتنفيذها، فكل قرار سياسي ينجر عنه ميزانية معينة وسياسات اقتصادية محددة لتنفيذ هذا القرار السياسي أو البرنامج القطاعي الذي يدخل ضمن السياسة العامة للدولة.

تعرف **السياسة الاقتصادية** حسب الكاتب M.MEYNAUD "بأنها مجموعة القرارات الحكومية في المجال الاقتصادي." وعرفها O.FANTINI بأنها " مجموعة القواعد والإجراءات التي تتدخل بواسطتها الدولة في الحياة الاقتصادية العمومية أو الخاصة باسم الصالح العام"[2].

وحسب **الموسوعة الاقتصادية** فإن السياسة الاقتصادية " تعبر عن السبل والوسائل التي تتبعها حكومة بلد ما إزاء الصادرات والواردات من حيث فرض الضرائب عليها أو إعفائها"[3]، أما **الموسوعة**

[1] رياض بوريش، **مرجع سابق الذكر**، ص 134.
[2] خالد عيجولي ، ياسين الطيب "السياسات الاقتصادية في ظل عولمة الأسواق المالية " . **مجلة دفاتر اقتصادية** جامعة زيان عاشور الجلفة،المجلد الخامس، العدد الأول،2014، ص 29.
[3] مسعود سميح عبد الفتاح، **الموسوعة الاقتصادية** . عمان:دار الشروق ،2008، ص 395.

الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية فتعرفها على أنها "المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع والخدمات، وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، وإما تعتمد نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه".[1]

بناء على ما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسات الاقتصادية على النحو التالي:

"**هي مجموعة من الوسائل والأدوات التقنية التي من خلالها تستطيع الدولة أو أحد ممثليها الاقتصاديين التدخل في الحياة الاقتصادية، بما يخدم أهداف السياسة العامة للدولة**".

وتنقسم السياسات الاقتصادية إلى ثلاث سياسات أساسية وهي: **السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية** تتحكم من خلالها الدولة في الحياة الاقتصادية بما يخدم أهداف السياسة العامة وتوجهاتها الاقتصادية في إطار السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان العيش الكريم للمواطن.

1-السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد مكونات السياسة الاقتصادية، ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود والرقابة على الائتمان والتأثير فيه[2].

فالسياسة النقدية هي عبارة عن أداة تنظم بها الدولة النقد في المجتمع، عبر ممثلها الوحيد في هذا المجال وهو البنك المركزي التابع للدولة، فهو عكس البنوك التجارية لا يهدف إلى" الربح " كبقية البنوك التجارية التي تسعى للربح عبر تقديم القروض وجلب أكبر فائدة مالية منها، فالبنك المركزي مهمته ضمان استقرار النقد وضمان تنفيذ السياسات النقدية للدولة، وهو بذلك يراقب البنوك التجارية الملزمة بأن تسير وفق منهج الدولة في ما يتعلق بالنقد والتمويل.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية** . عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2012، ص 196.

[2] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي .(ج2)**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 149.

- **اتجاهات السياسة النقدية**

يمكن أن تتخذ السياسة النقدية إتجاهين أساسيين وفقا لطبيعة الظروف الاقتصادية وتتمثل في ما يلي:[1]

- **أ) الحالة التوسعية:** وتكون فيه إتجاهات السياسة النقدية تتوافق مع حالة توسع النشاط الاقتصادي مما يفرض إجراءات تخفيض معدل الفائدة في البنوك وتشجيع الائتمان، والتقليل من الاحتياطي الاجباري وتخفيض معدل إعادة الخصم وما إلى ذلك من إجراءات تراها السلطة النقدية مناسبة لمرافقة حالة التوسع في النشاط الاقتصادي.
- **ب) الحالة التقييدية:** وتكون في حالة ارتفاع معدل التضخم، الناجم عن الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار، والذي يقابله دائما طلب الزيادة في الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسات انكماشية عبر تدخل الجهاز المصرفي.

وفي هذا الاطار يمكن الرجوع إلى صلاحيات **البنك المركزي** كسلطة نقدية لتنظيم النقد عبر **الأدوات الكمية** (زيادة الإصدار النقدي، شراء وبيع السندات في البورصة، التحكم في سعر الخصم) **والأدوات النوعية** المعروفة كالتوجيه البنكي ، الإلزام البنكي (إلزام البنوك بتقديم القروض في مجال معين).

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:[2]

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

[1] عبد القادر خليل، **المرجع السابق**، ص 150.
[2] بن علي بلعزوز ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** . ط3 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008، ص 114.

2- السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها "***جملة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة بغرض معالجة الأوضاع الاقتصادية، وتتمثل في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، وتسمى كل من الضرائب والإنفاق الحكومي بأدوات السياسة المالية***"[1].

فالسياسة المالية هي السياسة المتعلقة بالضرائب والإنفاق العمومي، ويمكن للدولة الاستعانة بالسياسة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حسب الاستراتيجية التنموية التي تعتمدها.

أ- الضرائب

تعرف السياسة الضريبية بأنها "**ذلك السلوك الذي تمارسه الدولة في توجيه الضرائب وفق الأهداف المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، التي تسعى إليها فلسفة الحكم**"[2].

فالضرائب تعد وسيلة مالية هامة في يد السلطات العمومية، بالإضافة إلى استخدامها في تمويل الخزينة العمومية فإنها وسيلة هامة في التحكم ببعض النشاطات الاقتصادية فيمكن للدولة أن تنشط مجال اقتصادي معين بفضل وسيلة الضرائب عبر تخفيضها لمستوى معين يسمح للأفراد بالإقبال على ذلك المجال الاقتصادي (كتخفيض الضرائب على مجال إنتاج الحليب بغية التغلب على نقص هذه المادة)، كما أن الضرائب وسيلة في يد الحكومة لمنع أو تقليل إقبال المستثمرين على أي مجال اقتصادي تريده الدولة (حسب إستراتيجية التنمية المعتمدة من قبلها) فيمكن أن ترفع مستوى الضرائب في قطاع أو مجال ما إلى حد معين يجعل معه المتعاملين الاقتصاديين لا يقبلون على الاستثمار في هذا القطاع الذي تكون فيه الضرائب مرتفعة، كزيادة الضرائب على بيع التبغ مثلا أو زيادة الضرائب على بعض الصناعات الملوثة للبيئة ...إلخ .

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق الذكر**، ص 196.
[2] جمال عبد الناصر، **المعجم الإقتصادي** .عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 214.

ب- الإنفاق الحكومي

باستطاعة السياسة المالية رفع مستوى الإنتاج والاستخدام عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، الذي من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة بواسطة الاستخدام الحكومي[1]، ومنه يمكن أن تستعين الدولة بالإنفاق العمومي قصد تحقيق أهداف التنمية وفق نظرية كينز، الذي عالج مشكلة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، عبر زيادة الانفاق الحكومي للدولة قصد تنشيط "الطلب" الذي يحرك عجلة الاقتصاد، فعند حدوث الكساد (وهي حالة اقتصادية تعبر عن كثرة السلع وعدم القدرة على تسويقها لأن الطلب عليها غير متوفر بسبب الانكماش الاقتصادي الذي تتعدد مصادره مثل ضعف الدخل الفردي، البطالة، الفقر، وغيرها من المشاكل الكبرى للاقتصاد) فتتدخل الدولة لحل مشكلة الكساد عبر **زيادة الانفاق الحكومي** من خلال زيادة مشاريع البنية التحتية التي توفر مناصب شغل جديدة وزيادة أجور العمال وغيرها من مجالات الانفاق الحكومي، فيتمكن المجتمع من القدرة على طلب السلع والخدمات الكاسدة فيتحرك الطلب عليها مما يجعل الشركات تزيد من إنتاجها وتتخلص من الكساد وهذا ما سماه كينز " **بالطلب الفعال**" الذي يحرك عجلة الاقتصاد.

3 - السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي قصد تحقيق أهداف محددة، وعادة ما يكون الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل دولة هو تنمية النشاط الاقتصادي الوطني، غير أن هذه السياسة ليست مستقلة عن باقي السياسات الاقتصادية التي تكون متناسقة مع بعضها البعض قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة مسبقا[2].

ولهذا تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تتحكم الدولة بمجال التجارة الخارجية، بما يخدم المصلحة الاقتصادية الوطنية عبر ضمان توفر السلع والخدمات وفقا لتخصص الانتاج الدولي وحماية الصناعات الناشئة لديها أيضا، خصوصا في ظل التحديات

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي**. طه ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2009، ص 22.

[2] أسماء عدائكة، بوزيد السايح، "السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016 ". **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة** ، جامعة الشهيد حمة لخضر واد سوف، العدد 04 ، جوان 2018، ص 260.

التي تفرضها العولمة الاقتصادية وما أفرزته من شركات متعددة الجنسيات والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية عبر ما تدعو إليه منظمة العالمية للتجارة OMC، مقابل حماية الصناعات الوطنية الناشئة.

- **أدوات السياسة التجارية**

إن تحقيق أهداف السياسة التجارية يتطلب وجود أدوات تمكن الدولة من التحكم وتوجيه مجال التجارة الخارجية سواء ما تعلق الأمر بمنظومة الاستيراد أو التصدير بما يخدم أهداف السياسة العامة للبلد ويضمن مصلحة الاقتصاد الوطني.

ومن بين أهم أدوات السياسة التجارية نذكر ما يلي:[1]

- **نظام الرسوم الجمركية:** وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولا للدولة أو خروجا منها.
- **الرقابة على الصرف الأجنبي** : وهو إحتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه.
- **إعانات التصدير** : بغية دعم قطاع أو شعبة معينة لتصديرها للخارج.
- **نظام الحصص والتراخيص:** يقصد به فرض قيود على التصدير أو الاستيراد بنظام التراخيص والحصص التي تفرضها السلطات المختصة.
- **الحظر والمنع:** وقد يكون مؤقتا أو دائما.

إن أدوات السياسة التجارية تستخدمها السلطات العمومية في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وفقا لإستراتيجية تنموية معينة، لحماية المصلحة الاقتصادية الوطنية من المنافسة العالمية وضمان حركية الاقتصاد الوطني، وحماية المواطن من مخاطر السلع الأجنبية المقلدة أو غير الصالحة للاستهلاك.

[1] أسماء عدائكة، بوزيد السايح، **المرجع السابق** ، ص ص 262-263.

المطلب الثاني: ماهية التخطيط

يعتبر التخطيط من أهم العمليات الدقيقة التي تعتمد عليها الدول في رسم توجهها المستقبلي وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم رفاهية المواطن، من خلال رسم خطة وطنية تحدد المعالم الرئيسية التي تبني عليها الدولة استراتيجيتها لتحقيق التنمية، مهما كانت طبيعة هذه الخطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ويعتبر "**التخطيط** " ممارسة قديمة عرفها الانسان في الحضارات المختلفة.

غير أن أول من استخدم مصطلح التخطيط الاقتصادي هو عالم نرويجي في بحث نشره عام 1910 م ثم طورت الفكرة من الناحية العملية أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا وأخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفة الحرب[1].

هذا الاستخدام لمصطلح "التخطيط الاقتصادي" في الحرب العالمية الأولى جعل من التخطيط الاقتصادي يتسع استخدامه فيما بعد من طرف الكثير من الدول، وقد استخدمته أيضا الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال خطط طويلة ومتوسطة الأمد.

أولا: مفهوم التخطيط

بغية ضبط مفهوم التخطيط، سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف لهذا المصطلح الذي لم يتم الاتفاق على تعريف واحد له، وإن كانت كلها تتمحور حول مدلول واحد.

يعرف **المعجم الفرنسي لاروس** "**larousse**" التخطيط على أنه " تأطير التنمية الاقتصادية لبلد معين من طرف السلطات الحكومية[2] ".

ما يعني أن التخطيط له أهمية كبيرة في تنظيم وتوجيه التنمية الاقتصادية من طرف السلطات الحكومية التي تتبنى الخطة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**. عمان: دار البداية لنشر والتوزيع ، 2004، ص 213.

[2] Le Petit Larousse 2010, paris: Larousse, p 785.

أما **موسوعة علم السياسة** فقد عرفت التخطيط بأنه: "منهجا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يستند على سلطة توجه جميع الموارد والطاقات والمنظمات من أجل استثمارها إلى أقصى درجة ممكنة للوصول إلى أعلى مستوى معيشي لجميع أفراد المجتمع وبأقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة[1]".

ومنه فإن التخطيط يتأثر بالإيديولوجية التي تتبناها الدولة، فإذا كانت الدولة ذات إيديولوجية اشتراكية فإن التخطيط سيشمل جميع وسائل الانتاج ذات الملكية الجماعية، عكس الايديولوجية الرأسمالية التي يكون فيها التخطيط عبارة عن توجيه وتنظيم للاقتصاد من دون امتلاك لجميع وسائل الإنتاج برغم من أن هدف الدول الاشتراكية والرأسمالية هو هدف واحد، وهو الوصول إلى أكبر مستوى معيشي لجميع أفراد المجتمع.

عرف شارلز بتلهايم sharles bettlheim التخطيط بأنه : << عميلة يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابط وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعى دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك بتبصر مع الموارد الموجودة وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمانا لنتائج المستهدفة من الخطة [2]>>.

عرف التخطيط أيضا على أنه نشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الامور الاقتصادية والاجتماعية وبقصد التأثير عليها ودفعها في مسار معين يعد مرغوبا فيه إنطلاقا من نظرة إستراتيجية شاملة، بغية تحقيق أهداف مخصوصة[3].

من كل ما سبق نستنتج أن التخطيط الوطني تقوم به هيئات مركزية في الدولة بغية تحقيق أهداف معينة من خلال إستراتيجية تتبناها الدولة تتجسد في المخطط الذي تعلنه، وتنفذه أجهزتها الادارية.

[1] عبد الواحد ناظم ، **موسوعة علم السياسة** . عمان : دار مجدلاوي لنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 122.
[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق الذكر** ، ص 215.
[3] المعهد العربي لتخطيط، "التخطيط الاستراتيجي لتنمية". العدد 114، يونيو 2012 ، الكويت، ص 3.

ومن بين **الأهداف العامة** التي يسعى التخطيط لتحقيقها نذكر ما يلي:[1]

1- زيادة الانتاج أو الخدمات من الناحية الكمية وتحسينه والارتقاء به من الناحية النوعية.
2- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للمجتمع من الحاجيات الضرورية من سلع وخدمات، مع الاخذ بعين الاعتبار زيادة حجم الاستهلاك نتيجة لزيادة السكان أو بسبب الرغبة في الرفع من مستوى المعيشة.
3- الاقلال بقدر الامكان من الإسراف في استخدام عناصر الانتاج المختلفة من مواد أولية أو قوى عاملة أو رأسمال.... الخ، حتى ينخفض أسعار الانتاج (سلع وخدمات) ويزيد الادخار وترتفع مستويات المعيشة.

وعليه فالتخطيط يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية ترتبط بقدرة وسائل الانتاج الوطنية من تحقيق إنتاج كافي وذات نوعية وهذا ما ينعكس إيجابيا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن من خلال توفر فرص العمل وارتفاع القدرة شرائية للمواطن والتحسن المستمر لنوعية الحياة.

بناء على ما سبق نقدم تعريف اجرائي للتخطيط بأنه "**عمل علمي تقوم به السلطات العليا للبلاد بهدف تأطير إمكانياتها الاقتصادية والبشرية، سعيا لتحقيق أهداف تنموية متنوعة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، من خلال الاستراتيجية مضبوطة التي تضعها الدولة والتي يترجمها المخطط التنموي**".

ثانيا: خصائص التخطيط السليم

يمتاز التخطيط السليم بمجموعة من الخصائص تتمثل في الاتي:

1- الواقعية

لابد أن يكون وضع الخطة على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وأن تكون الغايات المخططة متلائمة مع هذا الوضع القائم[2]، أي أن الخطة تنطلق من

[1] صبري فارس الهيتي، **التخطيط الحضري**. الأردن دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009، ص 20.
[2] حربي محمد موسى عريقات،**مرجع سابق الذكر**، ص 229.

الواقع القائم وترسم أهداف واقعية قابلة للتنفيذ، فلا فائدة من وضع أهداف براقة يصعب تنفيذها مما قد يؤدي إلى فشل الخطة، فواقعية الخطة من أهم خصائص التخطيط السليم.

2- الشمول

يقصد بهذا المبدأ وضع الخطط التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية في المجتمع، دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي[1] وعليه تكون الخطة شاملة لجميع القطاعات الوزارية اذا كانت طويلة أو متوسطة المدى، بل وتربط بين هذه القطاعات في إطار الاستراتيجية التي تتبناها الدولة، بالإضافة إلى شمول الخطة لجميع أقاليم التي تتكون منها الدولة دون اقصاء ولا تمييز بينهم، وهذا لا يعني التخلى عن مبدأ المحافظة على توازن الأقاليم من خلال وضع برامج خاصة لبعض المناطق التي تعاني من تراجع تنموي بالنسبة لباقي الاقاليم ففي الجزائر مثلا لدينا برنامج خاص بالهضاب العليا والجنوب مثلا، لكن هذه البرامج لها طابع اقليمي خاص، أما المخططات الوطنية الشاملة فهي لا تقصي أي إقليم أو جهة.

3- المرونة

نظرا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا، يجب أن لا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمع، إذ لابد أن تتصف الخطة بالمرونة وأن تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر[2] إضافة إلى مرونة الاستراتيجية عند تغير الظروف البيئية[3]، فمرونة الخطة شيء ضروري لنجاح التخطيط في تحقيق أهدافه، خصوصا إذا كانت الخطة طويلة الأمد فلا بد أن تكون الخطة قادرة على تخطي كل المستجدات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تطرأ على البلد، دون أن يتأثر التخطيط الذي رسمته الدولة بمستجدات قد تعرقل الخطة في المستقبل، من خلال جعل الأهداف العامة للخطة عامة ومرنة ومبنية على توقعات علمية وواقعية كما يتوجب أن تكون وسائل تنفيذ الخطة قابلة للتغيير

[1] طلعت مصطفى السروجي، **التخطيط الاجتماعي نظريات و مناهج** . (ب، ب،ن) :المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، 2012 م ، ص 238.

[2] أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية** . الأردن : دار المسيرة لنشر والتوزيع ، 2011، ص 238.

[3] ربحي حسن ، أماجد العفيف، " أثر العوامل التنظيمية في التخطيط الإستراتيجي في الوزارات الأردنية : دراسة ميدانية ". **مجلة دراسات العلوم الادارية** ،الأردن ، المجلد 37، العدد1، 2010م ، ص 13.

حسب الظروف العامة وحتى الاستراتيجية التي تبنتها الدولة يجب ان تكون قادرة على استعاب مختلف المستجدات وقادرة على الصمود طويلا لغاية تحقيق أهداف التخطيط .

4- التناسق

يقصد به أن تكون أجزاء الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة متكاملة عضويا وأن تشكل في مضمونها كلا متكاملا متناسقا مبررا علميا مع تشخيص للحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الأولويات المخططة[1]، وهذا التناسق كذلك يشمل حتى الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها[2].

فتناسق الخطة مهم لنجاحها، فالخطة يجب أن تكون متناسقة كل جزء مرتبط بالجزء الأخر خاصة وأن القطاعات الاقتصادية تتأثر ببعضها فأي خلل يحدث في القطاع الصناعي يؤثر على القطاع الخدماتي، أو الزراعي وكل هذه القطاعات تؤثر على الميزان التجاري للدولة فيما بعد، فالخطة الناجحة هي التي تجعل من مبدأ التناسق أولى أولويتها لأن القطاع الزراعي مثلا يستطيع أن يجر معه القطاعات الأخرى وينشطها معه اذا إستطاعت الدولة تحقيق مبدأ التناسق القطاعي في الخطة حيث أن القطاع لا يشتغل بمفرده بل له علاقة بباقي القطاعات إما أن يكون هو المحرك للقطاعات الاخرى أو على الأقل تكون مخرجاته (من سلع وخدمات يقدمها القطاع)هي عبارة عن مدخلات لقطاع اقتصادي آخر، ضمانا لتوفير الحركية والاعتماد المتبادل بين القطاعات الوزارية للدولة، ولا يتم الوصول إلى هذه النتيجة إلا من خلال خطة متناسقة بشكل جيد في إطار تصور إستراتيجي عام قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- المركزية الديمقراطية

لا بد من توفر مؤسسة واضحة تقوم بالتخطيط لاتخاذ القرارات، وأن يكون لهذه القرارات صفة الالزام على جميع المستويات في القطاع العام والخاص، إضافة إلى المشاركة في صياغة الخطة[3]. فمركزية التخطيط أمر أساسي لتفادي الاختلالات وعدم التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية

[1] محمد موسى عريقات، **مرجع سابق الذكر**، ص 230.
[2] أحمد عارف العساف ، محمد حسين الوادي ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، المرجع السابق ص 237.
[3] طلعت مصطفى السروجي،**مرجع سابق الذكر**، ص41.

ووجود جهاز واحد مكلف بالتخطيط يسهل عملية التخطيط في حد ذاتها، ويجعل جميع القطاعات وفق نظرة إستشرافية واحدة.

6- الاستمرارية

التحضير للخطة يولد الخطة ثم يعقبها عملية التنفيذ والمتابعة وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح ثم عملية التقييم وهكذا فإن العملية التخطيطية عملية مستمرة[1]، الاستمرارية تمنح الخطة القدرة على تحقيق الأهداف لأن انقضاء خطة خماسية مثلا والتحضير لخطة جديدة يستند على ما تم التوصل إليه في الخطة السابقة فالعملية التخطيطية عملية مستمرة ولانقطاع قد يؤدي إلى فشل التخطيط.

المطلب الثالث: شروط ومبادئ التخطيط

في هذا المطلب سنحاول توضيح أهم مبادئ التخطيط العلمي بدءا بالشروط الواجب توفرها قبل عملية التخطيط، وكيفية إعداد خطة بطريقة علمية.

أولا: الشروط الواجب توفرها قبل عملية التخطيط

1- توفر جهاز تخطيطي قادر على وضع خطط ومتابعتها[2]:

وجود جهاز مستقل مهمته التخطيط يعد أمرا بالغ الأهمية لنجاح التخطيط التنموي الذي تعده الدولة، لأن وجوده يسهل عملية التخطيط ويزيل الغموض حول من يقوم بعملية التخطيط، ويستقطب الكفاءات الوطنية القادرة على وضع خطط واقعية وذات كفاءة وفعالية، ولن نصل إلى التخطيط الجيد إلا اذا مكنا الجهاز المكلف بالتخطيط من كل الامكانيات التي يحتاجها والمعلومات الدقيقة التي يبنى عليها التخطيط، فإلغاء جهاز التخطيط في الدول التي تبنت منهج اقتصاد السوق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يعد خطأ إستراتيجيا لأن الفكر الرأسمالي لا يتعارض مع فكرة التخطيط ولا مع جهاز للتخطيط.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق الذكر** ،ص 232.
[2] **المرجع نفسه** ،ص 227.

فمن خلال التخطيط تستطيع الدول معرفة مسارها المستقبلي، ومواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق أهدافها للمحافظة على إستمراريتها، وضمانا للعيش الكريم لمجتمعها مع المحاولة الدائمة للارتقاء به وتنميته من كل النواحي[1].

2- إعداد الخطة على أساس مشاركة إيجابية بين جهاز التخطيط وبين الأجهزة المختلفة للدولة

يعتبر التشاور مع جميع مؤسسات الدولة أمرا ضروريا لنجاح التخطيط، لأن التشاور يسمح للجهاز المكلف بالتخطيط بمعرفة كل البدائل الممكنة حول مسألة معينة ويجعل مؤسسات الدولة على علم بما يتم التخطيط له فيتم تنفيذ الخطة بوضوح أكبر.

3- وجود استراتيجية تعتمد عليها الدولة في بناء الخطة

قبل وضع أي خطة يجب على المكلف بالتخطيط أن يضع إستراتيجية لتحقيق أهدافه، مهما كانت هذه الخطة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الامد.

الإستراتيجية هي تعبير يتضمن مجموعة معقدة التركيب من أفكار ومفاهيم والنظرات الذاتية (التبصر insight) والخبرات والتوقعات التي تكون بمثابة مرشد عام للقيام بأعمال محددة لتحقيق أهداف محددة[2]، كما أنها عملية فكرية منضبطة، ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل محددة بوضوح، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني، وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس وفي ظروف غموض البيئة الإستراتيجية[3].

بفضل الإستراتيجية تستطيع الدولة تحقيق أهدافها من خلال أسلوب معين تتبناه وتعتمد عليه في التخطيط التنموي، لمواجهة تحديات التنمية، فالإستراتيجية هي الفكرة المحورية التي تراهن عليها الدولة

[1] حربي محمد موسى عريقات، **المرجع السابق** ، ص 228.
[2] عبد الباري ابراهيم درة ، ناصر محمد سعود جرادات ، **الأساسيات في الإدارة الإستراتيجية منحى نظري تطبيقي**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2014، ص 23.
[3] هاري أر يرغر ، **الإستراتيجية و محترفو الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجية في القرن الحادي و العشرون** . ترجمة : راجح محرز على و آخرون،الأمرات العربية المتحدة : مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية للنشر والتوزيع ، 2011، ص 26.

في بناء تصورها لمستقبل التنمية والمخططات التنموية تندرج ضمن هذه الإستراتيجية، التي تكون طويلة الأمد.

4- التفكير المستقبلي

لا معنى لوجود خطة من دون تفكير مستقبلي بعيد المدى، فالخطة في نهاية المطاف ماهي إلا تجسيد لذلك التفكير المستقبلي، المبني على أسس علمية، مع طموح لتحسين الأوضاع من خلال التنبئ للمستقبل من خلال معرفة أين نحن؟ ، و أين نحن ذاهبون ؟ وكيف نصل إلى مستوى أفضل؟

من خلال بناء الخيارات السياسية للحكومة على تفكير مستقبلي دقيق ، فالإستراتيجية الجيدة تقوم على دراسة مستقبلية[1]، فالتفكير المستقبلي الجيد تبنى عليه جميع الخطط والإستراتيجيات التي تحقق لنا الهدف المنشود، فبدون التفكير المستقبلي لن نستطيع مواجهة التحديات المستقبلية، وسنتحمل عواقب المتغيرات الخارجية التي لا نستطيع التحكم فيها إلا من خلال التفكير المستقبلي واستشراف المستقبل.

5- الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والممكنة[2]

وذلك من خلال حسن توظيف الإمكانيات الوطنية بما يخدم التنمية، فالتخطيط لا ينطلق من وهم، التخطيط الناجح هو القريب للواقع، حيث يربط إمكانيات البلد والمشاكل التي يعاني منها والحلول الممكنة التي يستطيع أن يطبقها ليبني خطة وطنية واقعية تستطيع أن ترتقي بالمجتمع وتحقق التنمية الاقتصادية من خلال دراسة دقيقة للبيئة الوطنية من حيث نقاط القوة (من موارد و قدرات ومزايا وطنية) التي تدعم الاقتصاد الوطني ويشمل ذلك الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، كالغابات والأراضي الزراعية، المياه الجوفية، النفط، الذهب، المعادن، ثروات الانهار والبحار..إلخ[3]، فالتخطيط يجب أن يراعي قدرات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ويوظفها بما يخدم أهداف التخطيط قصد الاستغلال الأمثل للقدرات والإمكانيات الوطنية في شكل خطة سواء كانت طويلة أو متوسطة الأمد.

---

[1] Pierre Yves cossé , **Après l'ETAT planificateur et L'ETAT stratége , comment mieux anticiper l'avenir**. Ed: esprit , 1 janvier 2013, pp 129-130.

[2] مدحت محمد ابو نصر، **مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي** . ط 2 ، مصر: المجموعة العربية للتدريب ، 2014، ص 21.

[3] محمد حسين ابو صالح ، **التخطيط الإستراتيجي القومي.** ط 2، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2009 م ، ص 205.

ثانيا: مراحل إعداد الخطة

تمر عملية إعداد خطة تنموية بمجموعة من المراحل المرتبطة ببعضها البعض وعادة ما تتحدد بالعناصر التالية:

1- المرحلة التحضيرية

تتمثل المرحلة التحضيرية بإعداد البيانات والإحصاءات وتحليلها وعلى ذلك تقوم أجهزة التخطيط المعنية (هيئة التخطيط) بإعداد البيانات والإحصاءات اللازمة لدراسة الامكانيات المتاحة على المستوى القومي[1]، فمرحلة جمع المعلومات تعد من أهم المراحل التي تبنى عليها أي خطة لأن المعلومات هي الأساس الأول الذي تعتمد عليه الخطة ومن خلالها تبني الخطة مختلف تصوراتها.

2-مرحلة التشخيص

يتم من خلالها معرفة وتحليل الواقع للوصول إلى تشخيص المشاكل وتوضيح جميع التحديات التي تواجه الدولة[2]، فتحديد المشكل من أهم مراحل إعداد خطة، لأن معرفة المشكل الحقيقي الذي يجب معالجته أمر في غاية الأهمية والتعقيد لأنه يترتب عليه نجاح أو فشل التخطيط، فإذا كانت الخطة تعالج مشاكل ثانوية وغير مهمة فإنها لن تصل إلى الحلول للمشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

3-مرحلة إعداد الخطة وإقرارها

في هذه المرحلة يقوم الجهاز المكلف بالتخطيط بتحديد الاهداف العامة للخطة[3]، وهذه المرحلة مرتبطة بتوجهات والخيارات العامة للدولة أي أن الاهداف العامة للخطة لا تخرج عن التوجهات السياسية الكبرى للدولة، فتكون بذلك الخطة ضمن الخيارات السياسية الأكثر أهمية، وفي هذه المرحلة

[1] محمد حسين أبو صالح، **المرجع السابق** ، ص 249.

[2] Organization des Nation Unies pour l'Education la Science de la Culture , " planification stratégique concept et principes " . **document de travail pour la planification du secteur de l'education** , n°1 , 2014, p 21.

[3] حربي محمد موسى عريقات ، **مرجع سابق الذكر**،ص 250.

يتم إختيار البدائل عن طريق المفاضلة بين البدائل الممكنة وإختيار أحسن البدائل التي يمكن أن تبنى عليها الخطة التي تم إقرارها.

4-إعداد الاطار العام للخطة ووضعها في صورتها النهائية

يقوم جهاز التخطيط بترجمة الاهداف العامة للخطة[1]، من خلال تبنى استراتيجية التي هي عبارة عن خطة عامة أو برنامج عمل عام على أساسه توضع الاهداف والسياسات والإجراءات وتحديد المتطلبات التنفيذ من الموارد[2]، وهي المرحلة التي يتم فيها بلورة السياسات ووضع البرامج التي تبنى عليها الخطة، وهذه المرحلة مستندة على المرحلة السابقة لها أي أنها ترجمة للأهداف المحددة من قبل هيئة المكلفة بالتخطيط ومنه وضع الخطة في صورتها النهائية.

5-متابعة وتقييم تنفيذ الخطة

يتم تقييم الخطة من خلال تقسيمها إلى جزئين، القسم الأول يتم بشكل مرحلي وطول فترة التنفيذ، حيث يتم التقييم أولا بأول من خلال عملية المتابعة المستمرة إذ يساعد ذلك في إكتشاف الاخطاء والانحرافات ساعة حدوثها ومنه يمكن علاجها، أما القسم الثاني فهو التقييم الذي يتم في نهاية تنفيذ الخطة ويعتمد على نتائج التقييم المرحلي وبناء عليه يتم الحكم على نجاح أو الفشل في الأداء[3].

فعملية التقييم عملية مسايرة لعملية التنفيذ التخطيط، الذي تقوم به الأجهزة الادارية للدولة، وكلما كانت عملية التقييم مرافقة لعملية التنفيذ كلما ساعد ذلك على نجاح الخطة في تحقيق أهدافها من خلال معالجة الإختلالات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ الخطة.

[1] حربي محمد موسى عريقات ، **مرجع سابق الذكر** ،ص 251.
[2] عمر وصفي عقيلي ، **الادارة المعاصرة** . عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013م ، ص 172.
[3] **المرجع نفسه**، ص 175.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مضمون التنمية الاقتصادية من خلال ضبط مفهوم التنمية، والمفاهيم المتشابهة معه، ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يمكن توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال تعريف مصطلح التنمية الاقتصادية ومعرفة أهم خصائصه وأهدافه قصد التحكم في مصطلحات الدراسة.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر استخدام مصطلح "**التنمية**" وذلك للدلالة على التحسن المحقق من طرف بلد ما، وأستخدم مصطلح " التنمية " بشكل واسع بعد خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان HARRY TRUMAN أثناء حصوله على العهدة الثانية في 20 جانفي 1949م حيث لم يكن معروفا أن الدول يمكن لها أن تنمو مثل ما تنمو النبات أو الطفل الصغير[1].

المصطلح الذي قدمه الرئيس الأمريكي هاري ترومان قسم العالم إلى صنفين الأول متقدم وغني أما الثاني فقير يحتاج إلى تحقيق التنمية للحاق بركب الدول المتقدمة[2].

وهذا ما يبين حداثة استخدام مصطلح "**التنمية**" رغم أنها كممارسة كانت قديمة قدم الحضارات الإنسانية المختلفة التي نظمت الشؤون الاقتصادية والسياسية بطريقتها الخاصة وحاولت تحسين الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها.

[1] Jean-claude van duysen , et , Stephanie jumel **, Le Développement durable** . l'Harmattan: Paris , 2008, p 19.
[2] Solange tremblay , **Développement Durable et Communications** . Canada:presses de l'université du Québec , 2007, p 11.

أما مفهوم مصطلح "**التنمية**" فيمكن توضيحه من خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي.

أ- المعنى اللغوي

التنمية لغة: من النماء وهي الزيادة والكثرة وتنمية الشيء تعنى إحداث النماء فيه[1].

ب- المعنى الاصطلاحي

أما اصطلاحا فقد اختلف المفكرون حول مدلوله نظرا لاختلاف مشاربهم الفكرية والايديولوجية، وتداخل معنى التنمية الاقتصادية مع المفاهيم المشابهة له كالنمو الاقتصادي وغيره وسنحاول تقديم مجموعة من التعاريف لمصطلح التنمية الاقتصادية.

يعرف "**عبد الحق شكيري**" التنمية في المفهوم الغربي على أنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الزيادة سنوية ملموسة في اجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هياكل الانتاج ووسائله، ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي[2].

وعرفت أيضا على أنها الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما كفؤ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[3].

كما تعرف التنمية كذلك بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق ارادة وطنية مستقلة من أجل ايجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[4]".

---

[1] عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**. بيروت: مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع ، 2014، ص 11.

[2] جاسم سلطان، **استراتيجية الادارك للحراك** . المنصورة: مؤسسة أم القرى للنشر والتوزيع، 2005، ص 19.

[3] عبد اللطيف مصطيفى ، عبد الرحمان سانية، **المرجع السابق** ، ص 12.

[4] عبد الطيف مصيطفى ، عبد الرحمان بن سانية،"انطلاق التنمية بين النظريات الوظعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي" مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل ، المركز الجامعي غرداية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، يومي 23 و24 فيفري 2011م.

هذا التعريف حاول إبراز التغيير الجذري الذي تحدثه التنمية الاقتصادية على وسائل الانتاج بفضل تطور التقانة، إضافة إلى التغيير الجذري الذي تحدثه التنمية حتى على المجال الاجتماعي والسياسي من خلال ما يعكسه التطور الاقتصادي على معيشة الأفراد من ارتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الرفاهية وتحسن الأوضاع الاجتماعية من تراجع للفقر والبطالة والجريمة بكل أنواعها ومنه يرتقي المجتمع هو الآخر مع الجانب الاقتصادي.

وهناك تعريف أخر للتنمية حيث يعتبرها عملية شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية فيعرفها كما يلي:

" التنمية هي إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستقلال[1] ".

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف إجرائي للتنمية الاقتصادية فهي تعبر عن عملية تخطط لها الدولة بإشراك أفراد المجتمع وكل الفواعل الوطنية تهدف إحداث تغييرات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد تمكن المجتمع من أن يرتقي إلى أوضاع أحسن وما يترتب عنه من زيادة الدخل الوطني ومعه الدخل الفرد الحقيقي وزيادة الرفاهية للسكان بشكل مستمر ودائم.

[1] عبد العزيز عبد الله الجلال ، **تربية اليسر وتخلف التنمية** . الكويت: مجلس الوطني لتقافة والفنون والآداب للنشر والتوزيع، 1985، ص 13.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية

يمكن تحديد أهم خصائص التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1- التنمية الاقتصادية عملية إرادية ومخطط لها

التنمية عملية إرادية هادفة وجامعة تستهدف تحقيق تغيير جذري في أوضاع المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ونقل ذلك المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل[1]، فهي إذن عملية واعية ومخطط لها وليست نتيجة الصدفة، فتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية إلى الافضل يستدعي التفكير والتخطيط المسبق لكيفية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

2-التنمية الاقتصادية عملية مستمرة

من أهم خصائص التنمية أنها ليست مؤقتة أو ظرفية، فهي عملية تمتاز بالديمومة تهدف إلى الرقي بالمجتمع من كل النواحي إلى الافضل وبشكل مستمر، ومنه نضمن سير المجتمع من الحسن إلى الأحسن، وضرورة الابداع وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن بشكل مستمر.

2- التنمية الاقتصادية عملية مترابطة مع الجانب الاجتماعي والحضاري

الفهم المعاصر للتنمية لا ينسبها فقط لمعدلات النمو الاقتصادي الذي حققها مجتمع ما من المجتمعات بل أنه يربطها بالمستوى الحضاري الذي بلغه هذا المجتمع[2]، وعليه يجب أن تعكس التنمية الاقتصادية ليس فقط الجانب الاقتصادي من ارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والفردي بل تتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والحضارية من خلال رقي المجتمع وزيادة رفاهيته والقضاء على المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وجريمة ومنه تسود الأخلاق الفاضلة بشكل منسجم مع الأوضاع الاقتصادية.

[1] معتز نعيم ، " النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقة متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري 1980-1995 "، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 15، العدد الاول 1999، ص 131.

[2] **المرجع نفسه**، ص 131.

3- التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية

التنمية ليست عملية ساكنة (ستاتيكيا) أو قالبا جامدا على مر العصور، تبقى مقوماتها ونتائجها ثابتة في مختلف بلدان العالم وفي مختلف مراحل تطورها، بل إنها عملية مستمرة ودؤوبة وفي الوقت نفسه متغيرة بتغير معطياتها ومقدرتها والنتائج المرجوة منها[1].

وعليه لا توجد وصفة ثابتة تصلح لجميع الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمن خصائص التنمية أنها ديناميكية ومتغيرة حسب طبيعة كل بلد، انطلاقا من إمكانياته الذاتية وفلسفته وطبيعة مجتمعه وإستراتيجيته التنموية، وهذا ما يجعل منها عملية ذات طابع ديناميكي، يتطلب الابتكار واستحداث أدوات و أفكار ووسائل جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن تحديد أهداف التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

أ- أهداف اقتصادية

- زيادة الدخل الوطني
- زيادة الدخل الفردي الحقيقي
- الارتقاء والتحسين المستمر للإنتاج الوطني من سلع وخدمات
- التغيير الهيكلي لطبيعة الاقتصاد نحو الأفضل.

ب- أهداف اجتماعية وحضارية

- الزيادة المستمرة في رفاهية السكان
- الرقى بالمجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية (من خلال القضاء على الفقر، البطالة، الجريمة وكافة المشاكل الاجتماعية) ومنه الحصول على مجتمع ذو أخلاق رفيعة.
- تحرير المجتمع من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد العالمي، وزيادة اعتماد المجتمع على ذاته[2].
- السعي المستمر نحو تحقيق الحضارة.

---

[1] معتز نعيم، **المرجع السابق**، ص 132.

[2] جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر **والتوزيع**، 2015، ص 18.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتنمية الاقتصادية

كثيرا ما يتداخل مفهوم التنمية مع مصطلحات أخرى قريبة منه وعليه نحاول في هذا المطلب التعرض لتلك المفاهيم كمفهوم النمو، والتنمية المستدامة والتطور الاقتصادي وغيرها من المصطلحات المشابهة.

أولا: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المفاهيم القريبة من مفهوم التنمية الاقتصادية، وله أهمية كبيرة في معرفة مدى التطور الاقتصادي الذي شهدته الدول عبر ما يعرف بمعدل النمو لكل دولة، فهو مصطلح حسابي له أهمية كبيرة لقياس التنمية الاقتصادية لأنه يمثل الجزء الكمي منها.

أ- **النمو لغويا**: من نمى ، ينمو ، نمو وتعني الزيادة والتطور.

ب-**أما اصطلاحا:** حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

حساب معدل النمو:[2]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الناتج المحلي لهذا العام} - \text{الناتج المحلي للعام الماضي}}{\text{الناتج المحلي للعام الماضي}} \times 100$$

حساب الدخل الفردي:[3]

$$\text{معدل الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل القومي الاجمالي (GNP)}}{\text{عدد السكان (p)}}$$

[1] عثمان علام ، " التنمية من منظور الغربي والمنظور الاسلامي " . **مجلة المعارف** ، العدد 10 ، المركز الجامعي البويرة ، جوان 2011 ، ص ص 181- 182.
[2] جمال داود سلمان الدليمي ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 10.
[3] المرجع نفسه، ص 10.

حساب الناتج المحلي الحقيقي[1]

الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي (الوطني)

الرقم القياسي للأسعار

وكذلك الأمر بالنسبة لدخل الفرد الحقيقي، فالزيادة الحقيقة ترتبط بمعدل التضخم.

إن زيادة دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل يجب أن تكون زيادة حقيقية إذ أن الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فيشير إلى نسبة الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة [2].

وهناك تعريف جديد للنمو الاقتصادي يدمج فيه حتى الجانب البيئي، من خلال اعتبار البيئة عامل من عوامل الانتاج، <<... فالنمو الاخضر هو الاعتراف بالرأسمال الطبيعي كعامل من عوامل الانتاج ودوره في تحسين العيش الكريم، مع بقاء الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر أساسي لفهم الاداء الاقتصادي[3]>>.

[1] جمال داود سلمان الدليمي ، **مرجع سابق الذكر** ص 12.
[2] عثمان علام ، **مرجع سابق الذكر**، ص 182.
[3] OCDE, **vert une croissance verte** . Ed: OCDE, 2011, p 22.

- **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

يمكن أن نفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (1-1)

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي زيادة كمية.	التنمية تتضمن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مع إحداث تغيرات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي.
النمو الاقتصادي قد يكون نتيجة تطور الكمي لقطاع اقتصادي واحد.	التنمية الاقتصادية تستدعي التنوع الاقتصادي من خلال تطور جميع القطاعات الاقتصادية
النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الدخل الفردي مع زيادة الدخل الوطني.	التنمية الاقتصادية تهدف إلى ضمان رفاهية الفرد ليس من الجانب الاقتصادي فقط بل حتى الجانب الاجتماعي والثقافي والحضاري.
النمو يعبر عن زيادة الانتاج الوطني من سلع و خدمات.	التنمية الاقتصادية تهدف لزيادة انتاج السلع والخدمات ووفرتها مع ضمان جودتها و تنافسيتها
النمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية.	التنمية الاقتصادية عملية تتضمن النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إحداث تغيرات جذرية مخططة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على جمال داود سلمان الدليمي، المرجع السابق.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة والقريبة من مفهوم التنمية الاقتصادية، من خلال إدماج البعد البيئي (الايكولوجي) في تحقيق التنمية، ولتوضيح ذلك أكثر نقدم بعض التعاريف.

تعرف التنمية المستدامة من خلال تقرير نادي روما 1972، و العديد من الملتقيات الدولية التي اهتمت بموضوع التنمية المستدامة، كتقرير brundtland (1987) على أنها "تنمية اقتصادية

واجتماعية وبيئية في نفس الوقت، تستجيب لحاجيات الحاضر بدون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم[1].

كما تعرف على أنها "تنمية تستجيب لمتطلبات الجيل الحالي، بدون الاخلال بحاجيات الأجيال القادمة"[2].

يتبين إذن أن التنمية المستدامة تراعي الجانب البيئي في عملية التنمية من خلال التقليل من التلوث والانبعاثات الغازية وكافة أشكال التلوث، المضرة بالإنسان والطبيعة من دون ايقاف عجلة التنمية الاقتصادية "فالتنمية المستدامة مقدمة كمفهوم كوني، ولتحقيقها تتطلب ثلاث شروط هدف اجتماعي فعالية اقتصادية وحذر إيكولوجي[3]"

وهناك من يجسد التنمية المستدامة في ثلاث أركان أساسية، الركن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والجمع بين المجال الاقتصادي والاجتماعي ينتج لنا التوازن (L'EQUITABLE) وعند الجمع بين المجال الاجتماعي والمجال البيئي نجد فكرة " الحيوي" (VIVABLE) و عند الجمع بين المجال الاقتصادي والبيئي نجد ما يسمي القابلية للحياة (VIABLE) ، والجمع بين المجالات الثلاثة معا (المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) يرمز لمفهوم التنمية المستدامة[4].

[1] Sophie Boutilier et autre **,Développement durable et responsabilité sociale des acteurs**. Paris: L'Harmattan, 2009, p 18.
[2] Farid Baddache, **le Développement durable.** Paris: Ed. eyrolles , 3emme tirage, 2010, p 14.
[3] Jacques Fialaire **, les strategies du Développement durable** . Paris: Ed l'Harmattan, 2008, p 11.
[4]Mathieu Baudin , le **développement durable :nouvelle idéologie du 21 siécle ?**. Paris: Ed. l'Harmattan , 2009, pp 16 – 17.

هذا الشكل أدناه يوضح العلاقة بين المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كمفهوم شامل لتنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن مع هذه العناصر الثلاثة.

الشكل رقم (1-1)

العلاقة بين مجالات التنمية الاقتصادية

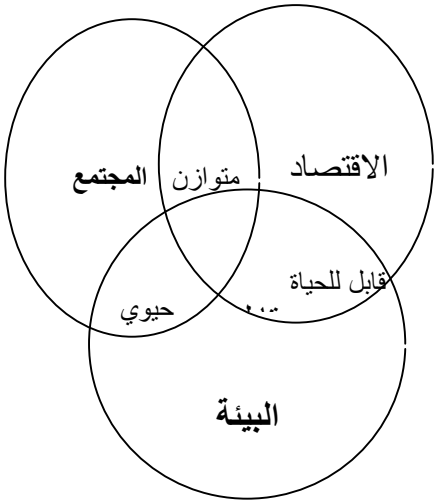

المصدر: Mathieu Baudin op.cit.p 16.

ثالثا: مفهوم التقدم الاقتصادي

يعتبر التقدم الاقتصادي من المفاهيم القريبة من التنمية الاقتصادية، وسنحاول توضيح مدلوله وازالة اللبس والغموض، من خلال التفرقة بينه وبين مفهوم التنمية الاقتصادية.

يعرف بار R.BARRE التقدم الاقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق معدل النمو السكاني" كما يعبر التقدم الاقتصادي عن مجموع التحسينات التي تحدث في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو[1].

[1] جمال داود سلمان الدليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 14.

فالتقدم الاقتصادي هو تعبير عن التطور الحاصل بين فترة وأخرى في الميدان الاقتصادي.

ثالثا: التنمية الاجتماعية

يعد مصطلح التنمية الاجتماعية من المصطلحات المجاورة والقريبة من التنمية الاقتصادية، غير أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تنمية المجتمع، وسنحاول تقديم تعريفات لهذا المصطلح قصد محاولة ضبطه أكثر.

ليس هناك تعريف متفق عليه حول التنمية الاجتماعية، غير أنها تدور حول مدلول واحد يركز على تنمية المجتمع.

فالتنمية الاجتماعية هي عملية تهدف إلى تحسين قدرة الناس للعيش في أمن وتمكينهم من المشاركة الحقيقية في المجتمع.[1] كما تعرف التنمية الاجتماعية أيضا " على أنها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير في طريقة تفكير والعمل والحياة عن طريق تطوير وعي الناس ودفعهم نحو المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع"[2].

ومنه يمكن أن نقدم تعريف إجرائي عام حول التنمية الاجتماعية التي تعبر عن عملية تهدف إلى تغيير المجتمع إلى الافضل من خلال تطوير تفكيره، والمساهمة في إرتقاء وعيه، بما يخدم مشاركته الايجابية في الحياة الاجتماعية.

رابعا: التنمية المحلية

التنمية المحلية من المفاهيم القريبة من التنمية الاقتصادية، غير أن التنمية المحلية لها بعد إقليمي أي التنمية تكون على مستوى جغرافي معين قد يكون البلدية، أو الولاية..إلخ وسنحاول توضيح ذلك عبر مجموعة من التعريفات الآتية .

[1] MARIELLE TREMBLAY , et autre **, Developpent social un enjeu pour l'économie sociale** .québec: presses de l'université du québec , 2006, p 38.

[2] جمال داود سلمان الدليمي، **مرجع سابق الذكر** ، ص 133.

تعرف التنمية المحلية على أنها "مسار لتنويع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح ذلك نتاج جهد سكان الإقليم"[1].

وعليه فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي.

كما عرفها jean-louis على أنها "عبارة تدل على التضامن المحلي من خلال علاقة اجتماعية جديدة والتي تدافع عن إرادة الإقليم (micro-région) وتثمين الامكانيات المحلية التي تؤدي إلى خلق الثروة الاقتصادية[2].

فالتنمية المحلية تعبر عن مجهود مشترك بين كل الفواعل على المستوى المحلي لتنمية الاقليم والارتقاء به إلى الافضل من خلال مجهود الإدارة المحلية وبرامجها التنموية، وكافة منظمات المجتمع المدني المحلي لتحريك عجلة التنمية على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية

سندرس في هذا المطلب أهم المؤشرات التي تعتمد لقياس مستوى التنمية المحقق في بلد ما من خلال الاعتماد على مؤشرات ذات طابع اقتصادي كمؤشر النمو الاقتصادي، أو مؤشرات متعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي، كمؤشر التعليم، والصحة وغيرها من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة مستوى التنمية، قصد مقارنة هذه المؤشرات التي تدل على مستوى التنمية في نفس البلد من خلال فترات زمنية مختلفة، أو مقارنة بلد ما مع بلدان أخرى قصد تحديد المستوى التنموي الذي بلغه البلد، فهذه المؤشرات التنموية تساعد الباحثين في دراسة وتقييم التجارب التنموية ومعرفة أسباب فشل السياسات التنموية في البلدان النامية مقارنة بغيرها من البلدان المتقدمة، كما تسمح هذه المؤشرات التنموية بالتتبع المستمر للمستوى الذي بلغته الدولة من الرفاه الاقتصاد والاجتماعي ومعرفة أثر المخططات التنموية التي طبقتها الدول على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأفراد من خلال مؤشرات التنمية البشرية.

---

[1] Nait merzoug ml, kouadria noureddine ,amara fatah , " gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba",**revue des sciences humaines** ,université de mohamed khider biskra n24 , 2012 ,p10.

[2] Pierre-noël Deminieuil, "développement social local et territorial: repéres thématiques et bibliographiques sur le cas français " , France: **de boeck superier** ,2008. p.127.

أولا: المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية

إن من بين المؤشرات الكلاسيكية التي يعتمد عليها الباحثون في معرفة مستوى التنمية من الجانب الاقتصادي نجد مؤشر " **النمو الاقتصادي** "، الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية.

فالاقتصاديين يقومون عادة بربط التنمية الاقتصادية بنسبة النمو الاقتصادي، الذي يمكن أن نقيسه من خلال ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، فهذا الاخير (الناتج المحلى الاجمالي) يسمح لنا بقياس الانتاج الحالي للسلع الاستهلاكية والتجهيزات والخدمات التي تدخل في المحاسبة على المستوى الوطني، غير أن مؤشر النمو الاقتصادي عرف عدة انتقادات لأنه لا يأخذ في الحسبان بعض الخدمات وقيمة الموارد الطبيعية في حساب نسبة النمو الاقتصادي[1]، إضافة إلى بعض الانتقادات الاخرى الموجهة لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي كعدم ابرازه للتحولات التي تشهدها الدولة في المجال الصحي والعلمي مثلا، وغياب الاخذ في الاعتبار عامل (التأثير على البيئة) كتلوث الهواء[2].

ورغم تلك الانتقادات الموجه لمؤشر النمو الاقتصادي إلا انه ما يزال يحضى بأهمية كبيرة لقياس مستوى النمو الاقتصادي المحقق، إضافة إلى إستخدامه في مؤشرات اقتصادية أخرى.

فالناتج المحلي الاجمالي يشتق منه مؤشرات للتنمية، ومن أهم المقاييس وأكثرها شيوعا، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي[3].

كل هذه المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بالناتج القومي الاجمالي تزيد من أهمية مؤشر النمو الاقتصادي، وما يتفرع منه من مؤشرات لقياس الوضعية الاقتصادية للبلد وما يترتب عليها من مؤشرات مساعدة كنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من المؤشرات

---

[1] Marie lavoie , "les enjeux de la patrimonialisation dans la gestion du développement économique: un cadre conceptual ", **societies** 2014/3 n°125 , p 139.

[2] Pascal petit , **croissance et richesse des nations**. Paris: Ed. la Découverte , 2005, p 13.

[3] ابراهيم العيساوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** . ط2،القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002 ، ص 101.

الاقتصادية، لأن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي التي تعادل أو تقل عن الزيادة السكانية قد لا تدل على تحسين الرفاهية الاجتماعية ولذلك فإن حساب نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ذو أهمية خاصة للدول الأقل تقدما، حيث يتسم الكثير منها بارتفاع معدلات النمو السكاني، ويمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي كالتالي:[1]

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{مجمل الناتج القومي الحقيقي}}{\text{اجمالي عدد السكان}}$$

وبما أن النمو الاقتصادي يندرج في إطار الاقتصاد الكلي (macro-économique) على مستوى البلد، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم على مستوى المحاسبة الوطنية من خلال عدة مؤشرات وهي :[2]

- الناتج المحلي الخام (pib) أو الناتج القومي الخام (pnb)
- الاستهلاك (la consommation)
- الاستثمار (l'investissement)
- العائد (le revenu)

ويتم تحديد معدل نمو الدخل القومي من خلال العلاقة القائمة بين معدل الاستثمار ومعامل رأس المال ومعدل نمو الدخل القومي المتمثلة في الاتي:[3]

معدل نمو الدخل القومي = معدل الاستثمار / معامل رأس المال

معدل الاستثمار = معدل نمو الدخل القومي (ضرب) معاملٍ أس المال

معامل رأس المال = معدل الاستثمار / معدل نمو الدخل القومي

كما يمكن أن يستخرج معدل نمو الدخل القومي عبر العلاقة التالية :

معدل نمو الدخل القومي = الزيادة السنوية في الدخل / المستوى الحالي لدخل .

[1] ابراهيم طلعت ، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**. الجزائر: دار الكتاب الحديث لنشر و التوزيع ، 2011، ص 36.

[2] Matouk belattaf , economie du développement . algérie: edition opu , 2010, pp 16-17.

[3] مصطفي يوسف كافي ، **الحسابات الاقتصادية القومية و استخداماتها في التخطيط و التنمية** . الجزء الثاني، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2013، ص ص 173-174.

ثانيا: مؤشرات التنمية البشرية

من بين أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التنمية، نجد مؤشرات التنمية البشرية والتي تسعى لقياس مدى رفاهية الإنسان مع التقدم الاقتصادي للدولة وهل انعكس النمو الاقتصادي على رفاهية الإنسان وهذا ما جعل مفهوم التنمية البشرية يبرز أكثر في خطابات المنظمات الدولية المختلفة.

فقد تطور مفهوم التنمية البشرية مع تطور نظريات التنمية نفسها ونظريات النمو الاقتصادي وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية[1].

فمفهوم التنمية البشرية حاول تغطية نقص مؤشرات الاقتصادية للتنمية، من خلال التركيز على البعد البشري كالتعليم ، والصحة .. وغيرها من المؤشرات ذات الطابع البشري .

إرتبط إعلان ولادة منهج التنمية البشرية بإطلاق التقرير الأول عام 1990 من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، إذ عد الانسان بموجبها هو الثروة الحقيقية لأي أمة، والهدف الأساسي لتنميته هو توفير بيئة يعيش فيها الانسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع[2].

ومنه كان هذا التقرير الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة سنة 1990 نقطة تحول هامة في مؤشرات التنمية، أين تم التركيز على الانسان كهدف أساسي للتنمية، ومعيار هام لقياس مدى تحقيق الدول للتنمية من خلال وضعية الانسان الاجتماعية والاقتصادية والصحية ... الخ وهل انعكس التطور الحاصل في الجانب الاقتصادي، على هذه الابعاد الاجتماعية التي تمس الانسان ومنه أصبحت تنمية الانسان غاية في حد ذاتها ومعيارا للتنمية أيضا.

فعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) على استحداث مفهوم التنمية البشرية وبعثه من جديد من خلال التقارير السنوية، التي تولى مسؤولية إعدادها وإصدارها منذ عام 1990 حتى يومنا

[1] حسين أحمد دخيل السرحان ، " التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة " **. مجلة أهل البيت** ، العدد 16، جامعة أهل البيت ، (ب ت ن) ، ص 138.

[2] مهدي صالح داوي، "التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين و أبعاد التمكين (العراق أنموذجا) " **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** ، العدد 31 ، 2011 ، ص 48.

هذا، وتواصلت الجهود بهذا الاتجاه ففي كل عام نطالع تقريرا من تقارير التنمية البشرية ليعمم فكرة جديدة أو يستخدم أسلوب كمي معين أو أداة جديدة ليسخرها في تعزيز التنمية البشرية[1].

عرف برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة على أنها " **عملية توسيع لخيارات الافراد ومن حيث المبدأ وهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت، ولكن الخيارات الاساسية الثلاث على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الافراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الابداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الانسان المكفولة"[2].**

كما تعرف التنمية البشرية المستدامة *على أنها" **عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء رأس المال الاجتماعي بحيث تتم تلبية الحاجات لأجيال الحالية بأكبر قدر ممكن من الانصاف من دون المساس بحقوق الاجيال القادمة*** "[3].

وفي هذا التعريف تم إدماج مفهوم التنمية البشرية مع مفهوم الاستدامة، للحفاظ على حقوق الاجيال القادمة في عملية تحقيق التنمية البشرية، التي تهدف إلى توسيع خيارات الناس وبناء فرد له يتمتع بحقوق ورفاهية اقتصادية واجتماعية، مع الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة.

وهناك أربع مكونات أساسية لمفهوم التنمية البشرية وهي:[4]

1- الإنصاف: وهو بديل لمصطلح المساواة والعدالة لأنه يركز على تكافؤ في الفرص التعليمية والسياسية وإلغاء المعوقات القانونية والاجتماعية.

---

[1] حمادي عباس حمادي الشبري ، " التنمية البشرية تطور المفهوم و مؤشرات القياس –مقاربة في جغرافيا التنمية" **مجلة القادسية للعلوم الانسانية** ، المجلد العاشر ، العدد 1-2 ،سنة 2009، ص 190.

[2] كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر، "التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية و مقومات نجاحها" . **مركز الدراسات الاقليمية** ، عدد 10، ب ت ن ، ص 79.

[3] هشام محمد عبد الله العركوب، " السياسة المالية و التنمية البشرية المستدامة في البلدان نامية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2008 " **مركز الدراسات الاقليمية** ، العدد 6 ، ب ت ن ، ص 111.

[4] منعم أحمد خضير ، "النمو الاقتصادي و التنمية البشرية في الوطن العربي (الواقع و الاتجاهات) ". **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية** ، جامعة تكريت ، المجلد 8 العدد 24 ، سنة 2012، ص 243.

2- الإنتاجية: من خلال التركيز على زيادة النمو والإنتاجية مع تحقيق التنمية البشرية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وتوزيع عادل للدخل وشمولية الضمان الاجتماعي.

3- الاستدامة: ليست فقط في الجانب البيئي وإنما تشمل السياسات الاقتصادية والتجارية والإجتماعية وتجعل التنمية عملية مستمرة.

4- التمكين: ويعني أن يتمكن الناس من ممارسة خياراتهم التي صاغوها بإرادتهم الحرة.

وبعد عرض أهم العناصر المكونة لمفهوم التنمية البشرية يمكن تحديد أهم المؤشرات التي تستخدم في قياسها وهي:

1- دليل التنمية البشرية (HDI)

دليل التنمية البشرية مستخلص من تقرير التنمية البشرية عام 1990، وهو مقياس مركب للتنمية البشرية سمي بدليل التنمية البشرية (HUMAN DEVELOMENT INDEX)، ويقاس بدلالة ما يسمى بالحرمان أو القصور (SHORT FALLS) ويتم حسابه على اساس المكونات الثلاثة الاتية:[1]

أ- طول العمر: يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.

ب-المعرفة: تقاس بمتغيرين لرصيد التعليمي (نسبة معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي معا).

ت-مستوى المعيشة: يقاس نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية).

وهذه المؤشرات تعبر على مدى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للفرد، قصد الارتقاء به إلى معدل أكبر ومعرفة مدى تحسن حالته الاقتصادية والاجتماعية من خلال هذه المؤشرات والمقارنة بينها في فترات زمنية مختلفة في الدولة الواحدة أو مقارنة هذه المؤشرات مع دولة أخرى، في نفس المدة الزمنية قصد محاولة تحسين الأداء الحكومي في تحقيق التنمية.

[1] علي عبد الكريم الجابري ، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الاردن** . عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 76.

2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI)

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GENDER DEVELOPMENT INDEX) نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، وإن الاختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس إذ يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين الرجل والمرأة[1].

- **مؤشرات التنمية المستدامة**

أما مؤشرات التنمية المستدامة تأخذ بعين الإعتبار العوامل التالية : التغيرات المناخية، مستوى الاهتمام بالأطفال، الأخلاق في المعاملات، السياسات الحكومية، وإتجاهات الاستهلاك، ومؤشر التنمية المستدامة يجمع متغيرات بيئية، اجتماعية واقتصادية ويجب قياسهم كلهم إلى حد معين[2] وهذه المؤشرات لها دور مهم في قيادة التنمية المستدامة، ليس فقط من خلال توضيح حالة البيئة ولكنها توضح تعقد الظاهرة (التنمية المستدامة)[3].

وأشار كل من تقرير BRUNDTLAND للجنة العالمية للبيئة والتنمية، إضافة إلى مؤتمر ريو وأجندة 21 لأهمية مؤشرات التنمية المستدامة، وحسب أجندة 21 التابعة لبرنامج الامم المتحدة من أجل البيئة " فإن المؤشرات الشائعة مثل الناتج المحلى الخام وقياس الموارد المختلفة أو التلوث لا يمكنها أن تقييم الاستدامة المنظومات، ومنه يجب بلورة مؤشرات التنمية المستدامة التي ستصبح قاعدة لاتخاذ القرار في جميع المستويات"[4].

---

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع ، 2013، ص79.

[2] Tracey strange , anne bayley **, le développement durable a la croisée de l'économie , de la société et de l'environnement** . paris: OCDE, 2008, p116.

[3] Amal habib , claud baltz " quelle information pour piloter le développement durable " **documenttaliste-sciences de l'information** , 2008/1 (vol.45) p11.

[4] Patrice braconnier et autre , " une évaluation du bien-être au sein des régions françaises dans une approche de développement durable " **innovation** 2011/1 (n°34) , p 94.

ومنه ظهرت عدة معايير تضم الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مثل "le dashboard" الذي يضم المؤشرات التالية:[1]

أ- **مؤشرات متعلقة بالبيئة**: تضم ثلاثة عشر مؤشر (نوعية الماء، نوعية الهواء، نوعية التربة، مستوى النفايات السامة...إلخ

ب-**مؤشرات اقتصادية**: تضم خمسة عشر مؤشرا (الناتج المحلي الخام، الاستثمار، الانتاجية، التنافسية، التظخم، استهلاك الطاقة ...إلخ)

ث-**مؤشرات اجتماعية** : تضم ثمانية عشر مؤشرا (الصحة، الفقر، البطالة، التعليم، النفقات العسكرية ...إلخ)

وهناك أيضا مؤشرات التنمية المستدامة المقدمة من طرف الأمم المتحدة[2] وتتكون من 58 مؤشر وقد تم تنظيمها في أربعة محاور (اجتماعية، مؤسساتية، اقتصادية، بيئية)، هذا النوع من التصنيف يهدف إلى تقليص المؤشرات غير أنه لم يتمكن من عرض نموذج شامل[3]، لأن كل محور من هذه المحاور يتضمن عدة مؤشرات أخرى مما يزيد من تشعب المؤشرات، ومنه صعوبة إيجاد نموذج شامل لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

[1] Yvette lazzeri **, le développement durable du concept a la mesure**. Paris: l'Harmattan, 2008,p54.

[2] أنظر الملحق رقم 02

[3] Bernard perret , " evaluer le développement durable" ,paris: **transversalités**, n°109, 2009/1 , p 61.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتعلق بنظريات النمو والتنمية الكلاسيكية وقد فسرت هذه النظريات عملية النمو بالاعتماد على فكرة البحث الدائم عن" الربح" الذي يؤدي إلى التراكم الرأسمالي ومنه الوصول إلى النمو الاقتصادي والمحور الثاني يتعلق بنظريات النمو والتنمية الحديثة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية والتي ركزت على مفهوم التنمية الاقتصادية بمعناه المادي وغير المادي وكيفية الوصول إلى " التنمية "، كما سنتطرق في المحور الثالث إلى أهم الاستراتيجيات التنموية التي توصل إليها الفكر الاقتصادي، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الكلاسيكية

سنحاول في هذا المطلب توضيح أهم أفكار نظريات النمو والتنمية الكلاسيكية، كمرحلة مهمة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي التنموي.

أولا: النظرية الكلاسيكية

تزامن بروز النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي مع الثورة الصناعية في أوروبا، خلال أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لذلك فمعظم أفكار الكلاسيك مستمدة من الظروف التي مرت بها أوروبا في تلك الفترة[1]، هناك عدة كتاب اقتصاديين حاولوا توضيح حدود المدرسة الكلاسيكية، الذي يمثل مرحلة تاريخية هامة لعلم الاقتصاد الذي تزامن تقريبا مع الثورة الصناعية، والإعلان عن أسس المذهب الليبرالي، وبحسب تقليد سائد فإن الاقتصاد الكلاسيكي نشأ رمزيا عبر صدور كتاب " ثروة الامم" لأدم سمث A.SMITH عام 1776 م ومبادئ الاقتصاد السياسي لستيورت ميله STUART MILL في 1848م[2].

[1] جمال داود سلمان الديلمي ، **مرجع سابق الذكر**، ص 27.

[2] Ghislain Deleplace, Christophe lavialle .**Histoire de la pensée économique**. paris: DUNOD,2008,p 36.

المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد تمثل مجموعة من الاشخاص لديهم أفكار مشتركة تمثل سلطة معرفية، وتوحدهم مبادئ ومناهج مشتركة، ويعتبر أدم سمث A.SMITH مؤسس المدرسة الكلاسيكية[1]، التي تمثل إطار مرجعي لمجموعة من المفكريين الاقتصاديين يشتركون في تفسيرات وفرضيات اقتصادية معينة كانت سائدة في تلك المرحلة.

- **أهم أفكار المدرسة الكلاسيكية**

- ***فكرة الحرية الاقتصادية:*** يطرح الكلاسيكيون الانجليز ما كان قد أسماه الكاتب مرشال A.MARSHALL " بنظام الحرية الاقتصادية "، وهم يعتبرون أن آلية السوق هي التي تسمح ضمن إطار مؤسساتي ما، التوفيق على أفضل وجه بين المصالح الفردية كما سماه أدم سمث " **اليد الخفية**" التي تنظم السوق[2]، وبهذا المعنى فإن الاقتصاديون الكلاسيك يعتبرون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي غير ضروري، بما أن السوق يمكنه تنظيم الاقتصاد، واقتصار دور الدولة في تحقيق الحماية والأمن بما يعرف " **بالدولة الحارسة".**

- ***التراكم الرأسمالي أساس النمو الاقتصادي:*** لقد إعتبر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي *للنمو الاقتصادي*، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن النمو الاقتصادي مآله الركود الاقتصادي[3]، فالنمو الاقتصادي بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية ما هو إلا نتيجة لتراكم الرأسمالي، الناتج عن "**الربح**" الذي يحققه الأفراد عبر توظيف الادخار في استثمارات جديدة تحقق الربح، الذي يرفع التراكم الرأسمالي ومنه الوصول إلى النمو الاقتصادي.

-حالة السكون والركود الاقتصادي: بالنسبة لرواد المدرسة الكلاسيكية فإن حالة السكون والركود الاقتصادي تمثل مرحلة أخيرة من النمو الاقتصادي الاقتصاديون الكلاسيك يشتركون في وجهة نظر

---

[1] Y.S Brenner ، **theories of economic development and growth**. london :George allen unwin ltd , second impression 1969. P 27.

[2] وسام ملاك ، **تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية** . بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2011، ص 127.

[3] طيبة عبد العزيز ، " تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الاسلامية ". مداخلة **ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي** ، بشراكة بين مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب و الجمعية الدولية للاقتصاد والتمويل الاسلامي وكلية الدراسات الاسلامية في قطر ، يوم 09-10 سبتمبر 2013 ، أسطنبول ،ص 3.

متشائمة على المدى الطويل *فالنمو موجه إلى الاختفاء* تدريجيا، عبر " **مرحلة السكون** " بسبب تطور تقسيم العائد الوطني على عوامل (العمل، الأرض، رأس المال)[1].

فعندما ننطلق من الارباح كمحرك للنظام الرأسمالي، نجد أن أي زيادة في الأرباح تجلب زيادة في الاستثمار وبفضل رفع مخصص الأجور الذي يجلب التوسع السكاني المعجل، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص عوائد العمل في الأرض الزراعية بفعل تناقص الغلة، ورفع كلفة العمل، وتقليص الأرباح في القطاع الصناعي، الذي يؤدي بشكل دائري إلى تقليص الاستثمار وإبطاء التقدم التكنولوجي[2].

فالوصول إلى مرحلة السكون وتراجع الاستثمار الذي يؤدي إلى ركود *النمو*، تعتبر فكرة يشترك فيها معظم رواد المدرسة الكلاسيكية، غير أن لكل واحد منهم تفسيره لهذه المرحلة، بالرغم من تأكيد المدرسة الكلاسيكية على فكرة تراجع النمو الاقتصادي والوصول إلى مرحلة السكون إلا أنها تدافع على النظام الاقتصادي الرأسمالي، وحرية الفرد الاقتصادية في امتلاك وسائل الانتاج.

فقد أكد جون ستيورت مله JOHN STUART MILL على أنه رغم تناقص النمو سواء، النمو السكاني أو الرأسمالي فذلك ليس معناه أنه غير متوافق مع الحرية الاقتصادية للأفراد ولا يؤدي ذلك إلى نهاية التطور وتحسن فن العيش[3].

ثانيا: النظرية نيوكلاسيكية

يعتبر الفكر الاقتصادي لهذه المدرسة امتدادا لفكر المدرسة الكلاسيكية، و إن كان يوجد اختلاف بين المدرستين في التحليل الموقف من نظرية القيمة، ويعتبر كارل منجر في النمسا وفالراس في سويسرا و ستانلي جيفر في انجلترا من أهم رواد المدرسة النيوكلاسيكية[4].

---

[1] Dominique Guellec , pierre ralle **. les nouvelles theories de la croissance** . paris: La Découverte , 5 éd , 2003, p p 26-27.

[2] عبد الجبار محمود العبيدي ، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في اشكالية الفكر الاقتصادي)** . عمان: دار و مكتبة حامد لنشر والتوزيع ، 2012، ص ص 61-62.

[3] Franck dominique vivien, " jalons pour une Histiore de la notion de développement durable" **Mondes en développement**, n° 121, 2003/1 p 3 .

[4] علي خالفي، **المدخل الى علم الاقتصاد ، مفاهيم، مصطلحات، أسئلة** .الجزائر : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2009، ص ص 58-59.

لقد اقتنع النيوكلاسيك بأسلوب الانتاج الرأسمالي وأصبح شغلهم هو البحث عن السلوكيات الرشيدة للأفراد التي تمكنهم من تحقيق أكبر منفعة، وقد انطلق رواد هذه المدرسة من فلسفة الحرية الاقتصادية والإيمان بفعالية المنافسة الكاملة، وأن الوصول إلى الاوضاع التوازن تقتضي وجود فرد حر في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي[1] فالنظرية النيوكلاسيكية، اعتمدت على مبادئ الرأسمالية من حرية فردية لامتلاك وسائل الإنتاج وجود منافسة بين المنتجين، نظام السوق المتكون من العرض و الطلب...الخ واتخذت أفكار جديدة لتفسير النمو الاقتصادي.

أهم أفكار المدرسة النيوكلاسيكية حول النمو الاقتصادي

1) أن النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع قطاعات أخرى للنمو (الوفرات الخارجية لمارشال)[2]، فالقطاعات الاقتصادية لها ارتباط ببعضها البعض كالمسننات الميكانيكية التي تنقل الحركة فيما بينها فإذا تحركت عجلة التنمية في قطاع السياحة مثلا فإنه يحرك معه قطاع الخدمات أيضا بالضرورة كخدمة النقل ، والإطعام والتجارة ...الخ.
2) في التحليل النيوكلاسيكي يؤدي معدل الفائدة دورا أساسيا في تحديد الاستثمار من خلال المقارنة بين معدل العائد المتوقع من أي مشروع استثماري ومعدل الفائدة الذي يمكن اقتراض الأرصدة على أساسه[3]، فعكس النظرية الكلاسيكية التي تعتقد أن الادخار يذهب مباشرة للاستثمار في حين أن الواقع يثبت أن ما يدخره الانسان قد لا يستثمره كله، وقد قدمت النظرية النيوكلاسيكية تفسيرها لذلك من خلال مقارنة الفرد بين العائد من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يحدد امكانية الاستثمار.
3) يعتبر النيوكلاسيك بأن التقدم الفني، عامل مشجع لنمو الدخل القومي فالتحسن في معدلات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج[4].

---

[1] العربي غويني ، **الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية** . تلمسان: النشر الجديد الجامعي، 2016، ص 27.
[2] جمال داود سلمان الديلمي ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 34.
[3] عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها ، نظرياتها، سياساتها** . الاسكندرية: الدار الجامعية لنشر والتوزيع ، 2004، ص 78.
[4] فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**. إربد : علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2006، ص 131.

- **نظرية كينز حول النمو الاقتصادي**

ولد جون مينارد كينز في الخامس من يونيو عام 1883 م، ببريطانيا وفي عام 1897 فاز كينز بمنحة دراسية للالتحاق بكلية " إتوان" ، ودرس الرياضيات في جامعة كامبريدج، تم تعينه عضو اللجنة الملكية لشؤون المالية والعملة بالهند في عام 1913م[1]، حيث اكتسب خبرة مالية كبيرة، مكنته من معرفة العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية.

اهتم الفكر الكينزي بكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، و إعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم كينز بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة[2].

-أهم الافكار الاقتصادية لكينز

- **وجوب تدخل الدولة في الاقتصاد**: عارض كينز فكرة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد التي دافع عنها رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أمثال أدم سميث ، ريكاردو و غيرهم، وذلك عبر التدخل الجزئي في الشؤون الاقتصادية للدولة.
- **مبدأ الطلب الفعال:** عالج كينز أزمة الكساد الكبير عام 1929م التي مست أوروبا باقتراح حلول اقتصادية لهذه الازمة من خلال مبدأ " **الطلب الفعال**" الذي يقصد به أن الطلب الكلي هو الذي يحدد العرض الكلي[3] فقد تنبه كينز إلى أن الحل في إعادة تنشيط الاقتصاد الذي يعاني من أزمة كساد كبيرة يكمن في تحريك الطلب العام، الذي يحفز العرض العام، من خلال تدخل الدولة في الاقتصاد عبر التوسع في الانفاق الحكومي، فتتحرك عجلة الاقتصاد من جديد.

التوقعات كمحدد للناتج والتشغيل: اعتبر كينز أن عملية التوقع في المجال الاقتصادي، له أهمية كبيرة في معرفة احتياجات المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية، من موارد اقتصادية وحجم التشغيل وحجم

[1] روبرت سكيدلكسي ، **جون مينارد كينز: مقدمة قصيرة جدا** . ترجمة: عبد الرحمان مجدي، القاهرة: مؤسسة هنداوي لتعليم و الثقافة ، 2015، ص ص 23-25.
[2] طيبة عبد العزيز ، **مرجع سابق الذكر**، ص 3.

[3] Frédéric poulon **, la pensée économique de Keynes**. 4 e edition , paris: dunod , 2016, p 52.

الانتاج..الخ لضمان إستمراريتها في المستقبل، يقول كينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود." <<... *يتحدد سلوك كل شركة بعينها عند اتخاذ قرار بشأن منتجها اليومي، بموجب توقعاتها في الأجل القصير أي توقعات المتعلقة بتكلفة المنتج وفقا لتوقعات والمقاييس الممكنة والمتنوعة لعوائد البيع من هذا الناتج*...[1]>> فعدم اليقين بالنسبة لكينز يعتبر عامل مجدد لمسائل الاقتصاد الكلي، فتغيير وجهة النظر المستقبلية في الاقتصاد لها بالغ الاثر على حجم التشغيل وتوجهاته، ومن خلال "التوقع" يمكن أن نؤثر على المستوى الحالي للنشاط الاقتصادي والتشغيل[2].

-الدخل والاستثمار والتشغيل: يعتقد كينز أنه بزيادة الدخل الحقيقي الإجمالي يزداد معه الاستهلاك الإجمالي ولكن ليس بمقدار تزايد الدخل، ولتفادي خسارة مستحدثين مناصب الشغل يجب أن يوجد مقدار من الاستثمار الجاري، كاف لامتصاص زيادة الانتاج عن الحجم الذي يرغب المجتمع استهلاله عندما تكون العمالة عند هذا المستوى، بغية خلق توازن بين العمالة وإيرادات المستحدثين لمناصب الشغل[3]، فكينز اهتم بمسألة التوازن الاقتصادي في إطار النظام الرأسمالي.

المطلب الثاني : نظريات النمو والتنمية الحديثة

سنحاول في هذا المطلب توضيح أهم النظريات النمو والتنمية الحديثة، التي يمكن تقسيمها زمنيا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انقسمت هذه النظريات إلى اتجاهين مختلفين، فالاتجاه الاول حاول تفسير أسباب تخلف الدول النامية، أما الاتجاه الثاني فقد حاول إعطاء تصور عن كيفية حدوث التنمية، وخروج الدول النامية من دائرة التخلف، من أهم النظريات التي حاولت تقديم نموذج لتحقيق التنمية نجد النظريات الآتية.

1-نظرية مراحل التنمية لرستو w.rostow

والت وتيمان روستو w.rostow ، مؤرخ اقتصادي أمريكي ومتخصص في تاريخ الاقتصاد الأمريكي وهو من أبرز مفكرين مدرسة التحديث، ومن المهتمين بموضوع التغير الاجتماعي، وقد

[1] جون ماينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل و الفائدة والنقود** . ترجمة : إلهام عيداروس، ابوظبي: هيئة ابوظبي لثقافة والتراث ، 2010، ص 102.

[2] Nathalie Moureau , Dorothée Rivaud-Danset**, l'incertitude dans les theories économiques.** Paris: ed. la découverte , 2004, p 11.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **مدخل الى الاقتصاد السياسي** .ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991، ص 424.

تفائل روستو بنتائج التغيير الاقتصادي في العالم الثالث، إذا ما تم التغلب على المعوقات التي تسببها التقاليد[1].

وقد أكد رستو أن الدول المتقدمة مرت بخمسة مراحل تاريخية حتى استطاعت الوصول إلى مرحلة التطور والتقدم، وعلى الدول النامية أن تسلك هذه المراحل الخطية، لكي تستطيع تحقيق التنمية وتخرج من دائرة التخلف.

- **مراحل التنمية لرستو**

أ -المرحلة التقليدية

وهو المجتمع الذي يحده إطار محدد من الإنتاج تكون فيه العادات والتقاليد هي المسيطر وتلعب فيه التكنولوجيا دورا ضعيفا، ويقاوم هذا المجتمع أي مبادرة إصلاح أو تطوير، وحسب رستو فقد مرت بهذه المرحلة كل الدول قبل الثورة الصناعية، وهناك دول ما تزال في هذه المرحلة التقليدية كبعض الدول الافريقية وهناك دول اجتازتها كالصين، دول الشرق الاوسط مثلا[2].

يعتقد روستو أن المجتمع التقليدي هي مرحلة تاريخية مرت بها جميع الدول، وتتميز هذه المرحلة بوسائل الإنتاج التقليدية، كما يتمسك المجتمع في هذه المرحلة بالعادات والتقاليد ويقاوم التغيير والتحديث.

ب - مرحلة التهيؤ للانطلاق

مرحلة التهيؤ للانطلاق هي المرحلة التي تحدث فيها تغيرات جذرية، كحدوث ثورة تكنولوجية في قطاع الزراعة والصناعات الاستخراجية، لرفع الانتاجية مقابل الزيادة السكانية، وتوسع نطاق الواردات والاهتمام برأس المال الاجتماعي (تشيد السكك الحديدية، بناء الطرق، والجسور..) لذلك تحتاج هذه المرحلة لرؤوس أموال كثيرة، وتكون عوائده بطيئة وقد مرت بهذه المرحلة العديد من الدول الاوروبية بعد العصور الوسطى[3].

[1] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي** . عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2007، ص 27.
[2] بن قانة اسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات** . عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2011، ص 47.
[3] بن قانة إسماعيل محمد، **المرجع السابق**، ص48.

فمرحلة التهيؤ للانطلاق هي القاعدة لأساسية التي توفر الظروف الاقتصادية، والاجتماعية للانطلاق من خلال توفر الهياكل القاعدية المناسبة لحركة التجارة (طرق، موانئ، سكك حديدية) مع توفر القدرة على التصدير واستخدام التكنولوجيا الحديثة في وسائل الانتاج الصناعي والزراعي.

ج-مرحلة الانطلاق

مرحلة الانطلاق تعتبر أهم مرحلة حسب رستو، فهي تمثل نقطة تحول هامة في مسار تحقيق التنمية.

وقد حدد رستو ثلاث أبعاد رئيسية لمرحلة الانطلاق وهي:[1]

- ارتفاع ملحوظ في معدل الاستثمارات في القطاعات الانتاجية المختلفة.
- نمو القطاعات الصناعية بمعدلات مرتفعة.
- ظهور ميكانيكات إجتماعية وسياسية ومؤسسية هامة تسهم في تحريك الاستثمارات الداخلية والخارجية. وحسب هذه الابعاد الثلاثة التي ذكرها رستو، فإن مرحلة الانطلاق تمثل مرحلة حاسمة من مراحل التنمية وتعد المرحلة التي تتحول فيها البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع إلى الافضل من خلال تزايد الاعتماد على الآلات الميكانيكية في التصنيع وتحول الذي يشهده قطاع الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وتزايد معدلات الاستثمارات ونمو كافة القطاعات وهي مظاهر للتحول التنموي في البلد.

د- مرحلة النضج

وهي المرحلة التي تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع القطاعات اقتصادها الوطني، وتمكنت من رفع مستوى انتاجها[2] وهي كذلك المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة ويحدث فيه ثلاث تغيرات أساسية وهي:[3]

- تغير سيمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.

[1] نائل عبد الحافظ العوالمه، **إدارة التنمية الأسس – النظريات-التطبيقات العلمية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010، ص ص 41-42.
[2] جمال داود سلمان الديلمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 59.
[3] بن قانة إسماعيل محمد ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 49-50.

- تغير صفة طبقة المنظمين حيث يتراجع ارباب العمل ليصل مكانهم المديرين الاكفاء.
- رغبة المجتمع في الابتكار، وتحقيق المزيد من التغيير.

و - مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع

وهي آخر مرحلة بالنسبة لرستو فهي مرحلة الاستهلاك الواسع نظرا للوفرة (وفرة السلع و الخدمات) التي حققتها الدولة في هذه المرحلة، فتزيد بذلك رفاهية المجتمع، ويكثر استهلاكه، واقباله على الفن، والنزوح إلى المدن[1].

ثانيا: نموذج هاروند دومار للنمو الاقتصادي

يعتبر نموذج النمو الاقتصادي للباحثان هاروند و دومار harrod-domar ضمن التوجه الكينزي، الذي يدعو إلى معالجة أثار التضخم وإرتفاع الأسعار، ومحاولة تحقيق معدل عالي للنمو الاقتصادي في إطار مشروع "إعادة إعمار" ما خلفته الحرب العالمية الثانية[2].

من أهم أفكار هاروند و دومار عن النمو الاقتصادي

1- أن كل من الميل الحدي للادخار والمعامل الحدي لرأس المال على الناتج تعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي[3] فقد أعطى نموذج هاروند-دومار أهمية كبيرة للاستثمار والادخار لرفع من معدل النمو الاقتصادي، وأعتبر أن الزيادة في الادخار والاستثمار تزيد من معدل النمو الاقتصادي للدولة.

و يفترض نموذج هاروند-دومار المعادلة التالية:[4]

$$\text{معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال الانتاج}}$$

[1] بن قانة اسماعيل محمد ، **المرجع السابق** ، ص 51.
[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، 2000م ، ص 32.
[3] طيبة عبد العزيز ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 3.
[4] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**. الاسكندرية: قسم الاقتصاد كلية التجارة لجامعة الاسكندرية للنشر ، 2002، ص ص 133-134.

معامل الادخار = الادخار

الدخل القومي النقدي

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل نمو السكان .

وهذا ما يجعل الاستثمار بالنسبة لهاروند هو المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي ومعه التشغيل، فأي نقص في معدل الاستثمار سيؤثر على معدل البطالة والنمو الاقتصادي.

ثالثا: نظرية التحولات الهيكلية (أرثر لويس) a.lewis

من بين أهم النظريات التي حاولت وضع تصور متكامل حول سياسات التنموية التي ينبغي أن تتبعها الدول النامية، اللحاق بالدول المتقدمة في الخمسينيات من القرن الماضي نجد نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس.

يعتبر أرثر لويس أول من قدم نموذج اقتصادي يعتمد على قطاعين (الزراعي والصناعي) عام 1954م[1]، فقد بنى أرثر لويس نموذجه التنموي من خلال تحول الهيكلي للاقتصاد من القطاع الزراعي الكلاسيكي إلى القطاع الصناعي المتقدم.

أهم أفكار نموذج آرثر لويس حول التنمية الاقتصادية

1- اعتمد آرثر لويس في بناء نموذجه التنموي على فرضية أساسية مفادها أن الاقتصاد يتكون من قطاع زراعي تقليدي بنمط إنتاجية منخفضة واحتوائه على حجم هائل من البطالة المقنعة وقطاع الصناعة (القطاع الرائد) وهو مصدر الحركة والتغيير ويحدد معدل النمو الاقتصادي[2] فآرثر لويس يعتقد أن تحول الاقتصاد من القطاع الزراعي الكلاسيكي إلى القطاع الصناعي هو جوهر التحول الهيكلي نحو التنمية الاقتصادية.

[1] Gabardo Francisco adilson , and others , "the incorporation of structural change into growth theory : a historical appraisal" ,**Economia** ,2017, p 8.

[2] ممدوح عبد الله ابورمان ، محمد جاسم محمد شعبان العاني، **نظريات و أساليب التخطيط الاقليمي** . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2005م، ص 142.

2- بين أرثر لويس خصائص كل من القطاع الزراعي التقليدي الذي تكون فيه الإنتاجية متدنية والأجور تصل إلى مستوى الكفاف مقابل القطاع الصناعي الحديث الذي تكون فيه الإنتاجية عالية والأجور محفزة وثابتة، مع مستوى مرتفع بالنسبة للاستثمارات الصناعية[1]، من خلال خصائص القطاعين الزراعي التقليدي والصناعي الحديث فيجب تحفيز العمال للانتقال إلى للعمل في القطاع الصناعي لتسريع عملية التحول الهيكلي[2] وقد قدم أرثر لويس ثلاث شروط أساسية لضمان لانتقال العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث وهي:[3]

أ- أن يظل معدل الأجر في القطاع الرأسمالي (الصناعي) مرتفعا فوق متوسط دخل الكفاف الشائع في القطاع التقليدي.

ب-أن لا يصبح نمو الاستثمار في القطاع الرأسمالي من الضخامة بدرجة تفوق نمو السكان.

ج-أن لا ترتفع نفقة التدريب الضرورية للوفاء بالاحتياجات الصناعة من العمال المهرة خلال عملية التنمية.

3- يزداد التوسع والتحول نحو القطاع الصناعي الحديث حسب معدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فذلك يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث (الصناعي)، بالإضافة إلى إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهكذا يحدث التوسع في هذا القطاع الحديث[4].

يعتقد أرثر لويس أن زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الحديث من شأنه أن يسرع في عملية التحول الهيكلي ويزيد من التوسع نحو القطاع الصناعي الحديث الذي يحقق التنمية الاقتصادية، لأنه القطاع الذي يتميز بإنتاجية مرتفعة، ويقدم امتيازات كبيرة للعمال (من أجور مرتفعة، التمركز في المدن ...إلخ) ويحول طبيعة الاقتصاد من إقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة التي تقل فيها الانتاجية إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع، وبذلك يحدث التحول الهيكلي.

---

[1] Charles Smith , **Economic Development , Growth and Welfare .**london: macmillan press, 1994, p 84.

[2] ممدوح عبد الله ابو رمان، محمد جاسم محمد شعبان العاني، **المرجع السابق** ، ص 142.

[3] فليح حسن خلف ، **مرجع سابق الذكر** ، ص167.

[4] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية** . ترجمة: محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق ، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ، 2009، ص 132.

- ***رابعا: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة***

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية، فهو يرجع وجود استمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة[1]، وأن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة أدت لعدم قدرة الدول النامية لتحقيق التقدم الاقتصادي، والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كبقية الدول المتقدمة.

فالمنظمات المالية الدولية توافق على تقديم القروض للدول النامية بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات والمدن الصناعية، بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأمريكية بتنفيذ هذه المشروعات، ويبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفائدة، وفي حالة عدم قدرة الدولة المستدينة الوفاء بتسديد الدين، فتفرض عليه شروط الدائن التي تتنوع من السيطرة على موارد معينة في بلد المدين، أو قبول تواجد عسكري به[2].

وهذا ما يجعل الدول النامية تابعة للدول المتقدمة، من خلال تزايد ثقل الدين الخارجي واستغلال الدول المانحة للضعف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الفقيرة بفرض شروط اقتصادية وسياسية تهدف إلى التدخل في شؤون الداخلية للدول النامية وتعميق تبعيتها مما يعيق مسعى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فمنذ عام 1980 اكتسب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سلطات فوق قومية حقيقية لإملاء السياسات الاقتصادية على جميع الدول النامية، والإشراف على تطبيق سياسات تؤثر سلبا أو ايجابا على الحياة اليومية للمواطنين جميعهم، دون أن يخضع هذان الكيانان لمحاسبة أي أحد[3].

وقد أكد المفكر "سمير *أمين*" على فكرة تبعية الدول النامية للدول الاستعمارية المتقدمة في قوله : <<*... للإجابة على تحدي التطور وبدقة أكبر تحدي التخلف، وهذا التعبير المبتذل يعكس حقيقة*، هي

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية ." مداخلة في الملتقى الوطني حول : نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2009، ص 11.

[2] جون بركنز ، **الاغتيال الاقتصادي للأمم** . ترجمة : مصطفى الطناني ، عاطف معتمد ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر والتوزيع، 2012، ص 9.

[3] أزوالدو دو ريفرو ، **أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية : انقراض العالم الثالث**. ترجمة : فاطمة نصر ، القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2012، ص 57.

حقيقة التفارق المتعاظم – المركز والأطراف- الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية ... و من دون أي تبسيط مهين لتنوع هذه الاجابات أجرؤ على القول بأنها تندرج جميعها في خيار عنوانه " اللحاق" أي أن يعاد في الاطراف إنتاج ما تم انتاجه في المركز ...[1]>>

فالدول النامية تمثل "**الأطراف**" التي تسعى للحاق بالدول المتقدمة (الاستعمارية) ، التي تمثل "**المركز** "، غير أنها لن تستطيع الوصول إلى ما وصلت اليه دول " المركز " بسبب تباعية الأطراف (الدول النامية) للدول المركز، التي تحاول دائما الحفاظ على مكانتها " المتقدمة" في إطار توسع العالمي للرأسمالية التي تخدم هذا الواقع (المركز والأطراف) وتعمق الفجوة بينهم، مما يكرس مزيد من التباعية للدول المتقدمة.

كما أكد المفكر الجزائري " مالك بن نبي" على تأثير المستعمر الذي أدى إلى استمرار تخلف الدول الاسلامية والدول النامية بصفة عامة بقوله : << *... ولقد ظهرت الآثار الاجتماعية لهذا التنافي منذ اللحظة التي وقع فيها الرجل المسلم في الاحبولة الاستعمارية، فأصبح العميل المستبد المستغل للاقتصاد الحديث، دون أن يجد في نفسه، وفي تقاليده وفي عاداته الوسيلة الكافية كما ينتزع نفسه من تورطه، وهكذا بدأ عصر الحتمية الاقتصادية بالنسبة له مع بدء العصر الاستعماري، ولم يخلصه تحرره السياسي بصفة عامة من التورط الاقتصادي...*[2]>>.

المطلب الثالث : نظريات وإستراتيجيات التنمية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات وإستراتيجيات التنمية، فمعظم هذه النظريات والإستراتيجيات تحاول الوصول لطريقة علمية نحقق من خلالها التنمية الاقتصادية والاجتماعية كإستراتيجية التنمية المتوازنة، أو نظرية الدفعة القوية ...إلخ وغيرها من النظريات، التي ترشد صانع القرار في اختيار استراتيجية تنموية مناسبة، فالفرضيات والبدائل التي تقوم عليها هذه النظريات والاستراتيجيات التنموية يمكن الاستفادة منها بهدف تحقيق التنمية، تبعا لخصوصية الدولة من الناحية الامكانيات البيئية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] سمير أمين ، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين و الواحد و العشرين** . ترجمة : فهمية شرف الدين، بيروت: دار الفرابي للنشر والتوزيع ، 2002، ص 11.

[2] مالك بن نبي ، **مشكلات الحضارة : المسلم في عالم الاقتصاد** . دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 15-16.

1- استراتيجية النمو المتوازن

تعتبر استراتيجية النمو المتوازن من أهم الاستراتيجيات التنمية، وهي إستراتيجية تعتمد على فكرة التدخل الحكومي لتحقيق التنمية في جميع القطاعات بشكل متوازن، للخروج من معضلة التخلف وتحقيق التنمية المتكاملة.

- الخلفيات الأساسية التي اعتمدت عليها استراتيجية النمو المتوازن

بنى المفكر " نيركسه " صاحب " استراتيجية النمو المتوازن " أفكاره بناء على مجموعة من الافتراضات، التي قادته إلى وضع استراتيجية متكاملة[1] (استراتيجية النمو المتوازن) ويمكن توضيح أهم هذه الافتراضات في النقاط التالية:

- اعتمد راجنر نيركسه على فكرة الدفعة القوية لصاحبها "روزنتشين رودان" التي تدعو إلى وضع استثمارات ضخمة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المترابطة مع بعضها البعض حتى تكسب القوة اللازمة للنهوض بالاقتصاد[2]، وهذا ما جعل رانجر نيركسه يعتقد أن تدخل الدولة لتنمية القطاعات بشكل متوازن أمر ضروري لتحقيق التنمية الشاملة.
- كما إنطلق تحليل نيركسه من فكرة أساسية وهي أن الاقتصاد يدور في شكل حلاقات مفرغة فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد وهذا يؤدي إلى سوء التغذية مما يؤثر على مستوى العام للصحة ومنه يؤثر سلبا على انتاجية الفرد وهذا يقلل من الدخل في شكل حلقة مفرغة[3]، والشكل أدناه يوضح ذلك.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 141.
[2] بن ناقة ، اسماعيل محمد ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 166.
[3] **المرجع نفسه** ، ص 166.

الشكل رقم (1-2)

الحلقة المفرغة للفقر

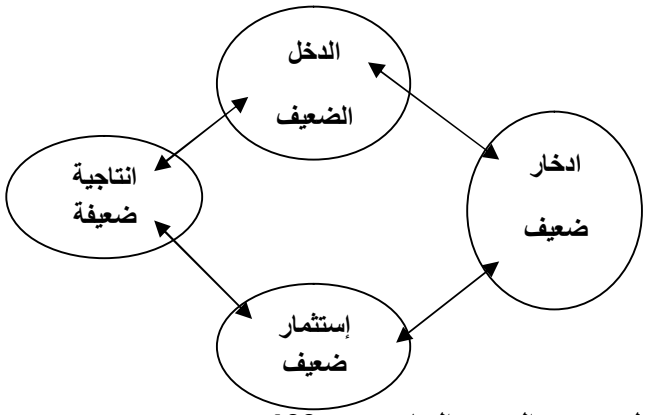

المصدر: ***بن ناقة اسماعيل محمد ، المرجع السابق ، ص166.***

- **أهم افكار استراتيجية النمو المتوازن**

بموجب هذه الاستراتيجية فإن التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي هو الكفيل بإحداث التنمية المنشودة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية لابد من إستثمار رأس المال على جبهة عريضة من الصناعات المحلية المختلفة[1]، فتتحرك عجلة الاقتصاد، ويرتفع دخل الفرد وتزيد قدرته الشرائية، وبذلك يخرج المجتمع من الحلقة المفرغة للفقر، مع تطور متكامل لجميع القطاعات الاقتصادية في نفس الوقت.

كما أنه لضمان نجاح هذه الاستراتيجية يجب التركيز على إنشاء مشاريع استثمارية استهلاكية متعددة، تلبي حاجيات السكان، فالهدف الأول هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتكون الأولوية حسب هذه الاستراتيجية لصناعات الخفيفة مثل صناعة الأحذية، الملابس ..إلخ كمرحلة أولى، ويجب أن توزع هذه المشاريع الاستثمارية ما بين القطاع الزراعي والصناعي، ومنه ظهور صناعات تحويلية جديدة[2].

فإستراتيجية النمو المتوازن تعتمد على تلبية إحتياجات الأساسية للفرد، كمرحلة أولى بغية تسويق المنتجات الجديدة التي قامت الدولة بدعمها، فينتعش الاقتصاد نتيجة" **وفرة المنتوجات** " التي تحققها هذه المشاريع الاستثمارية الاستهلاكية، فتحقق الدولة حسب هذه النظرية الاكتفاء الذاتي وتقلل من استيراد السلع الاستهلاكية، وعند نجاح هذه المرحلة (مرحلة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة) يمكن

[1] ممدوح عبد الله أبو رمان، محمد جاسم محمد شعبان العاني ، **مرجع سابق الذكر**، ص 146.
[2] بن ناقة، إسماعيل محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 167-168.

توسيع إنشاء مشاريع استثمارية للصناعات الثقيلة، فتحقق الدولة التنمية المتكاملة في كل القطاعات الاقتصادية.

- **الآثار المرتقبة عند تطبيق استراتيجية النمو المتوازن**

نتيجة للاستثمارات التي تقوم بها الدولة تطبيقا للإستراتجية النمو المتوازن فإن الاقتصاد سيتدعم بمنشآت قاعدية هامة (الطرقات، شبكة المواصلات، النقل ، هياكل التعليم والصحة، سكنات) هذه المنشآت القاعدية ستساعد الشركات الاقتصادية على تخفيض تكلفة الانتاج لظروف اقتصادية خارجية كتوفر النقل[1]. كما أن تطبيق استراتيجية النمو المتوازن لها أثار اجتماعية هامة، نتيجة الانخفاض العام لتكلفة الإنتاج، مما يزيد من قدرة الشرائية للفرد وتحسن وضعيته الصحية، فتزيد بذلك انتاجية المجتمع نتيجة تطبيق هذه الاستراتيجية.

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن

تعتبر استراتيجية النمو غير المتوازن من أهم الاستراتيجيات التنموية، إذ تقوم هذه الاستراتيجية على فكرة أساسية مفادها "**ضرورة توجيه الاستثمارات العمومية في قطاع استراتيجي واحد**" يمكن الاعتماد عليه لتحريك عجلة التنمية.

إذ يؤكد أصحاب هذه الاستراتيجية أن التنمية تبدأ بالقطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي ثم تنتشر التنمية بعد ذلك تلقائيا إلى قطاعات أخرى وصناعات أخرى[2]، فالقطاع الاقتصادي الذي تعتمد عليه الدولة لجر بقية القطاعات يجب أن تتوفر فيه شروط معينة تبعا للإمكانيات التي تتمتع بها الدولة.

من بين أهم رواد هذه الاستراتيجية نجد الامريكي ألبير هريشمان، والفرنسيين فرونسوا بيرو ، و جيرار دي برنيس، يعتقد مؤيدو استراتيجية النمو غير المتوازن أن " **عدم التوازن** " هو المحرك الرئيسي للتغيير عبر تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة التي تحرك بقية القطاعات

[1] Matouk belattaf , op.cit , p 113.

[2] عيسى محمود الحسن ، **الاعلام والتنمية** . ب م ن :زهران للنشر والتوزيع ، ص 41.

وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى بشكل متعاقب ولكن بمستويات أعلى من الانتاج والدخل وهو ما يعرف " **بلا توازنات الخلاقة** "[1].

ووفقا ***لـهريشمان*** " فإن إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما تحققه من وفرات خارجية للمشاريع أخرى، وعليه تبنى السياسات الانمائية على ما يلي:[2]

1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

أي أن السياسات التنموية تشجع المشاريع ذات الارتباط الواسع بمشاريع أخرى لها علاقة بمخرجات المشروع السابق، فيحفز ذلك على انشاء مشاريع جديدة، فقطاع النسيج (إنتاج الملابس) مثلا له علاقة بمجال زراعة القطن، وله علاقة بقطاع النقل، وله علاقة بقطاع التجارة والسياحة ..إلخ فنجاح مشروع صناعة الملابس يحرك معه قطاعات اقتصادية أخرى لها علاقة بمخرجات أو مدخلات مشروع صناعة الملابس، فالقطاع الذي تركز عليه الاستثمارات العمومية، يجب أن يكون استراتيجيا وذو مردودية عالية كي يتمكن من تحفيز بقية القطاعات الاقتصادية والوصول إلى التنمية الشاملة.

3- استراتيجية الاحلال محل الواردات

يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بالإنتاج ما كان يستورده من الخارج، عبر وضع سياج من مجموعة من التدابير قصد حماية الصناعة المحلية حتى لا تنافسها المثيلة الأجنبية في الأسواق المحلية، وعادة ما تبدأ سياسية الاحلال محل الواردات بالسلع الاستهلاكية ثم السلع الوسيطة كمرحلة ثانية[3].

تعتبر إستراتيجية إحلال محل الواردات من أهم استراتيجيات التنمية، التي تعتمد على مبدأ حماية الصناعات الوطنية الحديثة، من منافسة غير المتكافئة لسوق الخارجية، عبر فرض حماية جمركية من خلال زيادة الضرائب الجمركية، أو إعتماد نظام حصص الاستيراد أو منعه لكي تضمن الدولة توفر الشروط الضرورية لنمو الصناعات المحلية وتسويق منتجاتها محليا، قصد توفير العملة

[1] عبد اللطيف مصيطفى ، عبد الرحمان سانية ، "، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي" **مجلة الوحات للبحوث و الدراسات** ، جامعة غرداية، العدد 12 ، 2011، ص 469.
[2] صليحة مقاوسي ، هند جمعوني، **مرجع سابق الذكر** ، ص 13.
[3] محمد صفوات قابل ، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**. (ب د ن) : ب م ن ، 2008 ، ص 124.

الصعبة ودعم الاقتصاد الوطني عبر تشجيع الإنتاج المحلي، في إطار السعي المتواصل لتحقيق التنمية.

سياسة إحلال محل الواردات تعتبر الوسيلة الأفضل لتحقيق الاستقلال اقتصادي الواسع[1] فنجاح سياسة الاحلال محل الواردات، سيسمح للاقتصاد الوطني تقليص التبعية للخارج خاصة في المواد الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها محليا، وحماية الشركات الوطنية من المنافسة للمنتجات الأجنبية التي تكون ذات جودة وأسعار منخفضة مقارنة بالصناعات المحلية التي تفتقر لنقص الخبرة، وهذا ما يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتوفير الشروط الضرورية للشركات الوطنية لكي تستعيد تنافسيتها عبر تحسين جودة الانتاج المحلي، ليكون جاهزا للمنافسة العادلة مع الشركات الأجنبية التي تنتج نفس السلع وهذه الإستراتيجية تسمح للاقتصاد الوطني استعادة نشاطه من جديد، خصوصا مع هيمنة المنتجات الأجنبية على الاسواق المحلية وعدم قدرة الصناعة المحلية على المنافسة والاستمرار في الإنتاج كما تعتبر هذه الإستراتيجية مناسبة للاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع فاتورة الاستيراد ومنه توفير أكبر للعملة الصعبة، للوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- نظرية الدفعة القوية the big-push theory

تعتبر نظرية الدفعة القوية من أهم نظريات التنمية، والتي تعتمد على فكرة إجراء دفعات قوية في جميع المجلات الاقتصادية لكي نستطيع تحريك عجلة الاقتصاد والخروج من التخلف، فهذه النظرية تعتقد أن التدرج في الوصول إلى التنمية غير ممكن، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية، تكون بمثابة نقطة تحول أساسية للوصول إلى التنمية.

ويعتقد صاحب هذه النظرية المفكر: "رودان" PAUL N. ROSENSTEIN-RODAN أن لتطبيق نظرية الدفعة القوية يجب الأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:[2]

[1] Naila Kabeer **, integration de la dimension genre a la lute contre la pauvreté et objectifs du millénaire pour le développement** .traduction par : Catherine Ego, L'Harmattan edution : Québec , 2005, p 5.

[2] جمال صالح ، علي حلوى ، **مدخل إلى علم التنمية.** (ب م ن) : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2010، ص ص 39-38.

- أن تتوفر كميات كبيرة من رؤوس الاموال والتي يتم اقتراض أغلبها من الخارج لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا.
- أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعدادا كبيرة من العمال.
- الابتعاد عن ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهضة، التي يمكن إستيرادها من الدول الصناعية، في إطار تقسيم العمل الدولي.

و يعتقد " رودان " أنه يجب تخصيص حد أدنى من موارد في إطار برنامج تنموي يسمح بتحريك عجلة الاقتصاد، كشرط أساسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي الذاتي، تماما كزيادة السرعة لتتمكن الطائرة من الاقلاع في الجو[1].

فنظرية الدفعة القوية تعتمد على وجوب تخصيص استثمارات في شكل دفعة قوية تسمح بتحريك عجلة التنمية والخروج من دائرة التخلف التي يصعب الخروج منها في ظل الدفعات المتقطعة من الاستثمارات المخصصة للتنمية.

ولنجاح نظرية الدفعة القوية يجب الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:[2]

أ) توفير حجم ضخم من الاستثمارات في بناء المرافق رأس المال الاجتماعي من (الطرق، المواصلات، تدريب القوى العاملة...) وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة وتخلق وفرات اقتصادية خارجية كانخفاض التكلفة للقيام بمشروعات صناعية.

ب) توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات نحو إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا.

كما يؤكد "رودان" عدم تصوره نجاح صناعة جديدة ووحيدة في بيئة غير صناعية، كما يشير أيضا إلى أهمية الاستفادة من تكامل دالة الادخار الوطني في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يواجه مشكلة تمويل حادة في المراحل الاولى للتنمية، ولكنه يعتقد بأن دفع عجلة التنمية بقوة على

[1] Matouk belattaf , op.cit , p 113.

[2] جمال داود سلمان الديلمي ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 91.

أساس تكامل دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل الوطني بمعدلات مرتفعة مما يزيد من معدل الحدي اللادخار وبالتالي يزداد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل التنمية[1].

فالتنمية تتطلب دفعة قوية من الاستثمارات موجهة بشكل يضمن تحريك الطلب والعرض المناسب لاستمرارية الصناعات الوطنية وضمان تحفيز إنشاء صناعات جديدة ، من خلال خطة مدروسة.

كما يمكن تطبيق نظرية الدفعة القوية على كل من الدول التي تختار استراتيجية النمو المتوازن (قصد تنمية جميع القطاعات الاقتصادية في وقت واحد) أو الدول التي تختار استراتيجية النمو غير المتوازن (من خلال الاعتماد على القطاع الاقتصادي " القائد" الذي يحرك بقية القطاعات الاقتصادية)[2].

فنظرية الدفعة القوية من أهم النظريات التي حاولت تقديم تصور واقعي لكيفية تحقيق التنمية والخروج من الحلقة المفرغة للفقر والتخلف التي تعاني منها الدول النامية، غير أن لكل من هذه الدول خصوصيتها وتبقى ملائمة النظريات المختلفة لتنمية لهذه الدول مسألة راجعة لطبيعة كل دولة وحجم إمكانياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتاريخية ، فلا توجد نظرية تنموية معينة صالحة لكل الدول، فلا يمكن تعميم نظرية معينة إلا اذا ما تم التأكد من ملائمتها، أو محاولة تكييفها مع واقع كل دولة.

5- نظرية الحلقة المفرغة للفقر

يؤكد أنصار وكتاب الحلقة المفرغة أن اقتصاديات البلدان المتخلفة محكومة بسلسلة من الحلقات المفرغة المتشابكة من الفقر والركود وهذه الحلقات تعتبر الفقر بمنزلة نقطة البداية، فالفقر يعني إنتاجية منخفضة ومداخيل منخفضة وهي تؤدي إلى إدخارات منخفضة وبالتالي مستويات منخفضة من الاستثمار ومنه نقص رأس المال الذي يفسر استمرارية الفقر[3]، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة معظم المحاولات التي تقوم بها دول العالم الثالث للخروج من التخلف، فهي تعاني من الفقر ونقص الانتاجية وانخفاض الادخار والاستثمار في شكل حلقة مفرغة تعيق مجهودات هذه الدول للوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، **مرجع سابق الذكر** ، ص 14.
[2] جمال داود سلمان الديلمي ، **مرجع سابق الذكر** ،ص ص 94-95.
[3] أحمد عارف العساف ، **محمود حسين الوادي ، التخطيط و التنمية الاقتصادية** . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011، ص ص 24-25.

ويعتبر نورسكي(Ragnard Nurkse) وعالم الاقتصاد جون كنث قالبرت (John K. Galbraith) من أهم رواد نظرية الحلقة المفرغة للفقر التي سادت خلال الفترة ما بين 1950 إلى 1970 من القرن الماضي وقدمت على أنها نظرية عامة للتخلف على أساس ما تقدمه من تفسيرات وتعميمات، وقد أكدت هذه النظرية أن الحل للخروج من الحلقة المفرغة للفقر يكمن في توظيف رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات من الخارج لأن الشروط الداخلية وحدها لا تكفي للخروج من وضعية التخلف المستمرة.[1]

فهذه النظرية تعتقد أن الخروج من الحلقة المفرغة للفقر ومعه التخلف لا يمكن أن يكون من الداخل (داخل البلد) الذي يعاني من حلقة مفرغة لا يستطيع لوحده الخروج منها وإنما يكمن الحل في الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية والاستفادة من التكنولوجيا التي تتحكم بها الدول المتقدمة.

6- إستراتيجية تلبية الحاجات الاساسية

تعتبر إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية من أهم الاستراتيجيات الحديثة، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري ومحاولة محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق العدالة التوزيعية في المجتمع، وعدم التركيز على الجانب الاقتصادي المادي فقط لتحقيق التنمية وإنما استهداف "**تنمية الفرد**" مباشرة وتحسين ظروف معيشته في إطار المسعى العام لتحقيق التنمية.

وتعتبر إستراتيجية تلبية الحاجات الاساسية لتحقيق التنمية قريبة من نظرية ماصلو Maslow حول *" اشباع الحاجات الاساسية للإنسان "* فقد بين ماصلو أن هذه الحاجات تأخذ شكلا هرميا قاعدته الحاجات الاساسية الأكثر الحاحا لبقاء الانسان كتوفر الغذاء، والسكن، وتنتهي إلى الحاجة إلى التطلع والمعرفة، وتتحقق هذه الحاجات وفق ماصلو بمجموعة من القدرات (القدرة على السمو بالنفس، القدرة على تحقيق الرضا، القدرة إدارة الاحداث ...إلخ)[2].

[1] جلال التليلي ، **الصحافة والايدولوجيا التنموية تحت النظام التسلطي.** تونس: دار نقوش عربية للنشر والتوزيع ، 2013، ص 42.

[2] خضير بن سعود الخضير، **علم الاجتماع الصناعي و الانتاج.** المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، 2010، ص 195.

غير أن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية هي إستراتيجية تنموية تسعى لتوضيح كيفية الوصول إلى التنمية، عبر التركيز على تلبية حاجات الاساسية للعنصر البشري، الذي يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية (عبر الاستثمار في التكوين، التعليم ، الصحة ...) كما أن تلبية الحاجات الاساسية للإنسان هي هدف نهائي في حد ذاته.

يتمحور مضمون إستراتيجية الحاجات الأساسية حول نقل اهتمام حكومات وشعوب البلدان المستقلة من التنمية بمفهومها الممتزج بالتصنيع إلى التنمية البشرية مباشرة، وذلك من خلال العمل على تحقيق العناصر التالية:[1]

- إتاحة فرص كسب الدخول للفقراء.
- توصيل الخدمات العامة للفقراء (سكن ، تعليم ، مستشفيات ...إلخ).
- تمكين الفقراء من الحصول على الحد الادنى من الحياة والعمل.
- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات الخاصة بالكيفية التي يتم فيها اشباع حاجاتهم الاساسية.

وتعتبر إستراتيجية تلبية الحاجات الاساسية محل قبول في معظم المنظمات الدولية، التي تحاول دائما التركيز على العنصر البشري في مختلف تقارير التنمية التي تخص كل الدول.

ووفقا لإستراتيجية الحاجات الاساسية التي أعدها مكتب العمل الدولي، فإن عملية النمو في الاقتصاد الوطني لا يمكن أن تبدأ إلا حين تكون الاحتياجات الاساسية متوافرة، كما يجب العمل على حل المشاكل القائمة، أو تخفيضها كالفقر، عدم التوازن بين المداخيل، بتشجيع الزراعة وإتخاذ الإجراءات المناسبة في البنى التحتية والإصلاح الزراعي[2].

فمنظمة العمل الدولية ركزت على وجوب الاصلاح الزراعي وتحسين البنية التحتية قصد ترقية العنصر البشري، وتحسين معيشته في إطار تحقيق التنمية، لأن القطاع الزراعي له أهمية كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يمثل قاعدة الاحتياجات الاساسية للإنسان.

[1] عبد الجبار محمود العبيدي ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 180.
[2] مجموعة مؤلفين، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟.** ترجمة : هاني صالح، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2008، ص 533.

7- نظرية ميردال

تعتبر "نظرية ميردال" للتنمية من أهم النظريات التنموية ذات النظرة الشمولية، التي تعتمد على عدة أبعاد ليست فقط اقتصادية وإنما تمتد إلى عوامل جغرافية واجتماعية وسياسية ، لتفسير كيفية الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و يعتبر ميردال Gunnar Myrdal من بين الاقتصاديين الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد فميردال متخصص في " التنمية "، وقد اعتبر أن الوصول إلى التنمية ليست أمرا مرتبط بعلم الاقتصاد لوحده وإنما هي متعلقة بالبعد الاجتماعي والسياسي والمؤسساتي والجغرافي للتنمية فهذه العوامل كلها عوامل محددة للوصول إلى التنمية[1].

فميردال ينظر إلى التنمية بمنظور شامل لا يقصي الجوانب السياسية والاجتماعية والجغرافية لما لها من بالغ الأهمية في تحديد مستوى التنمية التي يصل اليها المجتمع.

ووفقا لهذه النظرية فإن النمو الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة، كما أن خطوات التنمية من الممكن أن تتأثر وتتغير وفقا للعوامل المحلية والعوامل الدولية، وبالتالي يصعب التحكم في كثير من هذه الخطوات.[2]

فالاقتصادي السويدي ميردال يؤكد على أن التنمية في القطاع الاقتصادي الحديث يستفيد من القطاع الاقتصادي التقليدي، عبر ممارسة نشاطات صناعية جديدة، لها القدرة على تجاوز النشاط الاقتصادي التقليدي مثل صناعة الفخار، وبذلك توسع الصناعات اليدوية في الريف من إنتاج السلع[3].

وهذا التحول من الاعتماد على القطاع الاقتصادي التقليدي إلى القطاع الاقتصادي الحديث (الذي يتم الاعتماد فيه على الصناعة) الذي دعى إليه ميردال يمثل جوهر "التحول في بنية الاقتصاد" التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر زيادة الانتاج وارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي

---

[1] Gérard winter , **A la recherche du développement : un fonctionnaire au service d'une passion** . paris: Ed. karthala , 2010, p 89.

[2] جمال داود سلمان الدليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 107.

[3] Charles Smith , **economic development , Growth and Welfare**. London: The Macmillan press , 1994, p 88.

يحدثها تغيير علاقات ووسائل الانتاج في القطاعات الاقتصادية الحديثة، وهذا ما سينعكس أيضا على الجانب الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة على المستوى الفردي.

فقد أكد ميردال والكثير من المفكرين الاقتصاديين على التفريق بين النمو الاقتصادي من خلال الرفع المستمر للإنتاج والتنمية التي تشير إلى تنظيم الإنتاج، الربح ، النفقات .. إلخ مع التحسين الدائم لظروف العيش المختلفة (تشغيل، سكن، تعليم ، صحة ...إلخ) في بلد معين[1]، فميردال كان يولي أهمية كبيرة للعوامل الغير اقتصادية، في تطور المجتمع من جميع النواحي.

وتعرف نظرية ميردال بنظرية " ***التنمية الدائرية المتراكمة*** " حيث تقوم فكرتها الأساسية على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الاقليمية بأنواعها المختلفة بين " المركز " والذي يمثله عادة المناطق الحضرية والمدن و" الهامش" الذي تمثله الأرياف[2].

ويعتقد ميردال أن التنمية في المناطق الحضرية (المدن) ستأثر على الهامش (الريف) بشكل سلبي وإيجابي من خلال الحرية الاقتصادية للقوى العمالية ورؤوس الأموال في التنقل بين " المركز" (المدينة) و الهوامش (الريف).

فقد أكد ميردال أنه بمجرد حصول التنمية في أحد الاجزاء من العالم ينجم عنه أثر في إفقار الاجزاء الأخرى بمعنى أنه كلما تزداد الدول المتقدمة في نموها تتراجع الدول المتخلفة إلى مزيد من التخلف[3].

وهذا ما جعل ميردال يدعو إلى أهمية المساعدات الدولية كطريقة لمساعدة الدول التي عانت من تعثر التنمية في إطار نظرة استراتيجية عامة للتنمية عبر مختلف علاقات التبادل الاقتصادي الدولية وتدفق الاستثمارات وانتشار التكنولوجيا[4].

---

[1] Louis Favreau , Lucie Fréchette , **Mondialisation , économie sociale , développement local et solidarité international** . Québec: presses de l'université du Québec , 2002, p 30.

[2] جمال داود سلمان الدليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 107.

[3] أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 26.

[4] Paul roselé chim , **développement déséquilibre durabilité: context des pays en développement d'Amérique**. Paris: publibook , 2007, p p 90-91.

فميرردال يعتبر أن التنمية لها بعد جغرافي يؤثر بشكل تفاعلي بين المناطق الجغرافية المختلفة على مستوى المحلي (المدينة والريف) وعلى المستوى الدولي أيضا الدول المتقدمة والدول المتخلفة ولهذا اعتبر أن تنمية المدينة ستكون على حساب الهوامش (الريف) فدعى إلى ضرورة تدخل الدولة بغية تحقيق التوازن بينهما عن طريق التخطيط التنموي، الذي يؤدي إلى مزيد من الآثار الانتشارية الايجابية لصالح الهوامش (الريف) كما دعى بنفس الطريقة إلى مساعدة الدول النامية بغية تحقيق التوازن على المستوى الدولي.

خاتمة الفصل الأول

يتمحور هذا الفصل في ضبط مفاهيم الدراسة وتحديد العلاقة بينها من جهة والتطرق لأهم النظريات والاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، تمهيدا لدراسة التطبيقية حول تجربة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014 في الفصول الموالية.

فالسياسات الاقتصادية والتخطيط كلها وسائل تستخدمها الدولة لتحقيق التنمية التي تعتبر مسعى جوهري لتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل بشكل دائم ومستمر، قصد الوصول إلى تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان والسعي نحو تحقيق الأفضل وقد برزت في هذا الاتجاه عدة نظريات واستراتيجيات يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين الصنف الأول منها حاول تفسير أسباب تخلف الدول عن تحقيق التنمية والصنف الثاني منها قدم حلول نظرية بغية الوصول إلى التنمية.

الفصـــــل الثاني

التخطيط التنموي في الجزائر من

2009-2001

تمهيد

يعالج هذا الفصل المخططات التنموية المطبقة في الجزائر ما بين 2001-2009، التي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كمحاولة لتدارك ما خلفته العشرية السوداء من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

رغم تخلي الجزائر عن النهج الاشتراكي المبنى على التخطيط المركزي والشامل إلا أنها حاولت مجددا صنع مخططات تنموية جديدة منذ سنة 2001 وفق مبادئ إقتصاد السوق قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى محتوى المخططات التنموية 2001-2009 ومعرفة أهم النتائج التي حققتها ومحاولة تقييم أثرها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر تمهيدا لدراسة المخطط التنموي الخماسي 2010-2014.

المبحث الأول: الظروف العامة المحيطة بصنع المخططات التنموية في الجزائر

قبل التطرق إلى مضمون المخططات التنموية المطبقة منذ2001 في الجزائر، سنعرج على أهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بصنع المخططات التنموية كمخرجات للنظام السياسي الجزائري في تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية في تلك الفترة، سعيا منا لفهم المضامين البيئية لتجربة التخطيط التنموي في الجزائر.

المطلب الأول: المشروطية الاقتصادية والسياسية المطبقة في الجزائر

نظرا للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، إضطرت الدولة الجزائرية إلى اللجوء للاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي لتوفير التمويل الكافي لضمان السير الحسن للشؤون الاقتصادية والمالية للمؤسسات والإدارات والهيئات التابعة للدولة، وبعث عجلة التنمية من جديد، غير أن هذه الاستدانة الخارجية من المؤسسات الدولية المانحة كانت مقابل التزام الدول بشروط اقتصادية وسياسية تطبقها كل دولة مستفيدة من القروض، وهي عبارة عن حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تعرف ببرامج التعديل الهيكلي للاقتصاد وهي تهدف إلى ضمان قدرة الدول المستدينة على سداد خدمة الديون.

تنقسم سياسات الإصلاح الاقتصادي المقدمة من قبل المؤسسات الدولية المانحة كشرط لتقديم القروض المالية أو إعادة جدولة الديون للدول الغير قادرة على سدادها، إلى ***سياسات التثبيت الاقتصادي وسياسات التكييف الهيكلي للاقتصاد.***

أولا: سياسات التثبيت الاقتصادي

تعبر سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي عن تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء استقرار اقتصادي والمحافظة عليه، حيث تهدف هذه السياسات إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الانتاج المحلي وكذا محاولة إصلاح المشكلات الآنية كالتضخم المتراكم، وإستنزاف إحتياطي الصرف قصد ضمان التوازن على المدى القصير[1].

ويمكن تلخيص أهم أهداف سياسات التثبيت الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

1- إزالة التشوهات والاختلالات في النظام المالي ومحاولة إصلاحه وفقا لمقتضيات آلية السوق الحر، عبر تطبيق سياسة نقدية متوازنة وكبح التضخم.
2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بقدر الإمكان ومنع المبالغة في تحديد سعر الصرف ومحاولة وضع برنامج لتحريره.
3- جذب رؤوس الأموال من الخارج لتعزيز وتحسين وضع الإقتصاد الوطني بما في ذلك سعر الصرف.

ومنه نستنتج أن سياسات التثبيت الاقتصادي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي عبر مجموعة من الإجراءات والسياسات القصيرة المدى والتي تتلائم وتمهد لسياسات التكييف الهيكلي التي تكون طويلة الأمد بغية تغيير هيكل الاقتصاد الوطني نحو النهج الرأسمالي بكل مميزاته من تحرير للتجارة والأسعار والاتجاه نحو الخصخصة.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية.** ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص 272-273.
[2] ناصر عبيد ناصر، **سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي :حالة مصر العربية.** دمشق: اتحاد الكتاب العرب للنشر، 2001، ص 72.

ثانيا: سياسات التكييف الهيكلي للاقتصاد

تعمل سياسة التكييف أو التعديل الهيكلي على اتخاذ الاجراءات الضرورية واللازمة للتكييف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية العميقة تماشيا مع آليات السوق الحر، على المدى المتوسط والطويل[1].

فسياسات التكييف الهيكلي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد نحو تطبيق الايديولوجية الرأسمالية، عبر إتباع سياسات الخصخصة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وتحرير الأسعار ورفع الدعم عنها بغية رفع كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة.

ومن أجل تحقيق أهدافها تعتمد برامج التكييف الهيكلي على مجموعة من الأدوات تتمثل في:[2]

1- تخصيص القطاع العام و تحريره.
2- تحرير الأسعار.
3- تحرير الاستثمار: من خلال الغاء القيود التي تعيق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وتقديم التسهيلات للمستثمرين.
4- تحرير التجارة الخارجية.

أما بالنسبة للجزائر فقد طبقت مختلف برامج التكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الدولية المانحة، جراء الصدمة النفطية التي شهدتها عام 1986 والتي كشفت عن الصعوبات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، فاعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي، الأول في 1989 – 1990، والثاني في 1990-1991 إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994، تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع بين 1995-1998[3].

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق الذكر**، ص 274.
[2] ناصر عبيد ناصر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 85-86.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير عن حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008، ص 120.

هدفت هذه الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي إلى ضمان قدرة الجزائر على الوفاء بتسديد ديونها من خلال إتباع حزمة من الاصلاحات الاقتصادية، لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري ومحاولة استعادة التوازنات الكلية (تخفيض التضخم، معالجة عجز ميزان المدفوعات، تقليص المديونية) ومحاولة إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري نحو الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم عن أسعار السلع وغيرها من الاجراءات التي تؤدي إلى إتباع نهج اقتصاد السوق الذي أصبح يمثل الايديولوجية السائدة في العالم.

ثالثا: النتائج الاقتصادية المترتبة عن تطبيق برامج التكييف الهيكلي في الجزائر

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- معدل التضخم

سجل انخفاض معدل التضخم حيث إنتقل من 29% سنة 1994 إلى أقل من 5% سنة 1998 وهذا بفعل إحتواء الكتلة النقدية والتي وصل معدل نموها إلى 24% سنة 1992 لتنخفض إلى 18% سنة 1998 بسبب ارتفاع كل من الاسعار والأجور[1]، ويعتبر خفض معدل التضخم من أهم الأهداف الاقتصادية لسياسات التثبيت الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات الدولية المانحة في إطار الاصلاحات الاقتصادية والمالية المشروطة ضمن إعادة جدولة الديون الخاصة بالجزائر، وقد وفقت هذه الاصلاحات في خفض معدل التضخم الذي وصل إلى مستويات مرتفعة في بداية التسعينيات، و الجدول أدناه يوضح ذلك

[1] عدون ناصر دادي، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد : من خلال حالة الجزائر.** الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص 201.

الجدول رقم (2-1)

تطور معدل التضخم 1993-1998

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة التضخم	% 20,5	% 29	% 29,8	% 18,5	% 5,7	% 5

*المصدر: عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**. ترجمة:جريبيب أم الحسن، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع 1999، ص 40.*

ب- تطور المديونية في الجزائر

بعد تنفيذ سياسات التعديل الهيكلي تمكنت الجزائر من التحكم في تسيير خدمة الدين وهذا رغم صعوبة الوضعية الاقتصادية والمالية التي مرت بها خلال سنوات التسعينيات.

فقد كان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات خلال الفترة 1986-1996 في حدود 70 %، غير أن هذه النسبة تقلصت إلى حدود 47 % نهاية سنة 1998 ومطلع سنة 1999[1]، وهذا ما دفع بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى اعتبار المديونية سطوا حقيقيا على قدرات الجزائر ومواردها، حيث أنه خلال عشريتي الثمانينيات والتسعينيات، إضطرت الجزائر إلى الإقتراض أكثر من أجل تسديد مستحقاتها، فضلا عن أن هذه القروض لم تكن تكفي لتسديد أصل الديون وفوائدها[2].

فتراكم الديون على الجزائر جعلها تلجأ إلى إعادة الجدولة مع ما ترتب عنها من التزامات اقتصادية ومالية أثقلت قدرتها على بناء مشاريع تنموية جديدة في سنوات التسعينيات التي شهدت اضطربات أمنية وسياسية كان لها بلا شك أثارا سلبيا على مسار التنمية في الجزائر.

[1] عبد الرحمان تومي ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (ب،ت،ن)، ص 105.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول: "المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط : عائق أمام التنمية الأورو- متوسطية "، الدورة الخامسة عشر ،(ب، ت، ن) ، ص 46.

ج- إحتياطي الصرف

عرف مستوى احتياطي الصرف في الجزائر إرتفاعا مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية، فبعدما كان لا يتجاوز 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1993 وصل إلى 8 ملايير دولار سنة 1997، ثم ارتفع إلى 22 مليار دولار مع بداية سنة 2002 وبذلك ضمنت الجزائر لنفسها إحتياطي هام يمكنها من تغطية الواردات الأساسية[1]، غير أن التطور الايجابي لمستوى احتياطي الصرف لا يعبر بالضرورة على تحسن الوضعية الاقتصادية للإنتاج الوطني، فقد يكون ارتفاع إحتياطات الصرف مرتبط بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا ما يجعل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار المحروقات.

د- معدل النمو الاقتصادي

ينص الاتفاق بين الجزائر والمؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على الإطار الاقتصادي الكلي الملازم لبرنامج " تسهيل التمويل الموسع eff" وبرنامج التعديل الهيكلي pas " على مواصلة استراتيجية النمو الاقتصادي المدعمة لمستوى نمو يعادل 4 % سنة 1996، و5% لسنتي 1997 و1998، يشكل فيه قطاع المحروقات أساس إستراتيجية استئناف النمو مع أهمية كل من قطاع الزراعة والبناء والأشغال العمومية[2].

بداية من سنة 1993 عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة والجدول أدناه يوضح ذلك.

[1] عدون ناصر دادي، العايب عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 201.
[2] سعدون بوكبوس ، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 ، 1990-2005) .** القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2012، ص 235.

الجدول رقم (2-2)

تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1993-2000

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو %	%-2,2	%-0,9	3,8	3,8	1,1	5,1	3,2	2,5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 1998، وتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول مكانة النمو الاقتصادي، الدورة 26،(ب ت ن) ص 16.

تجدر الإشارة إلى أن التحسن في النتائج المسجلة منذ سنة 1995 يعود أساسا إلى عوامل خارجية، لاسيما ارتفاع أسعار المحروقات والنسبة الملائمة لتساقط الأمطار، مما ساهم في إرتفاع محسوس للإنتاج الفلاحي في سنتي 1995 و1996[1]، على الرغم من أن برامج التكييف الهيكلي التي طبقتها الجزائر أعادت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني غير أنها لم تتمكن من تحسين الانتاجية في بعض القطاعات الحيوية كقطاع الصناعة وهو ما إنعكس سلبا على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فالنمو الاقتصادي لم يكن نتيجة إنعاش الاستثمار أو رفع المردودية في قطاعات الإنتاج خارج المحروقات، حيث نلاحظ أن القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية اللذين يشكلان عماد الاقتصاد سجلا تقهقرا خلال معظم سنوات التسعينيات، فانخفضت مساهمة الصناعة في الإنتاج الإجمالي من 13 إلى 10% وحصة قطاع البناء والأشغال العمومية من 12 إلى 11% في الفترة الممتدة بين 1993 و1997.[2]

د- وضعية الخزينة العمومية

شهدت الخزينة العمومية عجزا بمتوسط 4,7 % من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1986-1993)، انتقل إلى فائض خلال سنتي (1996-1997) ، غير أن الميزانية العامة بقيت تعاني من

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1998 ،ص ص 102-103.
[2] **المرجع نفسه**، ص 103.

عجز قدر بـ 3,9 % مما يدل على تدهور المالية العامة[1]، علما أن التسيير الرشيد للميزانية العامة للدولة يقتضي التساوي بين قيمة النفقات والإيرادات.

رابعا: أهم النتائج الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر

كان لبرامج التكييف الهيكلي التي طبقتها الجزائر خلال سنوات التسعينيات القرن الماضي أثارا اجتماعية سلبية، نتيجة التغيير الهيكلي للاقتصاد، واعتماد أسلوب الصدمة في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، ويمكن تحديد أهم الآثار الاجتماعية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات الدولية المانحة في النقاط التالية:

أ- تأثر الدخل والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية

أثرت الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني والركود المتواصل للإنتاج سلبا على مداخيل وظروف معيشة العائلة الجزائرية نتيجة الإجراءات التي اتخذت في إطار الاصلاحات الاقتصادية كرفع الدعم عن المواد الضرورية (المواد الغذائية،الخبز، الحليب..) وارتفاع مستوى البطالة مما أدى إلى توسيع ظاهرة الفقر التي مست الطبقة الوسطى في المجتمع[2]، التي تدهورت قدرتها الشرائية نتيجة التضخم الكبير الذي شهده الاقتصاد الوطني، وتضرر الطبقة الاجتماعية الهشة نتيجة التحول الهيكلي للاقتصاد نحو الخصخصة وتراجع الدعم.

ب- غلق بعض المؤسسات الوطنية وتسريح العمال

من بين أهم الآثار السلبية لتنفيذ سياسات التكييف الهيكلي، لجوء الدولة إلى حل بعض المؤسسات العمومية التي لا يرجى من ورائها أي دور في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فقد تم حل 1011 مؤسسة اقتصادية عمومية خلال سنوات التسعينيات إلى غاية سنة 1998 (نهاية حل المؤسسات)[3]، وهذا ما أدى إلى تسريح العمال وخسارة ما يقارب 000 400 وظيفة خلال فترة تنفيذ

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص 105.
[2] بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري.** الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع ، (ب،ت،ن)، ص 111.
[3] عبد الرحمان التومي، **مرجع سابق الذكر**، ص 104.

برامج التكييف الهيكلي إلى غاية سنة 1998[1]، مما أدى إلى تأزم البطالة وانتشار الفقر في المجتمع الجزائري الذي مر بمرحلة اقتصادية صعبة نتيجة التحول الهيكلي للاقتصاد نحو الرأسمالية والخصخصة.

ج- انتشار البطالة

إن من بين أهم الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات التكييف الهيكلي في الجزائر انتشار البطالة في المجتمع، نتيجة السياسات الانكماشية التي إتبعتها الدولة، وانسحابها من المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وغلق بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهو ما انعكس سلبا على معدل البطالة في سنوات تنفيذ برامج التكييف الهيكلي للاقتصاد.

فمع بداية تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي أي سنة 1994 قدر معدل البطالة بـ 27,9 % ووصل عند نهاية التنفيذ إلى 29% أي بزيادة 1,2 % خلال ثلاث سنوات[2].

وتتميز البطالة التي انتشرت خلال فترة تنفيذ برامج التعديل الهيكلي (النصف الثاني من التسعينيات) بالخصائص التالية:[3]

- ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب (أكثر من 80% تقل أعمارهم عن 30 سنة).
- بطالة الإدماج : ثلثا البطالين هم طالبو عمل لأول مرة، أي أنهم لا يملكون أي خبرة مهنية.
- نقص تأهيل البطالين الذي يمس 70% من طالبي العمل، وهذا رغم ارتفاع البطالة عند حاملي الشهادات في ارتفاع (قدر سنة 1996 بحوالي 80.000).
- البطالة الناجمة عن إعادة الإدماج وتمس ثلث البطالين، وتميل هذه النسبة نحو الارتفاع نتيجة فقدان مناصب العمل الناجم عن إعادة الهيكلة الاقتصادية.
- تسجيل ارتفاع ملحوظ في البطالة عند فئة النساء، حيث قدرت نسبتها بـ 38%، مما يكشف عدم استقرار هذه الفئة من السكان وإفقار فئات واسعة من السكان في آن واحد.

[1] Mustapha mekideche , **l'economie algérienne a la croissée des chemins: repére actuels et elements prospectifs.** Alger: editions dahlab , 2008, p 11.

[2] عدون ناصر دادي، العايب عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 216.

[3] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 1998، ص 87.

نستنتج في الأخير أن سياسات التعديل الهيكلي التي قامت بتنفيذها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي استطاعت أن تحقق نوعا من التوازن في الاقتصاد الكلي، لكنها أدت إلى أثار إقتصادية وإجتماعية سلبية نتيجة التحول الهيكلي للاقتصاد نحو الخصخصة، التي كان لها اختلالات وتشوهات كبيرة في الجزائر وكان لها أثر كبير في الواقع الاقتصادي الجزائري بعد مرحلة تطبيق سياسات التكييف الهيكلي. فقد تمثلت انعكاسات تطبيق برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بتراجع القطاع العمومي، ولم يكن ذلك في صالح القطاع الخاص المنتج والمنظم، بل كان في صالح انتشار الاقتصاد غير الرسمي[1]، إن هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها تطبيق سياسات التعديل الهيكلي كان لها أثر في تشكل خصائص الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1999، وما تلاه من برامج وخطط تنموية (مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004)، قصد معالجة أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر والسعى نحو تحقيق التنمية من جديد بعد تحسن الظروف العامة السياسية والمالية.

المطلب الثاني: الوضعية الأمنية والسياسية

قبل التطرق إلى مضمون المخططات التنموية المطبقة في الجزائر منذ 2001، سنحاول معرفة أهم الظروف السياسية والأمنية المحيطة بصنع هذه المخططات التنموية، قصد فهم السياق التاريخي ومبررات صنع هذه المخططات بدءا بمخطط الانعاش الاقتصادي سنة2001.

إن فهم الخيارات الاقتصادية التنموية التي إنتهجتها الجزائر يستدعى التطرق أولا إلى تجربة الانتقال الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي في الجزائر، ومختلف أثارها السياسية والأمنية والاقتصادية خلال سنوات التسعينيات إلى غاية بداية الألفية الجديدة، مع تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية وتهيئة الظروف المناسبة لمحاولة تنموية جديدة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول **" الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي"** ، الدورة العامة الثانية عشر ، (ب،ت،ن) ،ص 7.

أولا : تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر

غداة الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي لتسيير شؤون الدولة، ربما لأنها رأت فيه النهج الأمثل الذي يمكن الدول حديثة النشأة من السيطرة بشكل جيد على مؤسسات الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد وتفادي الاختلاف والتفكك من خلال وجود حزب واحد حاكم وهو حزب جبهة التحرير الوطني، ومحاولة التوجه عكس ما اختاره المستعمر الفرنسي، (النهج الرأسمالي).

وكان صناع الثورة الجزائرية يرون أنه من غير اللائق الانحراف عن المحور الاشتراكي الذي كان داعما بقوة للثورة الجزائرية في وجه قوة رأسمالية إمبريالية كانت تستهدف الجزائر وكيانها الحضاري[1] غير أن ما عرفته الجزائر في ثمانينيات القرن الماضي أدى بها إلى التراجع عن هذا النهج، وفتح مجال التعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بتراجع عائدات البترول والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية، وما ترتب عنه من عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على إعادة توزيع عائدات النفط بشكل عادل، وتراجع إمكانياته لضمان دعم المواد الأساسية، وتوفير مناصب شغل..إلخ مما شكل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة أدت إلى مظاهرات أكتوبر 1988، ومنه حصل تغيير جوهري في أسلوب إدارة شؤون الدولة[2].

فرضت مظاهرات أكتوبر 1988 جملة من التحديات المتعلقة بضرورة الإصلاح والتغيير حتى لا يتواصل الانزلاق والانحراف، جاءت إستجابة السلطة سريعة ومتفاعلة نوعا ما مع الرسالة التي حملها المتظاهرون، فقد تم الاعلان عن إقرار دستور جديد (دستور فبراير 1989) يعكس الرؤية الجديدة للأوضاع من خلال الاعتراف لأول مرة بالتعددية السياسية وبفكرة اقتصاد السوق[3].

[1] يحيا أبو زكرياء، "التجربة الاشتراكية في الجزائر وأثار تحولها الي سياسات السوق واثر العولمة وإعادة الهيكلة "، من كتاب **: دولة الرفاهية الاجتماعية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 622.

[2] Francesco cavatorta," la reconfiguration des structures de pouvoir en algérie entre le national et l'internationale " , **Revue Tiers Monde** ,2012/2 , n° 210, p 21.

[3] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.** الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2013، ص ص 98-99.

تجسيدا لهذا الاصلاح السياسي جرت بتاريخ 12 جوان 1990 أول انتخابات تعددية محلية بمشاركة 11 تشكيلة سياسية، وأهم ما أسفرت عنه هو حصول الجبهة الاسلامية للإنقاذ على نتيجة 55,42 % من الأصوات مقابل 31,64% لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، وفي 26 ديسمبر 1991 أجري الدور الأول من الانتخابات التشريعية والتي أسفرت على فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ ب180 مقعد مقابل 15 مقعد لحزب جبهة التحرير الوطني، و25 مقعد لحزب القوى الاشتراكية والأحرار 3 مقاعد[1]، غير أن الدور الثاني لم ير النور إذ سرعان ما تم إيقاف المسار الانتخابي بعد استقالة رئيس الجمهورية، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وإنشاء المجلس الأعلى للدولة كحل للفراغ السياسي بعد شغور منصب رئيس الجمهورية إثر استقالة الرئيس الشادلي بن جديد[2]، وبذلك دخلت الجزائر في أزمة سياسية كبيرة بفعل تعثرها في اجتياز أول محطة من محطات الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى الفراغ السياسي الرهيب بعد شغور منصب الرئيس الجمهورية، وحل البرلمان وجميع المجالس المحلية، وإعلان حالة الطوارئ.

ثانيا: الأزمة الأمنية في الجزائر

في ظل الأزمة السياسية الناجمة عن توقيف المسار الانتخابي وحل المجلس الشعبي الوطني وشغور كرسي الرئاسة وتولي المجلس الأعلى للدولة مهام قيادة البلاد، ومطالبة حكومة سيد أحمد غزالي صراحة تدخل الجيش لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأمن، وجد الجيش في هذا الطلب فرصة للانخراط في الحياة السياسية، وفي مقابل هذا اتجه الإنقاذيون إلى بلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات، بعد أن فقد تنظيمهم الشرعية وتحولوا إلى العمل المسلح السري المنظم[3].

وبهذا تكون الجزائر قد انتقلت من أزمة سياسية إلى أزمة أمنية كبيرة أكثر تعقيدا، نتيجة المواجهة المسلحة بين الجيش الجزائري وبعض الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الاسلامية للإنقاذ التي تم نزع الشرعية عن نشاطها، فكانت سنوات التسعينيات مرحلة عدم الاستقرار الأمني والسياسي بامتياز ما أثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تراجعا كبيرا نظرا لاهتمام السلطات

[1] أحمد سويقات ، " التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004. ". **مجلة الباحث** ، العدد 04، 2006، ص 125.
[2] اسماعيل معراف، **مرجع سابق الذكر**، ص 102.
[3] علي سموك ، " الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري وصراع الهويات في سوسيولوجيا الأخر "، **مجلة إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد التاسع ، شتاء 2010، ص 129.

الجزائرية بضمان الأمن للمواطنين من جهة، ولجوئها إلى الاستدانة الخارجية وما عقبها من إتباع لسياسات التكييف الهيكلي المفروضة على إرادة صانع القرار الجزائري من جهة أخرى.

عانت الجزائر خلال سنوات التسعينيات من اضطراب سياسي ، إرهاب ، ففي بضع سنوات أصبحت الجزائر في شبه عزلة عن العالم نتيجة غلق الحدود مع عدة دول ونقص الخطوط الجوية الأجنبية كما عانى الجزائريون من العنف، القتل، وغياب الأمن مما جعل وتيرة النزوح الريفي تتسارع وكان على المدن الكبرى أن تمتص أمواجا من المهاجرين الذين جاءوا من دون موارد[1]، ولعل اغتيال الرئيس الأسبق محمد بوضياف، وبعده استقالة الرئيس اليمين زروال قبل اتمام عهدته، يلخص ما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في الجزائر التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، ما بين قتيل وسجين ومفقود.

إن الضغط الداخلي المتمثل في دخول الجزائر إلى مرحلة تشبه حرب أهلية مدمرة، تؤثر حتى على استمرارية النظام السياسي نفسه، والضغط الخارجي المتمثل في ضعف مصداقية الدولة الجزائرية في الخارج بفعل انفلات الوضع الداخلي أدى إلى التسريع بإيجاد حلول للأزمة الأمنية، عبر فتح الحوار مع كل الأطراف الفاعلة[2].

ثالثا: المصالحة الوطنية وإسترجاع الأمن والإستقرار

بعد إنتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر سنة 1999، صرح أنه سينظم استفتاء شعبيا على مشروع المصالحة الوطنية واعلان العفو عن ألاف السجناء الاسلاميين تحت قانون الوئام المدني الذي صدر في 13 تموز 1999، وحصل موافقة الشعب بنسبة 98,63% من الذين شاركوا في الاستفتاء كما صادق البرلمان الجزائري على هذا القانون الذي بموجبه أعلن العفو عن كل من يلقي السلاح خلال ثلاثة أشهر ثم جرى تمديد العفو إلى 13 جانفي 2000[3].

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999-2009**. الجزائر : ألفا ديزاين للنشر، 2004، ص ص 8-9.

[2] سناء كاظم طالع، "المنطلقات الفكرية للحركات الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي ". **مجلة دراسات دولية** ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، العدد 45 ، 2010، ص 100.

[3] سعد توفيق عزيز البزاز ، "الانتخابات الجزائرية بين عامي 1990-1999 ". **مجلة أداب الرافدين**، العراق، العدد 63، 2012، ص 192.

ركز قانون الوئام المدني[1] على أربع محاور وهي[2]:

- التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين.
- ضمان حقوق ضحايا والتكفل بهم.
- العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في إنقاذ البلاد.
- فسح المجال لعودة كل من ضل الطريق لسبب أو لأخر.

ويهدف قانون الوئام المدني إلى محاولة حل النزاع والتسوية السلمية بين جميع أطراف النزاع في المجتمع الجزائري، عبر ضمان حقوق الضحايا والتكفل بهم وفسح المجال أمام عودة التائبين وعدم الانتقام منهم، مع وجوب احترام القوانين ومؤسسات الدولة.

وبعد صدور هذا القانون شهدت الجزائر انخفاضا في أعمال العنف وبشكل كبير لأنه حفز أعداد كبيرة من المقاتلين المسلحين على إلقاء السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية[3]، فعلى الرغم من تعقد الأزمة الأمنية إلا أن الشعب الجزائري اختار المصالحة بكل سلبياتها وإيجابياتها على القبول بنار الفتنة التي لا تزال أثارها السلبية راسخة في عقول الجزائريين.

إن قانون الوئام المدني هو مجرد جزء من الكل، دوره يقتصر على تحقيق التهدئة الأمنية، وصولا إلى التهدئة السياسية وسيرا على طريق الانطلاقة الاقتصادية الاجتماعية، فالهدف في النهاية هو مصالحة وطنية شاملة[4]، تعيد للجزائر قدرتها على المضي قدما نحو تحقيق التنمية بعد سنوات من الاضطرابات الأمنية والسياسية والظروف الصعبة التي عرقلت كل محاولات التنمية.

إن تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية بعد تطبيق قانون الوئام المدني وما عقبه من محاولات للمصالحة الوطنية، وكذا تحسن الوضعية المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية كلها عوامل ساعدت في تهيئة الظروف المناسبة لسعي الجزائر من جديد لتحقيق التنمية الاقتصادية

[1] انظر: القانون رقم 99-08 المؤرخ في 13 يوليو 1999، يتعلق باستعادة الوئام المدني.
[2] كفاح عباس رمضان، "مستقبل النظام السياسي في المغرب ، الجزائر أنموذجا ". **مجلة دراسات اقليمية** ، مركز الدراسات الاقليمية ، العراق، العدد 7/ 21، (ب،س،ن) ، ص ص 5-6.
[3] كفاح عباس رمضان، **المرجع السابق**، ص 6.
[4] محي الدين عميمور، **الجزائر الحلم والكابوس**. بيروت: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 2005، ص 314.

والاجتماعية عبر العمل بالمخططات التنموية، كمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والمخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وأخيرا المخطط الخماسي 2010-2014.

المطلب الثالث: خصائص صنع المخططات التنموية في الجزائر

إن عودة الجزائر منذ سنة2001 إلى أسلوب التخطيط من جديد بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الانفتاح الاقتصادي القائم على منطق الخصخصة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرة الحرة في المجال الاقتصادي لصالح فواعل أخرى كالقطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات يجعلنا نتساءل عن طبيعة التخطيط التنموي في الجزائر، وعن المكلف بعملية التخطيط، وعن علاقة المخططات التنموية في الجزائر بطبيعة النظام السياسي المبني على هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية ومعها جميع مكونات النظام السياسي، ومكانة البعد التشاركي في صناعة المخططات التنموية.

سنحاول تحليل طبيعة صنع المخططات التنموية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1- عدم وجود جهاز مستقل مكلف بالتخطيط التنموي في الجزائر

يعتبر وجود جهاز مكلف بالتخطيط التنموي من أهم الشروط المطلوبة لنجاح التخطيط، فهو يسهل عملية وضع مخطط تنموي يتوافق مع الإحتياجات الحقيقية للمجتمع، ويسهل عملية الاستغلال الأمثل للموارد الممكنة، ويراقب عملية تنفيذ المخطط التنموي بشكل دوري، إلا أنه في الجزائر لم يستحدث جهاز مكلف بالتخطيط التنموي (أثناء فترة الدراسة 2001-2014)، رغم وجود وزارة للاستشراف سابقا إلا أنها لم تعمر طويلا، وبقيت عملية التخطيط خارج الإطار المؤسساتي المتخصص، وانحصرت عملية التخطيط التنموي في الجانب السياسي، من خلال تولي الوزير الأول وأعضاء حكومته تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

يعتبر الوزير الأول منسق عمل الحكومة تحت سلطة رئيس الجمهورية وفقا لدستور 2008 وهذا ما أكده أيضا دستور الجزائر لسنة 2016 " *ينسق الوزير الأول عمل الحكومة، تعد*

الحكومة مخطط عملها وتعرضه على مجلس الوزراء "[1]،وبالتالي فالتخطيط التنموي في الجزائر يغلب عليه الطابع السياسي نتيجة عدم وجود جهاز تقني مكلف بمهمة التخطيط.

2- هيمنة رئيس الجمهورية على صنع المخططات والبرامج التنموية

تعد المشاركة السياسية معيارا حقيقيا لنمو النظام السياسي ومؤشرا مهما على ديمقراطيته، وهي بذلك تساهم في تعزيز مشاركة المواطنين من خلال ضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات[2]. غير أن علاقة النظام السياسي الجزائري مع المواطن بخصوص التشارك في صنع السياسات تمتاز بهيمنة النظام السياسي على صنع السياسات والمخططات التنموية، التي تكون في غالبها فوقية نابعة عن "السلطة الأبوية" التي اكتسبها النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال رغم التحولات السياسية والاقتصادية التى مرت بها الجزائر في التسعينيات القرن الماضي.

إن رئيس الجمهورية في الجزائر يهيمن على صنع المخططات التنموية التي تكون مستمدة من برنامجه الإنتخابي، وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي أعطى مكانة محورية لرئيس الجمهورية على حساب بقية مكونات النظام السياسي، فالحكومة تنفذ برنامج رئيس الجمهورية الذي إختاره الشعب لعهدة رئاسية مدتها خمس سنوات.

إن فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والممتدة لأربع ولايات متتالية كانت كفيلة بإبراز موقع "مؤسسة الرئاسة" كفاعل رئيسي في السياسة العامة إن لم نقل الوحيد في أحيان كثيرة، ولاسيما في بعض السياسات المرتبطة أساسا بتنفيذ برنامج الترشح للانتخابات.[3]

3- ارتباط التخطيط التنموي في الجزائر بمدة العهدة الرئاسية

من بين أهم خصائص المخططات التنموية في الجزائر منذ 2001 ارتباطها الوثيق بمدة العهدة الرئاسية لرئيس الجمهورية، ويمكن ملاحظة هذا الارتباط من خلال الجدول أدناه.

---

[1] المادة 93 من الدستور الجزائري لسنة 2016.

[2] مهملي بن علي، "الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 13، جوان 2016، ص 93.

[3] محمد علي ندور، " آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر : الإطار المؤسساتي "، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50 ، شتاء- ربيع 2016 ، ص 96.

الجدول رقم (2-3)

علاقة العهدة الرئاسية بالمخططات التنموية 2001-2014

العهدة الرئاسية / المخططات التنموية	2004-1999	2009-2004	2014-2009
	مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	مخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009	المخطط الخماسي 2010-2014

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول ارتباط المخططات التنموية ما بين 2001-2014 بالعهدة الرئاسية لرئيس الجمهورية، فمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 تم تقديره بثلاث سنوات فقط، نظرا لتأثير الأزمة الأمنية على أوليات صانع القرار في مرحلة التسعينيات، على الرغم من أن عهدة رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) كانت في سنة 1999 إلا أن مخطط الانعاش الاقتصادي بدأ منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 وهي السنة نفسها التي أجريت فيها الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة التي فاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 8 أفريل 2004، نفس الملاحظة بالنسبة للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014، حيث أجريت الانتخابات الرئاسية في نهاية المخططين في 9 أفريل 2009 و17 أفريل 2014 على التوالي.

إن الربط بين التخطيط التنموي والعهدة الانتخابية لرئيس الجمهورية يثير عدة إشكالات حول طبيعة التفكير الاستراتيجي المستقبلي الذي يحمله مخطط تنموي مرتبط بنهاية عهدة رئاسية تحكمها إنتخابات دورية، على الرغم من أن مدة خمس سنوات لمخططات التنمية هي مدة متوسطة الأمد، إلا أنها غير كافية لإستشراف المستقبل على المدى الطويل، الذي يحتاج إلى مدة تفوق عشرين سنة.

المبحث الثاني: مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004

أول مخطط تنموي وضعته السلطات العمومية بعد إنتخاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999م كان مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001-2004 كمحاولة لإنعاش الاقتصاد الوطني الذي عرف انكماشا في سنوات التسعينيات نتيجة سياسات الاصلاح الهيكلي والأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، وسنحاول في هذا المبحث دراسة وتقييم هذا المخطط من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مضمون المخطط

يرجع الفضل لتجاوز الجزائر للأزمة الأمنية لقانون الوئام المدني الذي ساهم في إخماد نار الفتنة في سنوات التسعينيات، بالإضافة إلى تحسن الأوضاع المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أن ساعد على وضع مخطط تنموي جديد عرف "بمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004" خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعيد للجزائر حيويتها الاقتصادية بعد سنوات من الانكماش الاقتصادي.

أولا: خلفيات وضع مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004

إن عملية صنع مخطط الانعاش الاقتصادي لها مبررات ومقاصد وأهداف نابعة من طبيعة الظروف المحيطة بها وسنحاول توضيحها في النقاط التالية:

1- انكماش الاقتصاد الوطني نظرا لتراجع القطاع العام نتيجة غلق بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجية القطاع الخاص.
2- تراجع المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نتيجة ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة والفقر بعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
3- محاولة استدراك النقص في مستوى البنى التحتية القاعدية خصوصا في المناطق المتضررة من الإرهاب والجفاف[1].

[1] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، **مرجع سابق الذكر**، ص 449.

وتعد المناطق الريفية أكثر تضررا من الارهاب وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى والتخلي عن الأراضي الفلاحية وتربية المواشي مما أثر سلبا على الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

تزامن صنع مخطط الانعاش الاقتصادي مع كارثة الفيضانات التي حدثت يومي 9 و10 نوفمبر 2001، والتي مست 14 ولاية جزائرية، هذا ما جعل رئيس الجمهورية يتدخل عبر وضع قانون مالية تكميلي لسنة 2001 لتعبئة ما قدره 86 مليار دينار جزائري وتوجيهها للمنكوبين وتم تسجيل وفاة 800 شخص والعديد من المصابين بالإضافة إلى خسائر مادية عديدة كتضرر عدد كبير من المساكن والعديد من البنى التحتية (16 ميناء للصيد، شبكات الهاتف، والمياه ..إلخ[1]).

ثانيا: أهداف مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004

1- الأهداف الاقتصادية

أ) إنعاش الاقتصاد الجزائري

يعتبر إنعاش الاقتصاد الجزائري من بين أهم الأولويات التي سعى مخطط الانعاش الاقتصادي إلى تحقيقها عبر تفعيل حركية السوق الوطنية وإعادة **"تنشيط الطلب"** قصد الخروج من الانكماش الاقتصادي الذي أحدثته سياسات الاصلاح الهيكلي.

فمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يشكل ردا على عدم فعالية السوق باعتبارها حاملا للنمو[2]، وهذا ما يؤكد أن تدخل الدولة لتنمية الاقتصاد وإعادة الرجوع إلى المخططات التنموية كان الهدف منه إعادة التوازن للسوق الوطنية، المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا بعدما تحسنت الأوضاع المالية في بداية سنوات 2000م ، ودعت الحاجة إلى ضرورة تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري.

[1] للمزيد أنظر: محمد علي ندور، **مرجع سابق الذكر** ، ص 96.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، الدورة العامة العشرون ، ص 3.

ب) دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة

تستدعى عملية إعادة الحركية للسوق الوطنية عبر " تنشيط الطلب "، ضرورة اللجوء إلى تحفيز ودعم للنشاطات المنتجة للثروة ومناصب العمل التي تساهم بشكل كبير في إنعاش ودفع عجلة الاقتصاد الوطني، فمخطط الانعاش الاقتصادي كان يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة التي توفر قيمة مضافة، ومناصب عمل وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسسات الإنتاجية خاصة المحلية[1].

في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي المبنية على حرية امتلاك الأفراد لوسائل الإنتاج وحرية المبادرة لإنشاء شركات خاصة، فإن مخطط الانعاش الاقتصادي جاء لتأكيد هذا التوجه الجديد للدولة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في خلق مناصب شغل وتقديم قيمة مضافة للمنتوج الوطني، وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من جديد.

ج) رد الاعتبار للمنشآت القاعدية

أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي إلى تراجع اهتمام الدولة بالمنشآت القاعدية، غير أنه وبتحسن الظروف المالية والاقتصادية حاول صانع القرار رد الاعتبار للمنشآت القاعدية من خلال تخصيص موارد مالية هامة ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

يندرج هدف إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية ضمن سيرورة بناء المنشئات القاعدية خاصة التي تدعم النشاط الاقتصادي، وتوفير الحاجيات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية[2]، وتسهل كذلك حركة المواصلات وتساعد على نمو النشاط التجاري والخدماتي الذي له دور كبير في دعم السياحة وتحريك عجلة الاقتصاد.

[1] محمد ناصر مشري ، شريف بقة ، " تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2010" . **مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية** ، العدد 57، فبراير 2017، ص 35.
[2] **المرجع نفسه**، ص 36.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية التي حاولت الدولة الجزائرية تحقيقها عبر مخطط الانعاش الاقتصادي فيما يلي:

1) مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل[1]

من بين أهم أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي خلق مناصب شغل جديدة عبر ما تقدمه المؤسسات الاقتصادية من فرص شغل جديدة تساهم في القضاء على مشكل البطالة الذي عانت منه الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، وقد جاء مخطط الانعاش الاقتصادي لحل هذا الجانب المتعلق بنقص مناصب الشغل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية وزيادة الانفاق الحكومي التي تهدف إلى "دعم الطلب" لتحريك عجلة الاقتصاد الجزائري وهي كلها تدابير تستهدف القضاء على الفقر، الذي أصبح مطلب أساسي على المستوى الوطني والدولى أيضا في إطار محاولة الجزائر تحقيق " الأهداف التنموية للألفية الجديدة "، التي أقرتها الأمم المتحدة.

2) رفع مستوى معيشة السكان

على رغم من تركيز مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على مسألة إنعاش الاقتصاد الوطني فإنه اهتم كذلك بتحسين الجانب الاجتماعي خصوصا وأن سياسات التكييف الهيكلي كان لها أثرا سلبيا على مستوى معيشة الفرد الجزائري، الذي تضرر من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية أيضا، ولذلك سعى مخطط الانعاش الاقتصادي إلى محاولة التغلب على آثار برامج التعديل الهيكلي التي كانت تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى لكنها في المقابل أدت إلى تراجع مستوى معيشة السكان[2].

[1] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة "أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 ، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم." . **أعمال المؤتمر الدولي حول :تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013 ، ص 3.

[2] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة، **مرجع سابق الذكر**، ص 3.

هدف مخطط الانعاش الاقتصادي إلى الرفع من مستوى معيشة السكان عبر جملة من الاجراءات مثل تحسين الأجور وخلق مناصب شغل جديدة، وترقية الموارد البشرية.

إن مخطط الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري يتوزع حسب المحاور الأساسية المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-4)

توزيع محاور مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع رخص
السنوات	2001	2002	2003	2004	2001-2004	البرامج (%)
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37,6	2,0	206,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، ص 84.

من خلال الجدول نلاحظ أن مخطط الانعاش الاقتصادي منح لمحور الاشغال الكبرى أكبر تخصيص مالي بنسبة 40,1% يليه محور التنمية المحلية بنسبة 21,7 % ثم الموارد البشرية بنسبة 17,2 % أما محور دعم الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4% وفي الأخير محور دعم الاصلاحات بنسبة 8,6 % من مجموع الغلاف المالي لمخطط الانعاش الاقتصادي.

هذا التوزيع للمخصصات المالية يبرز الاستراتيجية التنموية لمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 القائمة على زيادة الانفاق الحكومي لتنشيط الطلب، ودفع عجلة الاقتصاد من جديد وفق النظرية الكينزية، القائمة على فكرة "الطلب الفعال" عبر زيادة الانفاق الحكومي، التي تؤدي إلى تنشيط الطلب الذي يؤدي بدوره لتنشيط العرض (عرض السلع والخدمات) فتتحرك بذلك عجلة الاقتصاد ويتخلص الاقتصاد الجزائري من الانكماش.

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية لمخطط الانعاش الاقتصادي

سنتعرض في هذا المطلب لتقييم أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 كجانب مهم من جوانب التنمية الاقتصادية، خاصة وأن هذا المخطط هدف إلى إعادة انعاش وتحريك عجلة الاقتصاد الجزائري وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي وزيادة انتاجية القطاع الفلاحي الذي تم دعمه في إطار مخطط الانعاش الاقتصادي.

أولا: أثر مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 على النمو الاقتصادي في الجزائر

إن من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاستعانة بها لتقييم جانب من التنمية الاقتصادية نجد مؤشر **"النمو الاقتصادي"** الذي يمكن قياسه كميا عكس بعض المؤشرات الكيفية للتقييم، ويمكن معرفة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 عبر الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-5)

تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2004

	قبل تنفيذ مخطط الانعاش الاقتصادي		فترة تنفيذ مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004			
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي	3,2	2,5	2,1	4,1	6,8	5,2

المصدر: من إعداد الباحث ، بناء على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول مكانة النمو، الدورة العامة السادسة والعشرونً، ص 16.

يتضح من الجدول تحسن في معدل النمو الاقتصادي بصفة عامة خاصة منذ سنة 2002 أين وصل إلى 4,1% مقارنة بسنة 2000 و 2001، ليقفز سنة 2003 إلى 6,8% (يمثل أعلى نسبة نمو اقتصادي) ليعود للتراجع سنة 2004 إلى 5,2 %.

هذا التحسن الملحوظ بشكل عام في معدل النمو الاقتصادي راجع لتدخل الدولة عبر سياسة الإنعاش الاقتصادي التي ركزت على تحفيز الطلب وزيادة النفقات العمومية، في مشاريع البنية التحتية في إطار مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

ثانيا: مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي

أما مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاستراتيجية في سنوات تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، فيمكن توضيحها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-6)

مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي 1999-2004

السنوات	1999	2002	2003	2004
الفلاحة	17,50	16,80	18,60	9,4
المحروقات	31,20	30,40	30,60	37,7
الصناعة	9,50	9,20	8,60	6,3
البناء والأشغال العمومية	12,30	13,10	12,70	8,25
الخدمات التجارية	29,50	30,50	29,50	21,17

المصدر:من اعداد الباحث بناء على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية 2003، أكتوبر 2004، ص 24، وتقرير البنك المركزي الجزائري حول التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2008، ص 232.

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات على معدل مساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح في الغالب أكثر من 30% يليه قطاع الخدمات التجارية في المرتبة الثانية بنسبة 29,50% ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة بنسبة 18,60 سنة 2003، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الرابعة، وأخيرا قطاع الصناعة الذي يساهم بنسبة ضئيلة لا تتعدى 9% من مجموع مساهمات القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي لأنه لم يكن محل أولوية لدى صانع السياسات.

أ-قطاع المحروقات

ترجع المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي إلى اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع الذي يساعد بشكل كبير في تمويل الخزينة العمومية من خلال محاولة "...الإرتقاء بهذا القطاع إلى مستوى المجمعات العالمية لإنتاج وتسويق المحروقات بتحقيق إنتاج من البترول الخام إنتقل خلال هذه السنوات الأخيرة (بداية سنوات 2000م) من 0,8 مليون برميل في اليوم إلى 1,3 مليون برميل في اليوم وذلك بفضل تعبئة استثمارات جديدة وانفتاح القطاع على الشراكة اللذين ساعدا على تحقيق إكتشافات جديدة هامة من الغاز والبترول..."[1].

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية 2003، أكتوبر 2004، ص 36.

ب-قطاع الخدمات التجارية

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في مساهمة القطاعات الأساسية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يعبر عن المكانة الهامة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، بفضل الانفتاح على اقتصاد السوق وتنشيط المبادرة الفردية في المجال الخدماتي، وهذا ما يؤدي إلى توفير مناصب شغل جديدة، تنافس القطاع الفلاحي والصناعي في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في سنوات نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة.

ج -القطاع الفلاحي

أما بخصوص القطاع الفلاحي يرجع تحسنه في الترتيب إلى اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع وتخصيص مبلغ هام يقدر بـــ 12,4% من المبلغ الاجمالي لمخطط الانعاش الاقتصادي كدعم مباشر لهذا القطاع، إضافة إلى مختلف سياسات التنمية الزراعية التي وضعتها الحكومة قصد ترقية القطاع الفلاحي.

ساعدت الظروف المناخية المواتية والنتائج المشجعة للمخطط الوطني للتنمية الزراعية، القطاع على تحقيق نتائج هامة سنة 2003 وتكون الزيادة في الإنتاج الزراعي ناجمة عندئذ عن المخطط الوطني للتنمية الزراعية (سبتمبر 2000) والذي أدى إلى خلق 656000 منصب شغل منها 45% مناصب عمل دائمة، كما مكن هذا المخطط من توسيع المساحات الصالحة للزراعة بـ250.000 هكتار بمعدل إنجاز 27% من الأهداف. كما دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا حوالي 250.000 مستثمرة زراعية منها 65% في إطار الإستثمار ونسبة 35% فيما يتعلق بدعم المسار التقني[1].

د-قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات الاستراتيجية التي أولتها السلطات العمومية اهتماما كبيرا قصد تنشيط الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد وفق المنظور الكينزي (الطلب الفعال) عبر زيادة النفقات العمومية في قطاع البناء والأشغال العمومية ليحرك "الطلب" فتتحرك عجلة السوق ومعها ينتعش الاقتصاد من جديد، وقد خصص لقطاع البناء والأشغال العمومية مبلغ هام قدر بـــ206,5 مليار دينار أي ما يعادل 40,1 % من القيمة الاجمالية لمخطط الانعاش الاقتصادي (525 مليار دينار جزائري)، رغم المبلغ الهام الذي خصصه المخطط لهذا القطاع إلا أنه احتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وهذا راجع للتأخر

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية 2003، **المرجع السابق**، ص 35.

الذي عرفته الجزائر في مجال البناء والأشغال العمومية في تسعينيات القرن الماضي نتيجة اهتمامها بحل المسألة الأمنية وتطبيقها لوصفات المؤسسات الدولية المانحة وما نتج عنها من حل لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية وتوقف المشاريع التنموية، رغم استدراك وتيرة التنمية بداية من سنة 2001 مع مخطط الانعاش الاقتصادي الذي مكن قطاع الاشغال العمومية من المساهمة في نسبة الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 13% وجعله قطاع يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هـ - قطاع الصناعة

احتل قطاع الصناعة المرتبة الأخيرة في قيمة مساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة لم تتجاوز9%، وهذا راجع لإهمال السلطات العمومية لقطاع الصناعة، فقد اقصي تماما من أي تخصيص مالي في مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، يبدو أنه لم يكن محل أولوية في أهداف صانع القرار التنموي الذي ركز على قطاع الاشغال العمومية وقطاع الفلاحي ودعم الجماعات المحلية والموارد البشرية، وقد يرجع هذا التهميش إلى تخلى الدولة الجزائرية عن بعض الشركات الاقتصادية العمومية التي شكلت عبئ كبير على خزينة الدولة في التسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى جعل قطاع الصناعية يخرج عن دائرة اهتمامات صانع السياسات خاصة في بداية اللجوء إلى التخطيط التنموي بعد الأزمات المالية والأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد.

كل هذا أثر سلبا على قطاع الصناعة خارج المحروقات إذ انخفضت مساهمته في الإنتاج الوطني بحوالي 5 نقاط، فانتقلت من 13,30% في بنية سنة 1990 إلى 8,60% في البنية الاقتصادية لسنة 2003، ويمكن تبرير هذا الركود على الخصوص بقلة الاستثمارات وبصعوبة الحصول على العقار، وغياب رؤية تتعلق بالسياسة الصناعية كما تتعلق باختصاص المؤسسة الجزائرية المستقبلية التي ينبغي ترقيتها[1].

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2003،**المرجع السابق** ، ص ص 37-38.

ثالثا: وضعية الميزان التجاري خلال فترة تنفيذ مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004

تعبر وضعية الميزان التجاري على المستوى الاقتصادي في البلد، ومدى انتاجيته وتنافسيته مع ما يتم إنتاجه في الدول الأجنبية من خلال مقارنة حجم السلع المستوردة والمصدرة إلى الخارج والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-7)

قيمة الصادرات والواردات في الجزائر 2000- 2004

الوحدة: بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الصادرات	21651	19091	18700	24465	32217
صدرات المحروقات	21061	18531	18109	23988	31550
الواردات	9345	9482	12010	13322	17954

المصدر: من اعداد الباحث بناء على التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور المالي والنقدي للجزائر لسنة 2003 و سنة 2004، ص 248.

يتضح من الجدول هيمنة الصادرات الطاقوية بنسبة تفوق 97 % من مجموع قيمة الصادرات وهذا راجع لضعف بنية الاقتصاد الجزائري المبنى على هيمة قطاع المحروقات وتراجع إنتاجية القطاع الصناعي والفلاحي خلال سنوات التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وإنفتاح الجزائر على التجارة الخارجية في إطار الاصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى الخصخصة وإعتماد نظام اقتصاد السوق، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتغطية العجز الداخلي من مواد غذائية وسلع مختلفة والتوسع في استيراد الكثير من الكماليات بعد انفتاح الجزائر على الأسواق الدولية.

رابعا: المديونية في الجزائر2001-2004

عرفت الجزائر إرتفاعا كبيرا في حجم المديونية الخارجية في سنوات تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، الذي يحتاج إلى التمويل الكافي لإنجازه والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-8)

مستوى المديونية في الجزائر 2001-2004

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004
القروض المتعددة الأطراف	5,42	5,01	5,03	4,23
القروض الثنائية	4,75	4,92	5,27	5,21
القروض المالية	0,00	0,30	0,44	0,51
القروض التجارية غير المؤمنة	0,13	0,13	0,23	0,09
القروض التي أعيدت جدولتها	12,14	12,19	12,24	11,37
إجمالي المديونية على المدى المتوسط والبعيد	22,44	22,54	23,20	21,41
المديونية على المدى القصير	0,26	0,10	0,15	0,41
المديونية الخارجية	22,70	22,64	23,35	21,82

المصدر: تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني حول الحكامة ، المرجع السابق ، ص 121.

تراوحت المديونية الخارجية للجزائر ما بين 22 مليار دولار سنة 2001 و21,82 مليار دولار سنة 2004 وهو مبلغ ضخم يدل على حجم الالتزامات المالية التي كانت تعاني منها الجزائر حتى بعد إطلاق مشاريع تنموية جديدة، رغم تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في هذه الفترة الزمنية، كما تشير الاحصاءات إلى أن القروض التي تمت إعادة جدولتها تمثل أكبر قيمة مالية من بقية أنواع القروض، وهذا راجع للاعتماد المفرط على المديونية الخارجية خلال فترة التسعينيات وعدم القدرة على تسديدها في موعدها.

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية لمخطط الانعاش الاقتصادي

يعتبر البعد الاجتماعي من أهم أبعاد التنمية، فلا معنى لارتفاع معدل النمو الاقتصادي إن لم يكن له إنعكاسا إيجابيا على الجانب الاجتماعي للمواطن، فغاية التنمية هي تحسين مستوى معيشة الفرد واتخاذ جميع التدابير التي تحقق العيش الكريم للمواطن، من تعليم لائق وخدمات صحية مناسبة ورفع القدرة الشرائية للمواطن، وخفض نسبة الفقر والبطالة في المجتمع.

وسنحاول في هذا المطلب تقييم أثر السياسات التنموية المتمثلة في مخطط الانعاش الاقتصادي على الجانب الاجتماعي، الذي لا يقل أهمية من الجانب الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بمستوى معيشة الأفراد في الجزائر.

أولا: وضعية البطالة

يعتبر مستوى البطالة من أهم معايير قياس تحسن الوضعية الاجتماعية للبلد، فإذا كانت البطالة مرتفعة في مجتمع ما فإنه حتما سيعاني من تفاقم المشاكل الاجتماعية الأخرى وعلى رأسها الفقر والعنف بكل أشكاله (الجريمة، السرقة ...إلخ)، والجدول أدناه يقدم صورة عن حجم البطالة خلال سنوات تنفيذ مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

الجدول رقم (2-9)

معدل البطالة في الجزائر 2000-2004

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	%29,5	%27,3	%25,7	%23,7	%17,7

المصدر: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق، ص169.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل البطالة في الجزائر كان قد وصل قبيل انطلاق مخطط الانعاش الاقتصادي إلى 29,5% (بطالة جامحة) ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج التكييف الهيكلي المفروضة من المؤسسات الدولية المانحة، وما ترتب عليها من أثار وخيمة على الجانب الاجتماعي في الجزائر (كتسريح العمال، غلق بعض المؤسسات الوطنية) وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة، غير أنه ومنذ السنة الأولى من تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي أخذ معدل البطالة في التراجع تدريجيا إذ بلغ سنة 2002 25,7% وانتقل إلى23,7 % سنة 2003 مواصلا الانخفاض أكثر سنة 2004 حيث بلغ 17,7% وهذا راجع إلى للاستثمارات التي قامت بها السلطات العمومية في مجال البناء والأشغال العمومية ودعم القطاع الفلاحي الذي كان له دورا في امتصاص البطالة غير أن معدل البطالة بقى مرتفعا رغم ذلك، نتيجة عمق التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني نحو الخصخصة ومبادئ اقتصاد السوق بعد سنوات طويلة من هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية.

ثانيا: مستوى القدرة الشرائية

يعتبر مستوى القدرة الشرائية للمواطن من أهم معايير قياس وتقييم أثر السياسات التنموية على الوضعية الاجتماعية للفرد، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، وسنحاول قياس القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بدخل الفرد.

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام من أهم المؤشرات التي تتعلق بمستوى دخل الفرد على المستوى الكلي، غير أن هذا المؤشر لا يمكن الاعتماد عليه بصورة كلية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار إختلاف الطبقات الاجتماعية واختلاف الدخل في المجتمع، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-10)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر 2000-2004

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	1801 دولار أمريكي	1786 دولار أمريكي	1819 دولار أمريكي	2130 دولار أمريكي	2631 دولار أمريكي

المصدر: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق، ص169.

إذن نسجل ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في سنة 2003، فقد وصلت إلى 6,8% و 5,2% سنة 2004، غير أن هذا المؤشر لا يعكس واقع القدرة الشرائية للفرد الجزائري التي تكون ضعيفة مقارنة بدول أخرى ويمكن الاستعانة بتقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي المتعلق بمؤشرات القدرة الشرائية للأفراد من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-11)

معامل القوة الشرائية للفرد في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 2001-2004

الوحدة: بالدولار الأمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004
معامل القوة الشرائية للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية	34,320	35,750	37,738	39,676
معامل القوة الشرائية للفرد في الجزائر	6,090	5,760	6,107	6,603

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2003 إلى 2006 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل القوة الشرائية للفرد الجزائري ضعيفة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تفوقها بأكثر من ستة أضعاف، فالقوة الشرائية للفرد الجزائري لا تتعدى 6,603 دولار أمريكي، مقابل 39,676 في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2004.

ويعتبر معامل القوة الشرائية للفرد من المؤشرات المدمجة التي يدخل في حسابها عدة مؤشرات أخرى مثل مؤشر الدخل الفردي من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر المستوى العام للأسعار، وهي تعبر في مجملها عن قوة الاقتصاد، وقد استخدم هذا التقرير تعادل القدرة الشرائية بين البلدين بالدولار الامريكي لحساب الفرق بين العملات، فالولايات المتحدة الأمريكية مصنفة في تقرير التنمية البشرية ضمن فئة " التنمية البشرية المرتفعة"، وقد قمنا بمقارنتها مع الجزائر لتوضيح الصورة أكثر حول قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

ثالثا: مستوى الفقر في الجزائر

يعتبر هدف محاربة الفقر من بين أهم أهداف السياسات التنموية ليس على المستوى الوطني فقط بل حتي على المستوى الدولي، فغالبية تقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الانمائي للأمم المتحدة تركز على ضرورة حل مشكلة الفقر في دول العالم، وقد اختلف الفقهاء والمؤسسات الدولية في تعريف الفقر، فهناك من ربط الفقر بدخل مادي (2 دولار أمريكي في اليوم) وهناك من التقارير ما أكد على البعد الاجتماعي كالقدرة على توفير التعليم والصحة والعيش الكريم، أما البنك الدولي فقد

اعتبر في تقريره عن التنمية لعام 1992 أن حد الفقر يتمثل 400 دولار للفرد عام 1990، أما تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي من عام 1990 إلى 2004 فكلها تعرف الفقر بأنه انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة والإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية، وبالكرامة، وباحترام الذات وكذلك احترام الآخرين[1].

عرف مستوى الفقر في الجزائر منذ نهاية التسعينيات إلى غاية الألفية الجديدة، تحولا كبيرا وهذا حسب العديد من التقارير المتعلقة بالتنمية البشرية التي يعدها برنامج الانمائي للأمم المتحدة أو التي تعدها بعض الهيئات الوطنية، ويمكن ملاحظة مستوى الفقر في الجزائر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-12)

مستوى الفقر في الجزائر 1995-2004

السنوات		1995	2000	2004
مستوى الفقر (%)	مستوى 1 دولار في اليوم	-	0,8	-
	المستوى الغذائي (دخل يغطي عتبة 2100 وحدة حرارية في اليوم ولشخص واحد)	5,7	3,1	1,6
	مستوى الفقر العام من مجموع السكان	14,1	12,1	6,8
عدد الفقراء بالآلاف	مستوى 1 دولار في اليوم	-	243	-
	المستوى الغذائي (دخل يغطي عتبة 2100 وحدة حرارية في اليوم ولشخص واحد)	1611	951	518
	عدد الفقراء من مجموع السكان	3986	3719	2200

المصدر: 2 éme rapport du gouvernement algérien sur:" les objectifs du millénaire pour le développement" ,septembre 2010,p 41.

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، **الفقر في ظل العولمة (دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث).** الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011،ص ص 39-40.

من خلال الجدول يتجلى لنا تراجع مستوى الفقر في الجزائر إذ انخفض بشكل كبير مقارنة بسنوات التسعينيات، فقد انتقل من 14,1% سنة 1995 و12,1 % سنة 2000 لينخفض إلى 6,8% سنة 2004، وهذا راجع لمجهودات الدولة الجزائرية من خلال سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2004 عبر زيادة الانفاق الحكومي التي تهدف إلى تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية، ومحاولة التغلب على المشاكل الاجتماعية التي كانت سائدة في سنوات التسعينيات، وللوقوف على حقيقة هذا التحسن سنحاول مقارنة هذه النتائج الايجابية لتراجع مستوى الفقر (الموجودة في التقارير الرسمية) بمستوى التنمية البشرية في الجزائر عبر مختلف تقارير "برنامج الانمائي للأمم المتحدة" من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-13)

مستوى التنمية البشرية في الجزائر 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
دليل التنمية البشرية في الجزائر	0,704	0,704	0,722	0,728
ترتيب الجزائر في مجال التنمية البشرية من أصل 177 دولة	المرتبة 107	المرتبة 108	المرتبة 103	المرتبة 102

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2003 إلى 2006 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

إذ تتراوح قيمة المؤشر(مؤشر التنمية البشرية) بين 0 و1 حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية[1].

إذن من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تحسنا في مستوى التنمية البشرية في الجزائر إذ انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,704 سنة 2001 إلى 0,728 سنة 2004، كما أن ترتيب الجزائر في مجال التنمية البشرية قد تحسن من مرتبة 107 سنة 2001 إلى مرتبة 102 من أصل 177 دولة التي يشملها تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا ما يؤكد تحسن في مؤشرات

[1] وهيبة عبد الرحمان، وآخرون، " واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية " أعمال الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، يومي 8 و 9 ديسمبر 2014، ص 43.

التنمية البشرية في الجزائر والانعكاس الايجابي لمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 على الجانب الاجتماعي للأفراد رغم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر.

رابعا: مستوى التعليم في الجزائر

يمكن معرفة مستوى التعليم في الجزائر من خلال مجهودات الدولة الجزائرية في بناء مختلف المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات والجامعات بغية تحسين مستوى التعليم، لكي تتناسب مع المعايير الدولية، ويمكن أن نلاحظ تطور المنشآت التعليمية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-14)

تطور المنشآت التعلمية في الجزائر 2000-2004

السنوات	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2003-2002	2004-2003
الابتدائيات	15729	16186	16482	16714	16899
المتوسطات	3315	3414	3526	3650	3740
الثانويات	1218	1259	1289	1330	1381

المصدر: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق، ص 289.

من خلال الجدول نسجل الارتفاع المستمر لعدد المنشآت التعليمية خاصة الابتدائيات حيث تم إنشاء 1170 ابتدائية جديدة ما بين 1999 إلى 2003، كما تم إنشاء 425 اكمالية جديدة و163 ثانوية جديدة في نفس الفترة الزمنية، وهو ما يؤكد اهتمام الدولة الجزائرية بإنشاء المؤسسات التربوية، هذا من حيث الهياكل أما من ناحية مستوى التعليم في الجزائر فيمكن الاستعانة بمؤشرات تطور الأمية لمعرفة مدى تحسن وضعية التعليم من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-15)

نسبة الالتحاق بالتعليم ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة في الجزائر 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
نسبة الالتحاق بالتعليم (ابتدائي، ثانوي والجامعي)	%71	%70	%74	%73
معدل الالمام بالقراءة والكتابة فئة أكثر من 15 سنة	%67,8	%68,9	%69,8	%69,9

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2003 إلى 2006 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

يلاحظ من خلال الجدول تحسن طفيف في مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لفئة أكثر من 15 سنة حيث انتقلت النسبة من 67,8% سنة 2001 إلى 69,9% سنة 2004، كما تحسنت مؤشرات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية من 71% سنة 2001 إلى 73% سنة 2004 وهذا ما يدل على نوع من التوافق بين زيادة المنشآت التعليمية والمؤشرات المتعلقة بالالتحاق بالمؤسسات التربوية وتراجع مستوى الأمية في الجزائر.

خامسا: مستوى الصحة في الجزائر

يعتبر الاهتمام بقطاع الصحة من بين أهم المتطلبات لبناء مجتمع سليم خالي من الأمراض، ولن يكون ذلك ممكنا إلا في ظل وجود سياسة صحية فعالة متماشية باستمرار مع المعايير الدولية المتعلقة بقطاع الصحة من حيث الهياكل والإمكانيات البشرية والمادية، وسنحاول الوقوف على وضعية بعض جوانب قطاع الصحة في الجزائر خلال فترة هذا المخطط وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصحية.

أ- تطور الهياكل الصحية

يعتبر إنشاء المستشفيات والهياكل الصحية أمرا في غاية الأهمية لضمان توفير الخدمات الصحية للمواطنين، خاصة وأن الجزائر من الدول القلائل التي تعتمد على نظام الصحة المجانية حتي بعد التحول نحو اقتصاد السوق والسماح للقطاع الخاص بمنافسة القطاع العمومي، إلا أنها واصلت بناء المؤسسات الصحية كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-16)

تطور الهياكل الصحية في الجزائر 1990-2004

الهياكل الصحية	1990 إلى 2004
المستشفيات	13
العيادات المتعددة التخصصات	50
المراكز الصحية	136

المصدر : مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

يتضح من خلال الجدول أن عدد الهياكل الصحية في تزايد، خصوصا بالنسبة للمراكز الصحية والعيادات المتعددة التخصصات، وهذا ما يؤدي إلى تحسن الرعاية الصحية للمواطن، على المستوى الكمي على الأقل، أما على مستوى النوعي فيمكن الاستعانة بمؤشر "متوسط العمر المتوقع للعيش" في الجزائر من خلال الجدول أدناه.

ب- المؤشرات الصحية في الجزائر 2001-2004

الجدول رقم (2-17)

متوسط العمر المتوقع للعيش في الجزائر 2001-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004
متوسط العمر المتوقع للعيش	69,2	69,5	71,7	71,4

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2003 إلى 2006 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر متوسط العمر المتوقع للعيش في تحسن تدريجي فبعدما كان 69,2 سنة 2001 انتقل إلى 71,7 و 71,4 سنة 2003 و 2004 على التوالي، غير أن هذا التحسن يعتبر طفيف، فهو لا يتعدى 2 سنوات.

أما بخصوص الحالة الصحية للأمهات والرضع التي تعتبر من أهم المؤشرات الصحية التي تعتمد عليها أغلبية تقارير المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لقياس مستوى الرعاية الصحية، فيمكن أن نلاحظ تطور معدل الوفيات الرضع والأمهات من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-18)

معدل الوفيات لكل من الرضع والأمهات بعد الولادة في الجزائر 1998-2004

السنوات	1998	2000	2001	2002	2004
معدل وفيات الأمهات بعد الولادة لكل 100,000 ولادة حية	% 53,4	%45,0	%47,3	%38,2	%37,0
فئة السنوات		**1995-1999**		**2000-2002**	**2004**
معدل وفيات الرضع (0 إلى 1 سنة) لكل 1000 مولود حي		%34,3		%31,2	%30,4
معدل الوفيات الاطفال (1 إلى 4 سنوات) لكل 1000 مولود حي		%5,3		%5,7	%5,3

المصدر: من اعداد الباحث بناء على : rapport du gouvernement algérien sur:" les objectifs du millénaire pour le développement" ,juillet 2005,p 49-55.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الوفيات للأمهات بعد الولادة قد تراجع بشكل كبير فبينما كان 53,4% لكل 100,000 ولادة سنة 1998 انتقل إلى 37% سنة 2004 ،أي تراجع الوفيات بنسبة 16,4% ، كما أن وفيات الرضع تراجعت هي الأخرى بنسبة 4% في سنة 2004 مقارنة بسنوات نهاية التسعينيات، وهذا راجع لتحسن الخدمات الصحية عند الولادة وزيادة المستشفيات المتخصصة بالتوليد.

المبحث الثالث: المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

يعتبر المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تكملة لسياسة الانعاش الاقتصادي التي اعتمدتها السلطات العمومية في الجزائر منذ 2001 من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي، وسنحاول في هذا المبحث دراسة المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من حيث المضمون والأهداف إضافة إلى أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية المحققة تمهيدا لدراسة المخطط الخماسي 2010-2014.

المطلب الأول: محتوى المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يعتبر المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 من بين المخططات التنموية الخماسية التي أعدتها السلطات العمومية في الجزائر، لإعادة انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد تحسن الوضع الأمني والاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مما جعل الحكومة الجزائرية في وضعية مالية مرتاحة، أما من الجانب السياسي فيعتبر فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدة إنتخابية ثانية حافزا للاستمرار بنفس النمط التنموي على إعتبار أن المخططات التنموية مستمدة من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، هذه العوامل كلها ساعدت السلطات العمومية على إطلاق مخططات تنموية جديدة مكملة لمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

خصص للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي غلاف مالي قدره 55 مليار دولار أي ما يقارب 4202,7 مليار دينار جزائري[1]، وتتمثل أهدافه في:[2]

-تحسين ظروف المعيشة

- تطوير المنشآت القاعدية

- دعم النمو الاقتصادي

[1] مجلة مجلس الامة ، العدد 21 ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار أوت 2005، ص 29.
[2] مجلة مجلس الامة ، العدد 32، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، أوت- سبتمبر 2007، ص4.

- تحديث الخدمة العمومية

- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

تشمل هذه الأهداف الخمسة معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تتفرع بدورها إلى عدة قطاعات وفق نظرة كلية لصانع القرار التنموي ويمكن التعمق أكثر في مضمون كل محور من خلال العناصر التالية:

1- محور تحسين ظروف معيشة السكان

يتكون المحور الأول الذي يحمل عنوان " تحسين ظروف معيشة السكان " من القطاعات الاقتصادية التالية المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-19)

التقسيم القطاعي لمحور تحسين ظروف معيشة السكان

المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 **المبلغ الكلي : 55 مليار دولار (4202,7 مليار دج)**	**المحورالاول:** تحسين ظروف معيشة السكان **المبلغ : 1908،05 مليار دينار** 45،40% من المبلغ الكلي للمخطط	**_ السكن : 555 مليار دج**	**29،12%**
		_التربية ،التعليم العالي ، التكوين المهني : 5 ،399 مليار دج	20،93%
		_ البرامج البلدية للتنمية : 200 مليار دج	10،48%
		_ تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب 250 مليار دج	13،10%
		_ تزويد السكان بالماء ، الكهرباء، الغاز : 192،5 مليار دج	10،08%
		_باقي القطاعات : 311،5 مليار دج	16،32%

المصدر: من إعداد الباحث ، بناء على معطيات :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، من موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz.psr

من خلال الجدول يتضح أن المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 أعطى أهمية كبيرة لمجال تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له 45,40% من المبلغ الاجمالي للمخطط، وحضي قطاع السكن بالأولوية بمبلغ ضخم يقدر 555 مليار دج، يليه قطاع التربية الوطنية

وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني بمبلغ 399,5 مليار دج، يليه برامج البلدية للتنمية 200 مليار دج، ثم برامج تنمية المناطق الهضاب العليا والجنوب بمبلغ 250 مليار دج، إضافة إلى دعم تزويد السكان بالماء والغاز والكهرباء بمبلغ :192,5 مليار دج كما تم دعم قطاعات أخرى ضمن هدف تحسين ظروف معيشة السكان بملغ:311,5مليار دج.

ويأتي اهتمام السلطات العمومية بمجال تحسين مستوى معيشة السكان، كتكملة لما جاء به مخطط الانعاش الاقتصادي من خلال برنامج التنمية البشرية والمحلية، والذي يعتبر (تحسين ظروف المعيشة) عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي[1]، فتوفير السكن وبناء المنشآت التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومعاهد ودعم المشاريع المتعلقة بتوفير المياه والكهرباء والغاز كلها سياسات تهدف إلى ترقية المستوى المعيشى للمواطن، من خلال الرقي بمستواه التعليمي ومحاولة معالجة أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري كمشكل السكن، ونقص الخدمات (مياه، غاز، كهرباء...إلخ) ، كما أن المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حاول القضاء على مشكلة عدم التوازن الجهوي بين مناطق الجزائر لتحسين مستوى معيشة سكان مناطق الجنوب والهضاب العليا، ودعم التنمية المحلية وكل هذه السياسات تهدف إلى الرقي بالمورد البشري، من جهة ودعم المنشآت القاعدية من جهة أخرى في إطار إعادة اعمار الجزائر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية

ينقسم برنامج تطوير الهياكل القاعدية ضمن المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى القطاعات الاقتصادية المبينة في الجدول أدناه.

[1] مشري محمد ناصر، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

الجدول رقم (2-20)

التقسيم القطاعي لمحور تطوير الهياكل القاعدية

المحور الثاني: **برنامج تطوير الهياكل القاعدية** **المبلغ : 1703,1 مليار دينار** **(40,52%** **من المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)**	**التقسيم القطاعي ضمن المحور الثاني**	**نسبة مئوية للقطاعات ضمن المحور**
	قطاع الاشغال العمومية والنقل : 1300 مليار دج	% 76,33
	قطاع المياه : 393 مليار دج	% 23,07
	قطاع التهيئة العمرانية : 10,15مليار دج	% 0,59

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، المرجع السابق.

حضي مجال تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ ضخم قدر 40,5 % من المبلغ الكلي لمخطط التكميلي لدعم النمو، واحتل فيه قطاع الأشغال العمومية والنقل الأولوية بنسبة 76,33% من المبلغ الكلي المخصص لتطوير الهياكل القاعدية، يليه قطاع المياه 393 مليار دج وتهيئة العمرانية 10,15 مليار دج، ويعود اهتمام الدولة بقطاع الاشغال العمومية والنقل، لأهميته الكبيرة لتوفير شبكة الطرقات التي تساهم في تنشيط حركية التجارة ونقل السلع وتشجيع استقطاب المستثمرين، فمجال تنمية المنشآت القاعدية يمثل حجر الأساس في بناء التنمية اقتصادية.

3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية

ينقسم برنامج دعم التنمية الاقتصادية إلى القطاعات الاقتصادية المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-21)

التقسيم القطاعي لمحور دعم التنمية الاقتصادية

المحور الثالث: برنامج دعم التنمية الاقتصادية المبلغ : 337,2 مليار دينار (8,02%) من المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)	التقسيم القطاعي ضمن المحور الثاني	نسبة مئوية للقطاعات
	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: 312 مليار دج	%92,52
	الصناعة وترقية الاستثمار: 18 مليار دج	%5,33
	السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف: 7,2 مليار دج	% 2,13

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، المرجع السابق.

حضي هذا البرنامج بمبلغ 337,2 مليار دينار، أي ما يعادل 8% من المبلغ الإجمالي للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد قسم برنامج دعم التنمية الاقتصادية إلى ثلاثة قطاعات، أعطيت فيه الأولوية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بمبلغ 312 مليار دج، في حين خصص مبلغ 18 مليار دج لقطاع الصناعة وترقية الاستثمار ومبلغ 7,2 مليار دينار لقطاع السياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف، ويلاحظ أن الدولة الجزائرية ركزت على دعم قطاع الفلاحة على حساب قطاع الصناعة، الذي لم يخصص له سوى 5,33% من المبلغ الكلي المخصص لدعم التنمية الاقتصادية.

4-برنامج تطوير الخدمة العمومية: ينقسم هذا المحور إلى القطاعات المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-22)

التقسيم القطاعي لمحور تطوير الخدمة العمومية

المحور الرابع: برنامج تطوير الخدمة العمومية المبلغ : 203,9 مليار دينار 4,85% من القيمة الكلية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	التقسيم القطاعي ضمن المحور الرابع	نسبة مؤوية للقطاعات ضمن المحور
	العدالة والداخلية: 99 مليار دج	%48,55
	المالية والتجارة و باقي الادارات العمومية: 88,6 مليار	%43,45
	البريد وتكنولوجيات الحديثة للاتصال : 16,3مليار دج	% 7,99

المصدر: من إعداد الباحث ، بناء على معطيات :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، المرجع السابق.

اهتمت السلطات العمومية بمجال تطوير الخدمة العمومية لمختلف الادارات كقطاع العدالة وعصرنتها، وقطاع المالية والتجارة وقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وغيرها من المرافق التي تقدم خدمة عمومية للمواطن وهذا بغية مواكبة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، وتقريب الإدارة من المواطن، وقد خصص لذلك غلاف مالي قدر بـ 203,9 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 4,8% من مجموع المبلغ الاجمالي للمخطط.

استفاد قطاع العدالة ضمن هذا المخطط لإنجاز 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، إضافة إلى 51 مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام و5 مراكز أرشيف، أما قطاع الداخلية فقد تم تخصيص برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، إضافة إلى إنجاز مخابر لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات لتفتيش النوعية في الحدود بالنسبة لقطاع التجارة، أما قطاع البريد خصص المبلغ لانجاز مشروع الألياف البصرية، وإستكمال رقمنة 16 محطة أرضية والعديد من المشاريع التي تدعم القطاع[1].

5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

تم تخصيص مبلغ 50 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1,2% من قيمة المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، لترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ومواكبتها خاصة وأن العالم اليوم يشهد تزايد الاعتماد على الانترنت وانتشار اقتصاد المعرفة، كشكل جديد من التطور الاقتصادي والمالي في العالم، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-23)

برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

المحور الخامس:	النسبة المؤوية من المخطط التكميلي
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال المبلغ : 50 مليار دج	**%1,2**

المصدر: من إعداد الباحث ، بناء على معطيات :برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، المرجع السابق.

[1] مشري محمد ناصر، **مرجع سابق الذكر**، ص 38.

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يعتبر المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تكملة لسياسة الانعاش الاقتصادي التي طبقتها السلطات العمومية منذ سنة 2001 والتي كانت تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنحاول في هذا المطلب تقييم أهم الآثار الاقتصادية لهذا المخطط.

أولا:أثر المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن ملاحظة تطور معدل النمو الاقتصادي في فترة تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-24)

معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	%5,9	%1,7	%3.4	%2,40	%1,6
سنوات تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2000-2015 ، جوان 2016 ، ص 42.

من خلال الجدول يتضح أن معدل النمو الاقتصادي في فترة تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي شهد تذبذبا مستمرا فبعدما كان 5,9 % سنة 2005 انخفض بشكل كبير ومفاجئ سنة 2006 ليصل إلى 1,7 % ، في حين وصل سنة 2008 إلى 2,40% و سنة 2009 إلى 1,6 %.

ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو الذي رافق تنفيذ المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو المحروقات إذ قدر ب -2,5% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005[1].

وإذا كان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر ايجابيا نسبيا (3% كمعدل نمو اقتصادي لمجموع 5 سنوات) إلا أنه غير كافي لإحداث نقلة نوعية وانطلاقة اقتصادية حقيقية، مقارنة بالدول المتقدمة أو الدول ذات الاقتصاد الصاعد التي تفوق معدلات نموها أكثر من 7 % سنويا.

ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول أدناه يمكننا أخذ فكرة عن أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في القيمة الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة تطبيق مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (2-25)

مساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر 2006-2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009
اجمالي الناتج الداخلي(مليار دج)	**8514,8**	**9366,6**	**11090,0**	**10034,3**
المحروقات	3882,2	4089,3	4997,6	3109,1
الفلاحة	641,3	708,1	727,4	931,3
صناعة المنتوجات المعملية	449,5	479,8	519,5	537,1
بناء والأشغال العمومية	674,3	825,1	956,7	1094,8
خدمات خارج الادارة العمومية	1698,1	1933,2	2147,0	2384,6
خدمات الادارة العمومية	677,9	798,7	1087,9	1225,6

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور النقدي والمالي للجزائر لسنة 2010، ص 204.

[1] فطيمة حاجي ، **سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا** . عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2017، ص86.

أ- قطاع المحروقات

يتبين من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات في مساهمته في القيمة الكلية للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 45,6 % سنة 2006، 43,7 سنة 2007 مواصلا الهيمنة على جميع القطاعات الاقتصادية لباقي السنوات (45,1 % و 31,0 %) لكل من سنة 2008 و 2009 على التوالي، وهذا راجع بالأساس للاعتماد الكبير على المحروقات في بنية الاقتصاد الجزائري رغم محاولة السلطات العمومية دعم باقي القطاعات الاقتصادية في المخططات التنموية بهدف التقليل على الأقل من التبعية المفرطة للمحروقات، والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الحيوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

ب - القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات

هيمن قطاع الخدمات على باقي القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية بنسبة تراوحت ما بين19,9% سنة 2006 و23,8% سنة 2009 من قيمة الكلية للناتج المحلي الاجمالي، يليه قطاع الاشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة إجمالية تراوحت بين 19,9 % و 20,6% خلال سنتي 2006 و2007 وإرتفعت إلى 23,8 % سنة 2008، بالمقابل نجد أن كلا من قطاع الصناعة والفلاحة لم تتجاوز قيمة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي 15% معا في كل سنوات تطبيق مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهذا راجع لضعف التخصيص المالي لهذه القطاعات في مخططات التنمية، حيث لم يتعدى 8 % من مجموع 55 مليار دولار (ضمن مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي) لمحور التنمية الاقتصادية المتضمن كلا من قطاع الصناعة والفلاحة.

تراوحت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة خلال سنتي 2006 و2007 ما بين 7,5 % و 7,6 % ثم شهدت إنخفاضا طفيفا سنة 2008 بنسبة 6,6 % ثم ارتفعت إلى 9,3 % سنة 2009 (حسب الجدول السابق المتعلق بمساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي) بالرغم من أن قطاع الفلاحة خصص له مبلغ قدر 312 مليار دج في المخطط التكميلي لدعم النمو .

قطاع الصناعة هو الآخر تعد مساهمته ضعيفة في القيمة الكلية للناتج المحلي الاجمالي فقد تراوحت نسبة مساهمته 5,3 % سنة 2006 5,1 % سنة 2007 وانخفضت إلى 4,7 % سنة

2008 ثم شهدت ارتفاع طفيفا لم يتعدى 5,7 %، وهذا راجع لتهميش قطاع الصناعة من طرف السلطات العمومية حيث خصص له مبلغ زهيد لم يتعدى 18 مليار دينار جزائري في المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي رصد له مبلغ ضخم قدر ب 4202,7 **مليار دج.**

ثالثا: وضعية الميزان التجاري خلال فترة تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يعبر الميزان التجاري عن وضعية الاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته الحقيقية، فهو عبارة عن مقياس لمدى انتاجية الاقتصاد وتلبيته لطلب الداخلي، وقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا اعتمادا على بيانات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات للقطاعين الصناعي والفلاحي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-26)

قيمة الصادرات والواردات في الجزائر خلال فترة 2006-2009

الوحدة: بملايين الدولارات الامريكية

السنوات	2006	2007	2008	2009
مجموع الصادرات	54741	60590	78590	45186
صادرات المحروقات	53608	59605	77194	44415
الواردات	20681	26348	37993	37403

المصدر:من إعداد الباحث بناء: على التقرير السنوي حول التطور النقدي والمالي للجزائر، بنك الجزائر، سنة 2010، ص 220.

من خلال الجدول نلاحظ هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 98 % وهذا راجع إلى الاعتماد المفرط على مداخيل المحروقات في الاقتصاد وهذا ما يبينه الميزان التجاري.

حتى الانخفاض العام للصادرات الجزائرية سنة 2009 راجع إلى انخفاض سعر النفط إلى 61 دولار للبرميل[1]، لأن الصادرات الجزائرية تهيمن عليها المحروقات التي تتأثر بتقلبات السعر في الأسواق الدولية.

كما أن بيانات الميزان التجاري تشير إلى ضعف الانتاج السلعى في المجالين الصناعي والزراعي في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، فهي لم تتعد في أحسن الأحوال 1,40 مليار دولار أمريكي سنة 2008، نفس الملاحظة لبقية السنوات المتعلقة بتطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو، مقارنة بحجم فاتورة الاستيراد التي تتراوح مابين 20 إلى 38 مليار دولار أمريكي، والتي لا يمكن للصادرات خارج المحروقات أن تغطيها لوحدها.

رغم إبرام الجزائر لعدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول تحرير التجارة الخارجية إلا أن الصادرات النفطية لازالت تفوق 95% ولم تنجح الجزائر في رهان التنويع الاقتصادي بالرغم من المجهود المبذول من دعم فلاحي وإنشاء صناديق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لسوء توجيه الدعم وغياب الرقابة وكذا الاهتمام بالمؤسسات الخدماتية على حساب المؤسسات الانتاجية والصناعية[2].

فغياب الرؤية الواضحة في توجيه الشباب أصحاب المشاريع ضمن الوكالة الوطنية لدعم الشباب ضمن ما يخدم حقيقة الاقتصاد الوطني، جعل من هذه المشاريع تأخذ الطابع الخدماتي على حساب المشاريع الانتاجية التي يمكن الاستفادة منها في التصدير وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاولة التنويع الاقتصادي، في إطار التوجه الرأسمالي وانسحاب الدولة من خلق مشاريع اقتصادية وتملكها لوسائل الإنتاج إضافة إلى نقص الخبرة وعدم التحكم في التكنولوجيا وعدم توفير بيئة محفزة فعلا للاستثمار الأجنبي نظرا لتعقد المشاكل مثل البيروقراطية وعدم حل المشاكل المرتبطة بالعقار الفلاحي والصناعي وهذا ما أدى الى بروز إختلالات كبيرة في إنتاجية الاقتصاد الجزائري الذي يعانى من التبعية المفرطة للمحروقات كمورد أساسي يمول خزينة الدولة.

[1] بلال بوجمعة ، ملوك عثمان "تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر الفترة 2001-2016 " **مجلة الحوار الفكري**، جامعة أحمد دراية أدرار ، العدد 12، 2016، ص 158.

[2] عمر شتاتحة ، أحمد عبد الحفيظي ، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية، الجزائر أنموذجا ". **مجلة البديل الاقتصادي** ، العدد الثالث ، (ب، ت،ن)، ص 159.

رابعا: وضعية المديونية في الجزائر 2005-2009

أثقلت المديونية الخارجية الوضعية الاقتصادية للجزائر في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الالفية الجديدة، وقد سعت الجزائر للتخلص من حجم المديونية الخارجية عبر الاعتماد على سياسة التوسع في الانفاق العام، كحل لتحريك عجلة الاقتصاد وقد ترجمت هذه النظرة الاقتصادية عمليا في مختلف مخططات الانعاش الاقتصادي، وسنحاول دراسة تطور حجم المديونية الخارجية، كمؤشر على التحسن الاقتصادي العام في الجزائر.

الجدول رقم (2-27)

تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر 2006- 2009

الوحدة: بملايير الدولارات الامريكية

السنوات	2006	2007	2008	2009
القروض المتعددة الأطراف	0,402	0,226	0,010	0,010
القروض الثنائية	3,894	3,851	3,284	3,057
القروض المالية	0,636	0,696	0,879	0,733
القروض التجارية الغير مؤمنة	0,030	0,016	0,006	0,0021
القروض التي أعيدت جدولتها	00	00	00	00
مجموع المديونية الخارجية	**5,612**	**5,606**	**5,586**	**5,413**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2010، المرجع السابق، ص222.

من خلال الجدول نلاحظ أن المديونية الخارجية عرفت انخفاضا مستمرا في كل سنوات تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهذا راجع لارتفاع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، المتعلقة بالمحروقات كمورد أساسي والذي ارتفع سعره في الأسواق الدولية في تلك الفترة الزمنية وهذا ما مكن من تسديد التدريجي للديون الخارجية بكل أنواعها، وعدم اللجوء إليها مرة أخرى.

منذ سنة 2002 أصبحت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة تفوق حجم المديونية مما أتاح لها إمكانية الايفاء بالتزامات المديونية الخارجية[1]، لكن رغم تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري من ناحية إنخفاض المديونية الخارجية والقدرة النسبية على تسديدها، وإرتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة، إلا أن هذه المؤشرات الايجابية مرتبطة بعامل واحد فقط وهو "ارتفاع مداخيل المحروقات"، ولا يعبر عن تحسن الانتاج الوطني الذي لا يزال غير كافي كما أن الإعتماد على مورد الواحد (المحروقات) قد يسبب مشاكل اقتصادية عديدة في المدى الطويل فهو معرض لتقلبات المفاجئة لسعر النفط في الاسواق الدولية، لأسباب تجارية وسياسية وأمنية مما يهدد استقرار الاقتصاد الجزائري، وهذا ما حدث في أواخر سنة 2014 أين انخفض سعر البترول في الاسواق الدولية مما جعل احتياطي الصرف الأجنبي يتآكل وهذا ما يؤثر سلبا على قدرة الجزائر في تغطية فاتورة الاستيراد وتدهور العملة الوطنية والدخول في اجراءات تقشفية تجعل الاقتصاد الوطني يعاني من انكماش اقتصادي خطير يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائر.

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

ركز المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وسنحاول في هذا المطلب الوقوف على أثر المخطط التكميلي على الجانب الاجتماعي للتنمية الذي يرتبط بمستوى تحسن حالة الفرد الجزائري من حيث الدخل ومستوى الصحة والتعليم ومدى انخفاض الفقر في المجتمع، وأهم مؤشرات التنمية الاجتماعية.

أولا: مستوى البطالة

تعبر نسبة البطالة عن الحالة الاجتماعية للسكان، خاصة وأن الشعب الجزائري عانى من تفشي البطالة بنسب عالية خلال فترة نهاية التسعينيات وبداية الألفية، بسبب المشاكل الاقتصادية الكثيرة التي تعرضت لها البلاد من أثار سلبية لتطبيق سياسات التكييف والتثبيت الهيكلي وما نتج عنها من غلق للمصانع والانسحاب التدريجي للدولة من ملكية وسائل الإنتاج قصد الدخول في نظام اقتصاد

[1] عبد العزيز بوكار " المديونية الخارجية الجزائرية والتخصص الدولي ". **مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، العدد 18، (ب ت ن)، ص 464.

السوق، ومع ذلك حاولت السلطات العمومية التخفيف من حدة البطالة عبر إتباع سياسات عامة تهدف إلى زيادة الانفاق العام في شكل خطة تنموية تضم كافة القطاعات، وسنحاول معرفة أثر المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على مستوى البطالة.

الجدول رقم (2-28)

معدل البطالة في الجزائر 2005-2009

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	% 15,3	% 12,3	% 13,8	% 11,3	% 10,2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011 ، جوان 2013، ص 69.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة كانت مرتفعة سنة 2005 حيث وصلت إلى 15,3 % لكنها بعد ذلك أخذت في التراجع فوصلت إلى 11,3% و 10,2% سنة 2008 و2009 على التوالي، ويرجع ذلك إلى تحسن الوضعية الاقتصادية الناجمة عن سياسات الانفاق العام التي اتبعتها السلطات العمومية والتي ساهمت في تراجع البطالة إلى 5 نقاط في نهاية تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ولكن رغم إنخفاض نسبة البطالة إلا انها لا تزال مرتفعة نسبيا فهي تفوق 10%.

حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت في تقليص نسبة البطالة أهمها تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق عدة ورشات وكذا تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، إضافة إلى البرامج الخاصة (برامج الجنوب والهضاب العليا) التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية، وتحسن مستوى الإستثمار ونتائج مؤسسات التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات[1].

[1] فريدة شلوف ،" واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر، الأسباب والتحديات ". **مجلة الباحث الاجتماعي** ، العدد 13 ، سنة 2017، ص 446.

ويعود الفضل أيضا لقطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية في تخفيض نسبة البطالة في إطار المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الذي ساهم في عودة الانتعاش الاقتصادي، رغم إرتفاع قيمة الواردات بشكل كبير (من 19,8 مليار دولار سنة 2005 إلى 37,9 مليار دولار سنة 2008) نظرا لضعف الجهاز الانتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي المتزايد[1].

إن تراجع الانتاجية في القطاع الفلاحي والصناعي وضعف مساهمته في النمو الاقتصادي انعكس سلبا على قدرته في توظيف اليد العاملة المؤهلة والبسيطة على حد سواء مما جعلها تتجه نحو القطاع الخدماتي وهو في غالبه غير منظم، يدخل في إطار الاقتصاد الموازي وهو ما يبين عمق الاختلالات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروة بشرية كبيرة تحتاج إلى بيئة اقتصادية نشطة تستطيع امتصاص البطالة من خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني.

ثانيا: مستوى الفقر

يعتبر مستوى الفقر من بين أهم مؤشرات التنمية البشرية وسنحاول تبيان أثر مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر، من خلال بعض المؤشرات التي تتعلق بنسبة دخل الأفراد ومستوى الفقر، وذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-29)

نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من مجموع السكان 2005-2009

السنوات	2005	2008	2009
نسبة الافراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من مجموع السكان	% 0,6	%0,5	%0,5

المصدر *: Le Gouvernement Algérien 2 Eme rapport national sur les objectifs du millénaires pour le développement ,septembre 2010,p24.*

[1] رابحي بوعبد الله ، " مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014 ". **مجلة المعارف** ، العدد 19، ديسمبر 2015، ص-ص 292-293.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاضا طفيفا في نسبة الفقراء حسب التقرير الوطني حول أهداف الالفية للتنمية التي أعدته الحكومة الجزائرية سنة 2010، وهذا راجع لتحسن الظروف الاقتصادية خلال سنوات تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 إذ انخفضت نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من مجموع السكان من 0,6 % سنة 2005 إلى 0,5% سنة 2009، وذلك بالاعتماد على مؤشر 1 دولار كدخل فردي لليوم الواحد.

ثالثا : مستوى القدرة الشرائية

تعبر القدرة الشرائية للمواطن عن المستوى الذي وصلت إليه الدولة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وقد تم اعتماد هذا المؤشر الهام من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموجودة في غالبية تقاريرها السنوية ، وسنحاول معرفة تطور مستوى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في أوقات مختلفة ومقارنتها ببعضها البعض ، كما أخذنا كذلك مؤشر القدرة الشرائية للمواطن الامريكي كعينة من الدول ذات التنمية البشرية " المرتفعة جدا" بهدف المقارنة، من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-30)

معامل القدرة الشرائية في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 2004-2009

السنوات	2004	2005	2007	2009
القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بالدولار الأمريكي	6,603	7,062	7,740	/
القدرة الشرائية للمواطن الأمريكي بالدولار	39,676	41,890	45,592	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنوات كل من 2004،2005، 2009.

من خلال الجدول نلاحظ أن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري قد تحسنت تدريجيا خلال الخمس سنوات وهذا راجع إلى تحسن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وما صاحبه من زيادة في أجور العمال خلال هذه السنوات، غير أنها تبدو ضعيفة جدا مقارنة بالقدرة الشرائية للمواطن الأمريكي، الذي يصنف حسب هذا التقرير ضمن البلدان ذات "التنمية المرتفعة جدا ".

رابعا: مستوى التنمية البشرية في الجزائر 2005-2009

يمكن ملاحظة تطور مستوى التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة تطبيق النخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-31)

مستوى التنمية البشرية في الجزائر 2004-2009

السنوات	2004	2005	2006	2009
قيمة دليل التنمية البشرية	0,728	0,733	0,749	/
ترتيب الجزائر من أصل 169 دولة	102 ، تنمية متوسطة	104 تنمية متوسطة	104 تنمية متوسطة	104 تنمية متوسطة
دليل التعليم	0,71	0,711	0,748	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنوات كل من 2004،2005، 2009.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية يمتاز بتحسن طفيف وهذا راجع للارتفاع النسبي لمستوى المعيشة ولهذا نجد أن هذه المؤشرات تتحسن تدريجيا، بفضل تنفيذ المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، الذي ركز على دعم التنمية البشرية حيث تم تخصيص 45,5 % من المبلغ الكلي للمخطط التكملي لمحور تحسين ظروف معيشة السكان وهذا ما أدى إلى التحسين التدريجي لمؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

خامسا: مستوى الصحة

يعتبر مستوى الصحة من أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية، فلا يمكن تصور تنمية من دون وجود منظومة صحية تضمن التكفل اللازم بالمواطن، وسنحاول دراسة تطور قطاع الصحة في الجزائر خلال فترة تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 من حيث نمو الهياكل الصحية (مستشفيات ، مراكز صحية ...الخ) وتوفر الموارد البشرية اللازمة لتقديم الخدمات الصحية للمواطن.

أ- تطور الهياكل الصحية في الجزائر

يمكن ملاحظة تطور المؤسسات الاستشفائية والصحية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-32)

تطور الهياكل الصحية في الجزائر 2005-2009

المنشآت الصحية	2005	2006	2007	2008	2009
- مؤسسة استشفائية عامة	.....	....	/	190	192
- مراكز استشفائية جامعية (م.ا.ج)	.....	13		13	13
- مؤسسات استشفائية متخصصة (م.ا.م)	.....	36		57	61
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	/	/	/	271	271
عيادات متعددة الخدمات	516	520	/	1419	1436
قاعات العلاج	4628	4684	/	5077	5258
دور الولادة	.....	476	/	504	521
مراكز طبية اجتماعية (م.ط.ا)	.....	592	/	611	614
مختبرات النظافة الولائية	.....	46	/	50	50

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011 ، جوان 2013، ص 112.

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسات الصحية في الجزائر ازداد عددها بشكل ملحوظ خاصة قاعات العلاج والمؤسسات العمومية الصحية الجوارية والعيادات المتعددة الخدمات ودور الولادة وغيرها من المؤسسات الصحية، وهذه الزيادة الكمية في عدد المستشفيات راجعة إلى اهتمام السلطات العمومية بالمنشآت القاعدية الصحية، أما بالنسبة لتطور الموارد البشرية في قطاع الصحة، فيمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-33)

تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأطباء(العامون والمتخصصون)	/	39459	/	47995	52071
عدد السكان لكل طبيب	/	849	/	721	677
عدد الصيادلة	/	7267	/	8019	8503
عدد السكان لكل صيدلي	/	4607	/	4314	4148
عدد أطباء الأسنان	/	9648	/	10649	11135
عدد السكان لكل طبيب أسنان	/	3457	/	3248	3167

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011 ، جوان 2013، ص 108-109-110.

يتضح من الجدول السابق أن عدد الاطباء والصيادلة وأطباء الأسنان في تزايد مستمر، بزيادة تقارب الألف طبيب كل عام، وحسب المنظمة العالمية للصحة فإنه لا يوجد أي معيار ذهبي لتقدير مدى كفاية القوى العاملة الصحية النشطة، ومع ذلك تقدر منظمة الصحة العالمية أن البلدان التي لديها أقل من 23 عاملا في الرعاية الصحية (مابين طبيب وممرض وقابلة) لكل 10000 نسمة من السكان لن تتمكن على الأرجح من تحقيق معدلات التغطية الوافية للرعاية الصحية الأولية، حسب الأهداف الانمائية للألفية[1].

فالمنظومة الصحية المتكاملة والفعالة هي التي تضمن الرعاية الصحية المثلى للمواطن، فتحسن الأرقام الدالة على تطور القوى العاملة في القطاع الصحى (على الرغم من أهميتها) إلا أنها غير كافية لوحدها فالإطار القانوني المنظم لقطاع الصحة ونظام أجور العمال...الخ كلها عوامل تساهم في تحسن أو تراجع الخدمات الصحية.

[1] منظمة الصحة العالمية ، **الاحصاءات الصحية العالمية لسنة 2009**، ص 95.

سادسا مستوى التعليم

يعبر الاهتمام بالتعليم عن مدى الرقي الاجتماعي الذي وصل إليه البلد، فالتعليم هو أساس تحقيق التنمية البشرية وضمان مستقبلها، كما أنه يساهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وسنحاول معرفة مدى تطور قطاع التعليم في الجزائر خلال فترة تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

جدول رقم (2-34)

تطور المنشآت التعليمية 2005-2009

السنوات	الفترة من 2005 إلى 2009
الابتدائيات	1800
الاكماليات	1013
الثانويات	379
مراكز التكوين المهني	103

المصدر : مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010

يتضح من خلال الجدول زيادة معتبرة في منشآت التعليمية المختلفة فقد تم إنشاء 1800 ابتدائية جديدة و 1013 إكمالية جديدة والعديد من مراكز التكوين المهني والثانويات خلال فترة تطبيق المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهذا ما يعبر عن جهود السلطات العمومية في تشييد المنشآت التعليمية، التي لها أهمية بالغة في تحسن المستوى التعليمي في الجزائر، قطاع التعليم العالي هو الأخر كان له نصيب في المخطط التكميلي لدعم النمو والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-35)

تطور مؤسسات التعليم العالي 2006-2009

السنوات	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009
الجامعات	26	26	33	35
المراكز الجامعية	16	16	12	13
المدارس الوطنية العليا	-	-	11	14

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات متاح في www.ons.dz تاريخ الإطلاع: 12-04-2018

نلاحظ أن عدد المراكز الجامعية ازداد هو الأخر في الفترة ما بين 2005 إلى 2010 من 16 مركز جامعي إلى 22 مركز، كما تم انشاء 9 جامعات جديدة خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2005 هذا فيما يتعلق الهياكل أما بخوص تطور الموارد البشرية في قطاع التربية والتعليم فالجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-36)

تطور الموارد البشرية في قطاع التعليم 2005-2009

السنوات	2005	2009
معلم الابتدائي	171402	143041
استاذ التعليم المتوسط	109578	138559
استاذ التعليم الثانوي	62330	69549

المصدر: من اعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011 ، جوان 2013، ص 117.

شهد قطاع التربية والتعليم زيادة معتبرة في عدد الموارد البشرية خاصة أساتذة التعليم الثانوي وأساتذة التعليم المتوسط وهذا راجع للهياكل التربوية جديدة المنشأة والتي احتاجت إلى موارد بشرية مؤهلة لتقديم الخدمات التعليمية الضرورية، في إطار المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، الذي رصد أموال هامة لقطاع التربية والتعليم.

أما تطور الموارد البشرية في قطاع التعليم العالي فيمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم (2-37)

تطور الموارد البشرية في قطاع التعليم العالي 2004-2009

السنوات	2003/2004	2008/2009
أستاذ التعليم العالي professeur	6 % من مجموع الأساتذة	7 % من مجموع الأساتذة
أستاذ محاضر maitre de conférence	% 10	% 12
أستاذ مساعد maitre assistant	% 78	% 78
مساعد assistant	% 5	% 2
أستاذ مهندس enseignant ingénieur	% 1	% 0
المجموع الكلي للأساتذة effectif total	20769	31703
نسبة التأطير taux d'encadrement	28,4	30

المصدر : Rapport national sur le développement humain 2013-2014 ,CNES, p70.

يبين الجدول أعلاه إرتفاع عدد الاساتذة المؤطرين في قطاع التعليم العالي كميا ونوعيا من السنة الدراسية 2004-2003 إلى سنة 2009-2008 وهذا راجع لتوفر المورد البشري المؤهل والاعتماد التدريجي على الرتب العلمية العليا في تكوين الطلبة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التأطير تدريجيا وهذا راجع لبناء مراكز جامعية وجامعات جديدة في إطار المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى الرفع من عدد الأساتذة الجامعيين لضمان حسن سير مؤسسات التعليم العالي.

ثامنا : مستوى تطور البنى التحتية

اهتمت السلطات العمومية في الجزائر بتطوير البنى التحتية عبر تخصيص مبالغ هامة في كل من المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ومخطط الانعاش الاقتصادي، لما له من أهمية في تحسين معيشة السكان والرقي بالخدمات المقدمة لهم من حيث التزود بالمياه الصالحة للشرب وتوفر شبكة صرف صحي كافية لتوسع العمراني الذي عرفته الجزائر، وتوفر شبكة نقل قوية تضمن تنقل المواطنين ومختلف السلع لتنشيط حركة التجارة، ويمكن ملاحظة أهم ما تم انجازه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-38)

نسبة الانجاز في قطاع الموارد المائية في الجزائر1999-2010

السنوات	1999	2010
السدود	47 سد	66 سد
نسبة الربط بشبكة الماء الشروب	% 78	%93
نسبة الربط بقنوات الصرف المياه	%72	%86

المصدر: مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010

الجدول رقم (2-39)

تطور شبكة النقل من سنة 2005 - 2009

السنوات	2005	2009
شبكة الطرقات الوطنية	28275 كلم	29107 كلم
شبكة الطرقات الولائية	23926 كلم	/
شبكة السكك الحديدية	3572 كلم	3766 كلم

المصدر: من اعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011 ، جوان 2013، ص 206-208.

من خلال الجداول السابقة نلاحظ تطور ملحوظ للبنى التحتية في الجزائر وهذا راجع لتخصيص مبالغ كبيرة في إطار المخططات التنموية الخماسية لمجال البنى التحتية، التي عرفت زيادة بفضل سياسة الانفاق العام، التي ركزت على بناء المنشآت العمومية والبنى التحتية، بهدف تحقيق التنمية الشاملة، فقد تم تخصيص مبلغ ضخم يقدر ب 1703,1 مليار دينار جزائري لتطوير الهياكل القاعدية ما يمثل 40,5 % من مجموع الأموال الكلية المرصودة لمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وقد منحت الأولوية ضمن محور تطوير الهياكل القاعدية لقطاع النقل والأشغال العمومية بمبلغ قدر بـ 1300 مليار دج، ثم قطاع المياه ب 393 مليار دج وهو ما أدى إلى زيادة في مشاريع البنية التحتية.

خاتمة الفصل

نستنتج أن التخطيط التنموي في الجزائر من 2001 إلى 2009 على العموم حقق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الكلية للاقتصاد وتخلص بذلك البلد من الانكماش الاقتصادي الذي كان يعاني منه في سنوات التسعينيات، كما تم تسديد المديونية الخارجية الضخمة التي كانت تثقل كاهل الجزائر، وانعكس ذلك كله على الجانب الاجتماعي أيضا أين تحسنت بعض مؤشرات التنمية البشرية تدريجيا بفضل هذه المخططات التنموية، التي ركزت على تحسين التنمية البشرية بتخصيصات مالية معتبرة في كل من مخطط الانعاش الاقتصادي والمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى زيادة في المنشآت القاعدية من مدارس، مستشفيات، سكنات...إلخ

غير أن هذا التحسن في عمومه لم يغير في بنية الاقتصاد الجزائري الذي بقي رهين قطاع المحروقات في مقابل القطاعات الاقتصادية الأخرى التي رغم تحسنها نسبيا إلا انها لم تكن في المستوى الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يتحرر من التبعية للنفط.

الفصـــــل الثالث

دور المخطط الخماسي 2010-2014

في تحقيق التنمية الإقتصادية

تمهيد

يعتبر المخطط الخماسي 2010-2014 من أضخم المخططات التنموية التي طبقتها السلطات العمومية منذ 2001 وهذا بالنظر إلى الغلاف المالي المخصص والمقدرة ب 286 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم مقارنة بباقي المخططات التنموية، وهذا المخطط جاء كمكل لمسار التخطيط الذي هدف إلى إعادة الاعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية اتسمت بالاستقرار.

ونحاول في هذا الفصل دراسة المخطط الخماسي 2010-2014 كدراسة حالة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغية تقييمه والوقوف على أهم نتائجه المحققة من خلال تحليل مقاصده ومضامينه وعلاقة محاوره الأساسية ببعضها البعض وعلاقته بالمخططات التنموية السابقة له، عبر المقارنة التي تتعلق بالأهداف المسطرة وأولويات كل مخطط لتبيين استمرارية السياسات أو تحولها، وعلاقتها بالأوضاع السياسية السائد وانعكاس كل ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014

يتعرض هذا المبحث إلى المخطط الخماسي 2010-2014 من عدة جوانب منها ما يتعلق بالظروف العامة المحيطة بصنعه، ومنها ما يتعرض لأهدافه المسطرة والمبالغ المالية المرصودة لتحقيقها وهذا كله بغية التعرف على مضامين المخطط قصد تقييمه في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: الظروف المحيطة بصنع المخطط الخماسي 2010-2014

يعتبر المخطط الخماسي 2010-2014 من أهم المخططات التنموية التي طبقتها السلطات العمومية منذ 2001، وسنحاول هنا إبراز أهم أسباب صنعه والظروف المحيطة به بغية فهم الخلفيات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى اعتماد مخطط خماسي جديد، وهذا عبر النقاط التالية:

أ- المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 جاء مكملا للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

من بين أهم الأسباب التي دعت السلطات العمومية لصنع مخطط خماسي جديد، هو إكمال ما جاء به المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي لم يتم إنجاز كل أهدافه لأسباب مالية تتعلق بعدم الكفاية المالية للمشاريع البنية التحتية التي تتطلب ميزانية أكبر مما تم رصده من أغلفة مالية، وهذا ما يدل على ضعف التقدير المالي الحقيقي للمشاريع العمومية التي تم إطلاقها.

قسم المخطط الخماسي 2010-2014 إلى جزئين رئيسيين وهما" ***استكمال المشاريع الكبرى***" الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري (ما يعادل 130 مليار دولار) " ***وإطلاق مشاريع جديدة*** " بمبلغ 11534 مليار دج (مايعادل 156 مليار دولار)[1]، وهذا ما يبين التكامل والترابط بين المخططات التنموية المختلفة، من حيث وحدة المرجعية في بناء السياسات العمومية، غير أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تبرير العجز المالي لمخطط معين ودمجه بمخطط جديد مما قد يؤثر على حسن سير المخطط الجديد ويقلل من القدرة على تقييم المشاريع والمخططات التي تتجاوز الزمن المحدد لها والقيمة المالية المرصودة لها، كما حدث في ظروف إنشاء المخطط الخماسي 2010-2014.

ب- الاستقرار السياسي والأمني

إن من أهم الأسباب الداعية كذلك لصنع مخطط خماسي جديد، هو الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر نسبيا خاصة بعد إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة في 09 أفريل 2009، وهو ما مكن النظام السياسي الجزائري من الإستمرار في إنتاج نفس السياسات التي يعد مصدرها الأساسي هو" **برنامج رئيس الجمهورية** " الذي انتخب عليه الشعب الجزائري.

أكد الوزير الأول أحمد أويحي في عرضه لبيان السياسة العامة على البرلمان في خريف 2010 على إلتزام الحكومة بتنفيذ برنامج الرئيس من خلال مختلف المخططات الخماسية المستمدة منه وذلك في قوله : << *...يتميز بيان السياسة العامة للحكومة المعروض عليكم هذه السنة، بكونه يخص*

[1] **مجلة مجلس الامة** ، العدد 43، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، جويلية 2010، ص4.

مرحلة تمثل همزة وصل بين إستكمال برنامج خماسي، حتى لا نقول عشرية كاملة من البناء والتشييد من جهة والشروع من جهة أخرى في برنامج أخر للإستثمارات العمومية يمتد من 2010 إلى 2014....>>[1].

فالتزام الحكومة بتنفيذ المخطط الخماسي الجديد نابع من طبيعة النظام السياسي الجزائري المبنى على هيمنة منصب رئيس الجمهورية في صنع السياسات العامة، التي تكون مستمدة من برنامجه الرئاسي الذي عرضه على الشعب خلال فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 وهذا ما برر التكامل بين المخططات التنموية المختلفة فهي تعبر عن مرجعية واحدة.

كما أن الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة (من سنة 2000 إلى 2010)، نتيجة تطبيق سياسة المصالحة الوطنية ساهم بشكل كبير في استقرار الحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر، وهذا ما أدى إلى استمرار الحكومة في نفس السياسة المتعلقة بصنع المشاريع والمخططات التنموية، في إطار ديناميكية إعادة التعمير والبناء.

ج- الظروف الدولية السائدة عند صنع المخطط الخماسي 2010-2014

عرف العالم المتقدم أزمة اقتصادية كبيرة في سنة 2008، أثرت على اقتصاديات الدول النامية أيضا نتيجة ما يعرف بأزمة الرهن العقاري في أمريكا والتي أدت إلى انكماش اقتصادي كبير في معظم الدول المتقدمة المرتبطة ببعضها ماليا واقتصاديا بفعل العولمة الاقتصادية بكل أدواتها من شركات متعددة الجنسيات وبورصات عالمية تمكن من تسهيل تدفق الاموال والاستثمارات عبر دول العالم وهذا ما أدى إلى الانتشار الواسع للأزمة الاقتصادية.

رغم كل هذا بقيت أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفضل توفر الجزائر على إحتياطات صرف كبيرة والتسديد المسبق للمديونية الخارجية، بالإضافة إلى عدم وجود الإرتباط قوي بين النظام المالي والمصرفي الجزائري والأسواق والمؤسسات المالية العالمية[2]، وهذا

[1] **مجلة مجلس الامة** ، العدد 44، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، ديسمبر 2010، ص14.
[2] زكي قانة ، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري" . **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، جوان 2011، ص 169.

راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري أكثر بقطاع المحروقات، فالأزمة التي يمكن أن تأثر أكثر هي الأزمة البترولية.

ولهذا فبرغم من الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثار إنكماشية على المستوى الاقتصادي العالمي في سنوات 2008 وما بعدها، إلا أن الجزائر اختارت إكمال وتيرة التنمية بمستوى أعلى مما كان موجودا في السنوات السابقة فقد خصصت للمخطط التنموي الخماسي 2010-2014 ميزانية ضخمة تعد الأكبر حجما منذ سنة 2000 م، وهذا راجع لتوفر الموارد المالية اللازمة لصنع مخطط تنموي خماسي جديد من دون اللجوء للاستدانة الخارجية، وقد أكد رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح أثناء جلسة المصادقة على قانون المالية 2010 في مجلس الأمة على توفر الموارد المالية الضرورية لتنفيذ المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 وذلك بقوله: << ...*فقد ساهم تخلص البلاد من المديونية الخارجية وتقليصها من الديون الداخلية، وأيضا إستغلالها للموارد المالية والمتولدة من تراكمات بقايا الميزانيات المالية بداية من سنة 2000، نقول ساهمت هذه العوامل وغيرها مجتمعة مساهمة فعالة في توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ برامج التنمية المسطر في قانون المالية لسنة 2010...*>>[1].

المطلب الثاني: أهداف المخطط الخماسي 2010-2014

ينقسم المخطط الخماسي 2010-2014 إلى أربعة محاور أساسية تمثل الخطوط العريضة لمضمون هذا المخطط التنموي، وهذه المحاور الكبرى بدورها تنقسم إلى قطاعات اقتصادية واجتماعية محددة، وذلك بتخصيص مالي ضخم قدر بـ 285 مليار دولار ما يقارب 21214 مليار دينار دج وتنقسم القيمة المالية للمخطط الخماسي 2010-2014 إلى جزئين أساسيين وهما:[2]

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 ، بمبلغ 9680 مليار دينار جزائري (130 مليار دولار)
- وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري (أي 155 مليار دولار)

[1] **مجلة مجلس الامة** ، العدد 41، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، جانفي 2010، ص17.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، ص 38.

والجدول أدناه يوضح توزيع القيمة المالية للمخطط الخماسي 2010-2014.

الجدول رقم (3-1)

توزيع القيمة المالية للمخطط الخماسي 2010-2014

المحاور الأربعة المكونة للمخطط الخماسي 2010-2014	المحور 1: تحسين التنمية البشرية	المحور 2: تطوير الهياكل القاعدية و الخدمة العمومية	المحور 3: دعم تنمية الاقتصاد الوطني	المحور 4: برنامج تطوير اقتصاد المعرفة
المبلغ المخصص لكل محور	9264مليار دج	8200 مليار دج	3500 مليار دج	250 مليار دج
النسبة المئوية لكل محور من القيمة الكلية للمخطط الخماسي	% 43,66	% 38,65	% 16,49	% 1,17

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010

يتضح من خلال الجدول أن محور تحسين التنمية البشرية، خصص له المبلغ الأكبر مقارنة ببقية المحاور وهذا بنسبة 43,66 % من القيمة الكلية للمخطط الخماسي، يليه محور تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية بنسبة 38,65 % فيما خصص لمحور دعم تنمية الاقتصاد الوطني نسبة قليلة لا تتعدى 16,49 % رغم أهميته في تطوير الجانب الاقتصادي للبلد وأثره الهام على مستوى معيشة المواطن إلا أنه يحضى بتخصيص مالي مناسب، وقد خصص كذلك المخطط الخماسي 2010-2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري ما يمثل 1,17 % من قيمة المخطط لتطوير اقتصاد المعرفة، ويمكن توضيح مضمون كل محور على حدى من خلال النقاط التالية:

أولا- محور تحسين التنمية البشرية

يعتبر محور تحسين التنمية البشرية أهم محور في المخطط الخماسي إذ استحوذ على أكبر غلاف مالي والمقدر ب 9264 مليار دج وهو ما يمثل 43,66 % من المبلغ الكلي للمخطط وهذا ربما يرجع راجع لاهتمام السلطات العمومية بجانب التنمية البشرية وتطويرها.

ومن بين الأهداف التي كان يطمح المخطط أن يحققها ضمن هذا المحور نجد ما يلي :[1]

- إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (1130 اكمالية ، 840 ثانوية، 3000 مدرسة إبتدائية و1320 مطعم مدرسي.)
- إنجاز ما يقارب 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، 400.000 غرفة لإيواء الطلبة
- إنشاء أزيد من 300 مؤسسة لتكوين والتعليم المهنيين.
- إنجاز أزيد من 1500 هياكل طبية منها:(172 مستشفى عاما ومتخصصا، 50 مركز طبي، 377عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 50 مركز طبي)
- إنجاز 2 مليون مسكن ، 1,2 منهم ستوزع خلال الخطة الخماسية.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220,000 سكن ريفي بالكهرباء
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- إنجاز أكثر 5000 منشأة قاعدية موجهة لشباب والرياضة منها 457 مركب رياضي، 394 قاعة رياضة، 271 قاعة متعددة الرياضات ، 431 مسبحا، 2692 فضاء لعب ، 55 ملعب كرة قدم، 613 دار شباب، 29 مركز للترفيه.

كل هذه الأهداف التي نص عليها المخطط الخماسي 2010-2014 تم ضبطها رقميا عن طريق تحديد عدد المشاريع الواجب انجازها ضمن محور تحسين التنمية البشرية، وتنقسم الأرصدة المالية لهذا المحور على الشكل المبين في الجدول أدناه.

[1] أنظر: بيان مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010، ص 3، وملحق بيان السياسة العامة لسنة 2010 ،**المرجع السابق** ص ص 47، 48.

الجدول رقم (3-2)

التقسيم القطاعي لمحور تحسين التنمية البشرية

مضمون محور تحسين التنمية البشرية									
القطاعات المشكلة للمحور	قطاع السكن	قطاع الموارد المائية	قطاع التربية الوطنية	قطاع التعليم العالي	قطاع الصحة	قطاع الشباب والرياضة	قطاع الطاقة	قطاع التكوين المهني	باقي القطاعات
المبلغ بالمليار بالدينار	3709	2001	852	768	619	380	350	178	407
النسبة المؤوية (%) لكل قطاع	40,36	21,59	9,19	8,29	6,68	4,10	3,77	1,92	4,39

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على :المخطط الخماسي 2010-2014 ، مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، وبيان مجلس الوزراء يوم 24 ماي ، 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع السكن استحوذ على أكثر من 40 % من الأموال المخصصة لمحور تحسين التنمية البشرية، بقيمة 3709 مليار دج، وهذا قصد بناء 2 مليون سكن، يليه في المرتبة الثانية قطاع الموارد المائية بمبلغ 2001 مليار دج، قصد بناء 35 سد جديد وتوفير المياه الصالحة للشرب.

وخصص هذا المحور ما يقارب 40 % من الموارد المالية المتبقية لقطاعات حيوية مثل قطاع التعليم والتعليم العالي وقطاع الصحة والطاقة وكلها مشاريع تهدف لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتطوير الهياكل اللازمة لهذه القطاعات الوزارية.

ثانيا- محور تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية

خصص المخطط الخماسي 2010-2014 لهذا المحور أكثر من 38% من المبلغ الاجمالي بغية تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، في جميع الادارات والمصالح التابعة للدولة.

والجدول أدناه يوضح التقسيم القطاعي لهذا المحور.

الجدول رقم (3-3)

تقسيم القطاعي للمحور تطوير الهياكل القاعدية وتطوير الخدمة العمومية

التقسيم القطاعي لمحور تطوير الهياكل القاعدية وتطوير الخدمة العمومية				
القطاع	قطاع الأشغال العمومية	قطاع النقل	**قطاع الجماعات المحلية، قطاع العدالة، إدارة الضرائب ، قطاع التجارة ، قطاع العمل والتشغيل**	قطاع تهيئة الاقليم
القيمة المالية بالمليار دج	**3100**	**2800**	**1800**	**500**
النسبة المئوية للقطاع	**% 37,80**	**% 34,14**	**%21,95**	**% 6,09**

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على :المخطط الخماسي 2010-2014 ، مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، و بيان مجلس الوزراء يوم 24 ماي ، 2010.

من خلال الجدول يتجلى بوضوح استحواذ قطاعي الأشغال العمومية والنقل على الحصة الكبرى من التخصيص المالي لمحور تطوير الهياكل القاعدية وتطوير الخدمة العمومية، فقد خصص لقطاع الأشغال العمومية 3100 مليار دج، قصد تهيئة كل من الطرق، والسكك الحديدية، وأكثر من 2800 مليار دينار مخصص لقطاع النقل لتحسين النقل الحضري، وإنجاز الترمواي في 14 ولاية، وتحسين هياكل المطارات، بالإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية، وتحسين الخدمة العمومية في الإدارات مثل الجماعات المحلية ومصالح العدالة ...الخ.[1]

إلى جانب هذين القطاعين خصص هذا المحور مبلغ هام قدر ب1800 مليار دج لعدة قطاعات وزارية (الداخلية، العدل، التشغيل، التجارة، الضرائب) بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطن، فيما خصص مبلغ 500 مليار دج لتهيئة الاقليم.

[1] Revue Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, **industrie Algerie** , N°01 , janvier 2011, p 11.

ثالثا - دعم التنمية الاقتصادية

خصص لها ما يقارب 16% من مجموع الموارد لتنمية الاقتصاد الجزائري، فأعطى الأولوية لقطاع الصناعة بمبلغ 2000 مليار دج، في حين خصص المخطط 1000 مليار دج للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 150 مليار دج، وتخصيص مبلغ 350 مليار دج لترقية سياسة التشغيل (عقود ما قبل التشغيل)، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-4)

التقسيم القطاعي لمحور دعم التنمية الاقتصادية

التقسيم القطاعي لمحور دعم التنمية الاقتصادية				
القطاع	التنمية الصناعية	التنمية الفلاحية والريفية	دعم مناصب الشغل (الادماج المهني)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
القيمة المالية بالمليار دج	**2000 مليار دج**	**1000 مليار دج**	**350 مليار دج**	**150 مليار دج**
النسبة المئوية للقطاع	**% 57,14**	**% 28,57**	**% 10**	**% 4,28**

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على :المخطط الخماسي 2010-2014 ، مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، و بيان مجلس الوزراء يوم 24 ماي ، 2010.

رابعا -برنامج تطوير إقتصاد المعرفة

خصص المخطط الخماسي 2010-2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لدعم إقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال في جميع النظم

الوطنية للتعليم والخدمات العمومية[1]، بغية مواكبة التكنولوجيات الحديثة وتعميمها على الإدارة العمومية وهذا ما يتجلى في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-5)

تقسيم القطاعي لمحور تطوير اقتصاد المعرفة

محور تطوير اقتصاد المعرفة (بمبلغ 250 مليار دج)		
المجالات	**دعم البحث العلمي**	**تعميم استخدام تكنولوجيات الجديدة للاتصال**
القيمة المالية بالمليار دج	100 مليار دج	150 مليار دج
النسبة المئوية من المحور	% 40	% 60

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على :المخطط الخماسي 2010-2014 ، مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، و بيان مجلس الوزراء يوم 24 ماي ، 2010.

من خلال الجدول يتضح أن المبلغ قسم إلى قسمين رئيسيين الأول خاص بدعم البحث العلمي ورصد له مبلغ 100 مليار دج أي ما يمثل 40% من قيمة برنامج تطوير إقتصاد المعرفة، والثاني يتعلق بتعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخصص له مبلغ 150 مليار دج أي ما يعادل 60 % من قيمة البرنامج.

[1] Revue Ministère de l'Industrie , op, cit.

المبحث الثاني: تقييم الاستراتيجية التنموية للمخطط الخماسي 2010-2014

بناء على ما جاء في محتوى المخطط الخماسي 2010-2014 يمكننا تقييم الاستراتيجية التنموية لصانع السياسات في الجزائر، وذلك من خلال تحليل الخيار التنموي في المخطط الخماسي 2010-2014 وعلاقة هذا المخطط ببقية المخططات التنموية السابقة له، لفهم مرجعية صانع السياسات العامة وتحليلها من جوانب مختلفة للوقوف على مظاهر استمرارية وتحول السياسات وعلاقتها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المطلب الأول: الخيار التنموي والقطاعات الاستراتيجية في المخطط الخماسي 2010-2014

يتمحور هذا المطلب حول دراسة وتقييم مختلف أبعاد الخيار التنموي التي اعتمد عليها صانع السياسات في ترتيب الأولويات التنموية في المخطط الخماسي 2010-2014، التي هدفت في مجملها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاعتماد على بعض الأطر النظرية المتعلقة بالتخطيط والتنمية وتحليل واقع التجربة التنموية في الجزائر بما تحمله من خصوصيات تميزها عن غيرها من التجارب.

أولا: ترتيب الأولويات في المخطط الخماسي 2010-2014

يعبر حجم التخصيص المالي في محاور المخطط الخماسي 2010-2014 عن الأولويات التي رتبها صانع القرار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تحليل أولويات الخيار التنموي من خلال الجدول الذي يوضح مكونات المخطط التنموي الخماسي على حسب الأولوية.

الجدول رقم (3-6)

ترتيب الأولويات ضمن المخطط الخماسي 2010-2014

المحاور الأربعة المكونة للمخطط الخماسي 2010-2014	الأولوية الأولى: تحسين التنمية البشرية	الأولوية الثانية: تطوير الهياكل القاعدية و الخدمة العمومية	الأولوية الثالثة: دعم تنمية الاقتصاد الوطني	الأولوية الرابعة : برنامج تطوير اقتصاد المعرفة
المبلغ المخصص لكل محور	9264مليار دج	8200 مليار دج	3500 مليار دج	250 مليار دج
أولوية القطاعات لكل محور	قطاع السكن	قطاع الأشغال العمومية	التنمية الصناعية	التكنولوجيا الحديثة للاتصال

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن محور التنمية البشرية هو المحور الذي حاز على غالبية الموارد المالية للمخطط الخماسي، بنسبة فاقت 43 % يليه محور تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية بنسبة فاقت 38 % من القيمة المالية للمخطط الخماسي وإذا ما تم جمع المحور الأول المتعلق بالتنمية البشرية والمحور الثاني المتعلق بتطوير الهياكل القاعدية فإنهما يمثلان 82,31 % من القيمة الكلية للمخطط الخماسي 2010-2014، وهذا ما يبين أن المخطط موجه بصفة مباشرة وكلية لإنشاء مشاريع واستثمارات تتعلق بالبنية التحتية من بناء سكن ومراكز ومؤسسات جديدة تضيف لمخزون الجزائر في مجال المنشآت القاعدية.

غير أن المحور المتعلق بدعم تنمية الاقتصاد الوطني ورغم أهميته (لأنه متكون قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة) التي تعد المفتاح الحقيقي لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن صانع السياسات خصص له موارد مالية قليلة لا تتجاوز 16,49 % من القيمة المالية للمخطط الخماسي.

وجاء المحور الرابع المتعلق ببرنامج تطوير اقتصاد المعرفة في ذيل الترتيب بنسبة 1,7 % من القيمة الكلية للمخطط الخماسي 2010-2014 وهو مبلغ مناسب مع مجال تطوير اقتصاد المعرفة.

ثانيا: درجة الترابطية في المحاور الاساسية للمخطط الخماسي 2010-2014

إن من أهم أسباب نجاح التخطيط التنموي هو وجود عامل " **الترابط**" بين الأجزاء ومكونات الخطة التنموية، لتشكل استراتيجية متكاملة واضحة المعالم والأهداف تسمح بتحقيق التنمية الشاملة ومن خلال المحاور الأربعة المكونة للمخطط التنموي الخماسي 2010-2014 نلاحظ أن المخطط يمتاز "**بالشمولية**" فقد شمل تقريبا جميع القطاعت الوزارية وجميع المجالات التي تتعلق بتحقيق التنمية الوطنية وتحسين معيشة المواطن، غير أن الخيار التنموي لصانع القرار قد فضل القطاعات المتعلقة بإنشاء الهياكل القاعدية الجديدة على باقي المجالات.

كما أن المحاور الأربعة المكونة للمخطط الخماسي 2010-2014 تبدو "**مستقلة عن بعضها البعض**"، فكل محور له مخصص مالي معين وقطاعات وزارية محددة تابعة له، ولا يملك أي ارتباط ببقية المحاور فنجاحه أو فشله لا يؤثر على المحاور الأخرى، وهذا ما يجعل من محاور ومكونات الخطة الخماسية لا تعتمد على بعضها البعض في نجاح مسعى التنمية، فالمخطط الخماسي 2010-2014 مبنى على أساس عمودي فقط، لم يتم ربط عناصره أفقيا بما يساعد على تحقيق الترابط بين أجزاء الخطة.

ثالثا: عدم وضوح الاستراتيجية التنموية في المخطط الخماسي 2010-2014

إن نجاح أي خطة تنموية يتوقف على وضوح وعقلانية الإستراتيجية التنموية التي تم وضعها غير أن المخطط الخماسي 2010-2014 لم تكن استراتيجيته التنموية واضحة المعالم، فعناصره الأساسية (المحاور الأربعة) لم يكن بينها رابط واضح فكل محور مستقل، كما أن المخطط الخماسي يغيب فيه تفاصيل تنفيذ كل محور بدقة ماعدا محور تحسين التنمية البشرية ومحور تطوير الهياكل القاعدية فقد تم تحديد عدد الهياكل والمؤسسات التي يتوجب إنشائها ضمن هذا المخطط، في حين أن المحاور الأخرى يغيب فيها هذا التحديد، وبهذا الشكل تبقى مجرد تقسيم مالي لقطاعات معينة دون تحديد لأهداف المرجوة من هذه المخصصات المالية، وهذا يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية في الاستراتيجية التنموية في المخطط الخماسي 2010-2014 ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-7)

تحليل مكونات المخطط الخماسي 2010-2014

المحاور الأربعة المكونة للمخطط الخماسي 2010-2014	المحور الأول: تحسين التنمية البشرية	المحور الثاني: تطوير الهياكل القاعدية و الخدمة العمومية	المحور الثالث: دعم تنمية الاقتصاد الوطني	المحور الرابع : برنامج تطوير اقتصاد المعرفة
النسبة المئوية لكل محور من القيمة الكلية للمخطط الخماسي	% 43,66	% 38,65	% 16,49	% 1,17
الأولوية الأولى لكل محور	قطاع السكن 40,36% من(المحور الأول	قطاع الأشغال العمومية 37,80% من المحور الثاني	قطاع التنمية الصناعية 57,14% من المحور الثالث	تعميم استخدام تكنولوجيات الجديدة للاتصال 60 % من المحور الرابع
نوع كل محور	اجتماعي	اقتصادي واجتماعي	اقتصادي	اقتصادي اجتماعي
الترابط بين بقية المحاور	مستقل عن بقية المحاور	مستقل عن بقية المحاور	مستقل عن بقية المحاور	مرتبط بالمحور الأول (تحسين التنمية البشرية)
وجود تفاصيل عن تنفيذ المحور	يوجد	يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المخطط الخماسي 2010-2014

على الرغم من أهمية المنشآت القاعدية الجديدة في تحقيق التنمية، إلا أنها غير كافية لوحدها دون وجود استراتيجية تنموية تعتمد على القطاعات المنتجة للثروة تمكن الاقتصاد الجزائري من الاستقلالية الاقتصادية عن قطاع المحروقات الممول الأساسي للتنمية في الجزائر وذلك بوضع قطاع الفلاحة والصناعة في أساس الخطة التنموية عبر ربط كل منهما في إستراتيجية تنموية معينة وهذا ما يغيب في المخطط الخماسي، الذي خصص أموالا كبيرة لدعم المنشآت القاعدية الجديدة على حساب قطاع الفلاحة والصناعة، ودون وجود إستراتيجية تنموية واضحة تمكن من تحقيق إنطلاق التنمية، وتغيير بنية الاقتصاد الجزائري إلى الأفضل، كما قال ديل ماكونكي " إن الخطط أقل أهمية من

التخطيط " [1] فالعبرة في وجود إستراتيجية تنموية تحقق لنا الأهداف المراد تحقيقها، والخطط ما هي إلا ترجمة لتلك الاستراتيجية عمليا.

فالمخطط الخماسي لم يحدد أي تفاصيل عن الدعم المالي المقدم لقطاع الفلاحة والصناعة مقابل تحديد عدد المنشآت القاعدية في المحور الأول والثاني الذين يمثلان أكثر من 82 % من الميزانية العامة للمخطط الخماسي 2010-2014 ، فالمنشآت القاعدية ما هي في النهاية إلا وسيلة مساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن أن تعوض ضرورة تحريك عجلة التنمية القائم على قطاع الفلاحة والصناعة اللذين يمكنهما تغيير بنية الاقتصاد وامتصاص البطالة في المجتمع وتحقيق الوفرة الاقتصادية (توفر السلع والخدمات) التي تساعد على الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني : علاقة المخطط الخماسي 2010-2014 بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

من بين الأبعاد المهمة التي يمكن من خلالها دراسة المخطط الخماسي 2010-2014 ، البعد البيئي أي علاقة هذا المخطط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر في تلك الفترة، قصد محاولة فهم دلالات صنعه في مقابل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للمجتمع، ومدى إشباعه لتطلعات أفراد المجتمع الجزائري، وذلك بالاستعانة ببعض أدوات ومؤشرات تقييم السياسات العامة.

أ- قطاع السكن

حضي قطاع السكن بمكانة هامة ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 حيث خصص له 3709 مليار دج وهو ما يمثل 40,36 % من المحور الأول للمخطط الخماسي (محور تحسين التنمية البشرية) وهذا قصد بناء 2 مليون وحدة سكنية، وتلبية احتياجات الشعب الجزائري في هذا المجال.

ويعد مشكل السكن من بين أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري، نظرا لتزيد عدد السكان بشكل ملحوظ حيث انتقل عدد السكان في الجزائر من 30,4 مليون نسمة سنة 2000 م إلى

[1] عبد الباري إبراهيم درة ، ناصر محمد سعود جرادات ، **الأساسيات في الإدارة الاستراتيجية منحى نظري وتطبيقي** . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص 20.

35,9 مليون نسمة سنة 2010[1]، مما يستدعى إنشاء وحدات سكنية جديدة تلبي حاجيات المواطن، والتطور المستمر للنمو الديمغرافي.

إن تفاقم أزمة السكن في الجزائر أصبح الشغل الشاغل للمواطن والدولة على حد سواء وأصبح من السهل تحديد مستوى هذا العجز خاصة عندما يتعلق الأمر بربط الطلب على السكن بالقدرة الشرائية للمواطن، إذ أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدماتية إمتص جزء كبيرا من دخل المواطن، مما أدى إلى ضعف الادخار اللازم لشراء سكن لائق، نظرا للارتفاع المتزايد لأسعار السكنات والأراضي المخصصة للبناء[2]، وهذا ما يدل على أن مطلب توفير السكن كان **"مطلبا مجتمعيا بإمتياز"**، نابع من الاحتياج الحقيقي للمجتمع الجزائري، كما أنه في نفس الوقت يعد وسيلة هامة لكسب التأييد الشعبي للنظام السياسي ومخرجاته الاجتماعية، ودعما لخطط وبرامج رئيس الجمهورية ومختلف سياساته لأن قطاع السكن له أهمية كبيرة لدى الرأي العام الجزائري ويساهم بلا شك في نجاح التأييد الشعبي في الحملات الانتخابية فهو يحمل في طياته مكاسب سياسية كبيرة لصانع القرار، وتمكنه من الاستمرارية في نفس نمط السياسات العامة والحصول على عهد انتخابية جديدة في المستقبل.

على الرغم من التقاء كل من مصلحة المجتمع وصانع السياسات العامة في ضرورة حل مشكلة السكن ووضعها في أولوية الأجندة السياسية وترجمة ذلك في تخصيص مالي ضخم ضمن المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 فإن ذلك لا يعني حل أهم مشكلة اجتماعية في الجزائر بل يفتح ذلك عدة إشكلات حقيقية مرتبطة بعلاقة توفر السكن بما يقابله من احتياجات اقتصادية واجتماعية أخرى، تعادل مشكلة السكن أو ربما تكون أكثر أهمية من هذه المشكلة، فضمان الحياة الكريمة للمواطن يتطلب تضافر عدة سياسات عامة تهدف إلى تمكين الفرد من توفير العيش الكريم له ولأفراد أسرته، فإذا كان المواطن قادرا على تلبية حاجياته الأساسية وتحقيق قدر من الرفاهية فإنه بلا شك سيتحمل بنفسه أعباء توفير مسكن، ومن هذا المبدأ نتسائل عن جدوى توفير الدولة الجزائرية وحدات

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة احصائية 1962-2011 ، نشرة 2013 ، ص 33.
[2] رشيد شيخي ، الجلالي سالمي ، " أزمة السكن في الجزائر من منظور بعض الأساتذة – دراسة ميدانية بجامعة لونيسي على البليدة 2 ". **حوليات الجزائر 1**، العدد 32 ، الجزء الأول ، 2018، ص 231.

سكنية لمواطن لا يمكنه توفير بقية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بنفسه، ومنه فإن توفير فرص عمل جديدة، ورفع من القدرة الشرائية للمواطن سيكون حلا أكثر فعالية في تحقيق التنمية البشرية.

ومن بين أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق مسعى السلطات العمومية للقضاء على مشكل السكن ضعف الوصول للعدالة التوزيعية في قطاع السكن لأنه يصعب تمييز الأفراد المحتاجين فعلا للسكنات الاجتماعية، وما يترتب عليه من استغلال لهذه المشاريع بما لا يخدم المواطن الفقير المحتاج فعلا للسكن فضلا عن مشكل العقار في الجزائر وارتفاع سعره، مما يجعل من مشكلة السكن مستمرة.

كما أن البناء المباشر لوحدات سكنية كخيار سياسي من مجموعة خيارات أخرى ممكنة (تأجير سكن بمبلغ رمزي، تخفيض سعر العقار ...إلخ) بالصورة التي صنع بها المخطط الخماسي 2010-2014 بناء (2 مليون وحدة سكنية) قد يترتب عليه أثارا عمرانية وتنظيمية وبيئية سلبية إذا لم يتم متابعة ومرافقة هذه القرارات بسياسات عامة أخرى متزامنة معها فلا يمكن تصور بناء سكنات جديدة دون توفير تهيئة عمرانية حقيقية من توفير مساحات خضراء ومرافق ضرورية للسكن اللائق من (طرق، شبكة صرف صحي، التزويد بالغاز والماء الصالح للشرب، توفير مستشفيات ومدارس جوارية ...إلخ) وقد يكون برنامج إنشاء 2 مليون وحدة سكنية فرصة لإنشاء مدن جديدة تفك الخناق عن المدن الكبرى وتمنح السلطات العمومية فرصة أكبر للقيام بالتهيئة العمرانية الضرورية في إطار سياسات عامة متكاملة ومنسجمة مع بعضها البعض.

ب- الإستثمار في تشييد المنشآت القاعدية:

إن أهم ما يميز المخطط الخماسي 2010-2014 تركيزه على بناء وتشيد منشآت قاعدية متنوعة، تعكس رغبة صانع القرار الرامية إلى التوسع في الانفاق العام لصالح مشاريع عمومية، على أمل أن تحرك عجلة التنمية، فقد تضمن المخطط الخماسي عدة مشاريع عمومية لإنشاء منشآت القاعدية جديدة وذلك في المحور الأول المتعلق بتحسين التنمية البشرية والمحور الثاني تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية وهما يمثلان 82,31 % من القيمة المالية الكلية للمخطط التنموي الخماسي

2010-2014.[1] وذلك وفقا للطرح الكينزي المبنى على تدخل الدولة في الاقتصاد لضمان نوع من التوازن بين مبادئ الاقتصاد الحر وهامش تدخل الدولة عبر زيادة الانفاق العام، غير أن الواقع الجزائري يختلف بشكل كبير عن الواقع الأمريكي أو الأوروبي الذي كان يعاني من أزمة الكساد في مختلف السلع نظرا لتطور الآلة الإنتاجية الأوروبية والأمريكية، مما يستدعي تدخل الدولة في الاقتصاد عبر زيادة الانفاق العام من خلال الاستثمار في بناء مشاريع عمومية تؤدي إلى زيادة دخل الأفراد وزيادة توظيف العمال الذين يمكنهم تحريك عجلة الاقتصاد من خلال شراء السلع الكاسدة وهو ما يسمي (بالطلب الفعال) أما الجزائر فهي تعاني من مشكل نقص الإنتاج وضعف الآلة الانتاجية وهو مشكل إقتصادي متناقض تماما مع ما هو موجود في أدبيات النظرية الكينزية التي تحث على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عبر زيادة الإنفاق العام، مما جعل الواقع الاقتصادي في الجزائر يعاني من عدة إختلالات أهمها عدم تمكن التخطيط التنموي من الربط بين الامكانيات المتوفرة وما يجب تطويره فعلا، بالرغم من أهمية المنشآت القاعدية في انطلاق التنمية إلا أنها لا تكفي لوحدها دون ربطها باقتصاد منتج للسلع والخدمات في المجال الصناعي والفلاحي والخدماتي، فهذه المنشآت القاعدية ليست منتجة للثروة في حد ذاتها وإنما هي وسيلة مساعدة لتحقيق التنمية، كما أن تركيز السلطات العمومية في المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 على الاستثمار في المنشآت القاعدية لم يكن مطلبا ملحا من طرف أفراد المجتمع مقارنة بمطالب أخرى كتوفير الشغل للعاطلين عن العمل، وتحسين المستوى المعيشي من رفع للأجور وتقديم تسهيلات للحصول على سكن ورغم ذلك فإن صانع القرار وضع مطلب تطوير الهياكل القاعدية من بناء للمؤسسات عمومية ومدارس وجامعات وتشييد الطرق والسكك الحديدية والسدود...إلخ ضمن أولوياته في الأجندة السياسية، وهذا راجع لاعتقاد صانع القرار في الجزائر أن المجتمع الجزائري بحاجة إلى توفير المزيد من المنشآت العمومية نظرا للنقص المسجل في الاستثمارات العمومية خلال فترة التسعينيات القرن الماضي بسبب الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عانت منها الجزائر والتي أدت إلى تراجع الإنفاق العام لصالح مشاريع الهياكل القاعدية، فحسب الاقتراب المعرفي للكاتب الفرنسي بيار ميلر P.MULLER فإن أولويات السياسة العامة تعبر عن مرجعية صانع القرار، والمصلحة المرجوة منها لا تعارض أفكار المرجعية التي يتبناها مقرر السياسات العامة.

[1] أنظر: المخطط الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

ج) الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014

شهدت الجزائر عدة احتجاجات اجتماعية في فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014، ويمكن إعتبار هذه الاحتجاجات معيار لتقييم السياسات التنموية من خلال دراسة طبيعة الاحتجاجات وعلاقتها بالمطالب الحقيقية في تلك الفترة رغم مجهودات الدولة الجزائرية لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة.

ففي 5 يناير 2011 إندلعت احتجاجات شعبية في بعض الأحياء الشعبية بمنطقة وهران بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل: السميد ، الزيت، السكر وغيرها، وسرعان ما انتشرت هذه لاحتجاجات في مدن أخرى كالعاصمة وعدة مدن في الشرق الجزائري لتصبح بعد يوم من اندلاعها حركة احتجاجية وطنية بامتياز[1].

وحسب بعض المتخصصين في علم الاجتماع السياسي مثل الكاتب الجزائري "ناصر جابي" فإن إحتجاجات يناير 2011 في الجزائر لم تكن تحمل شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي مما يجعل الخطاب الاعلامي الرسمي ينفي عنها أي توجه سياسي ويحصرها في إحتجاجات ضد رفع الأسعار في بعض المواد الغذائية، كما أن هذه الاحتجاجات لم يكن لها تأطير حزبي أو جمعوي معين يرافق هذه المطالب الشعبية العفوية[2]، وقد شهدت الجزائر قبل هذه الاحتجاجات المعروفة بانتفاضة "الزيت والسكر" عدة احتجاجات أخرى متنوعة بسبب سوء توزيع السكانات في عدة ولايات وعدة احتجاجات أخرى لفئات اجتماعية وعمالية مثل إضرابات عمال التربية الوطنية والأساتذة ومظاهرات للبطالين[3].

---

[1] العياشي عنصر، الحركات الحتجاجية في الجزائر متاح في :
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/79cf5027-e596-4951-8984-77a575e6e75b
تاريخ الاطلاع : 21-11-2018

[2] سكينة بوشلوح ، لماذا تأخر الربيع الجزائري؟ متاح في :
http://www.aljazeera.net/home/print/92804797-74a7-4675-b919-6682990f8cbe/f84bb658-1a12-4032-8051-aab739dc45d4
تاريخ الإطلاع 21-11-2018

[3] العياشي عنصر، **المرجع السابق**.

وكل هذه الاحتجاجات تعبر عن مستوى معين من **عدم الرضى الشعبي** عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي اتخذتها السلطات العمومية في تلك الفترة الزمنية بالرغم من ضخامة التكلفة المالية المرصودة للمشاريع التنموية إلا انها لم تحقق رضى الكثير من الفئات الاجتماعية الفقيرة أو حتى الطبقة المتوسطة التي تعتبر المؤشر الحقيقي لتماسك المجتمعات، غير أن هذه الطبقة (الطبقة المتوسطة) شهدت هي الاخرى عدة احتجاجات وإضرابات عمالية مثل اضراب اساتذة التربية الوطنية في عدة فترات زمنية من السنة الدراسية، مما عطل السير الحسن لتمدرس التلاميذ في كل الأطوار التعليمية.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي الشرارة المحركة للاحتجاجات إلا أن حالات الفساد التي إنتشرت في السنوات الماضية جراء مشاريع إستثمارية كبيرة بادرت بها الدولة بعد التحسن المالي كان لها أثر كبير في توليد حالة تذمر تعبر عن أزمة في توزيع الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات، وهذا أدى بالحركات الاحتجاجية إلى قابليتها لتكرار نفسها بالأشكال نفسها تقريبا وفي سبيل المطالب نفسها[1].

كما شهدت المنطقة العربية أيضا منذ سنة 2011 موجة من الاحتجاجات بما يعرف "**بالربيع العربي**" التي إستطاعت إسقاط الأنظمة السياسية في دول عربية عديدة مثل تونس، مصر، ليبيا وغيرها من الدول، غير أن الجزائر لم تصل حدة الاحتجاجات إلى ما وصلت اليه هذه الدول العربية، فمطالب الاحتجاجات في الجزائر خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي (احتجاجات عمالية، المطالبة بتوفير سكن وعمل ...إلخ).

د- الاحتجاجات الشعبية ذات الطابع السياسي

لم تعرف الجزائر الاحتجاجات ذات طابع اقتصادي واجتماعي فقط بل شهدت كذلك عدة احتجاجات شعبية ذات طابع سياسي، منددة بتفشي الفساد ومعارضة أيضا لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية جديدة، حيث برزت عدة تشكيلات رافضة لترشح الرئيس للعهدة الرابعة، للانتخابات الرئاسية في 17 أفريل 2014، ومن أبرز هذه التشكيلات نجد "**حركة بركات**" التي نظمت

[1] سكينة بوشلوح، **مرجع سابق الذكر**.

احتجاجات أمام الجامعة المركزية وسط العاصمة، بالإضافة إلى تنظيم احتجاج من طرف أساتذة التعليم العالي للتنديد بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة في العاصمة أيضا[1].

إن هذه الاحتجاجات السياسية بالرغم من أنها لم تؤثر على واقع المشهد السياسي في الجزائر، إلا أنها تعبر عن **عمق أزمة الشرعية والديمقراطية**، و غياب دوران النخب في مراكز القرار، مما جعل التأييد الشعبي يتراجع اتجاه السياسات التنموية للنظام السياسي الجزائري، ويضعف أدائه في معالجة وتلبية المطالب الشعبية.

المطلب الثالث: علاقة المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 بالمخططات السابقة له

إن تحليل وتقييم السياسات التنموية في الجزائر يتطلب مراجعة علاقة مختلف المخططات التنموية ببعضها البعض والتي اعتمدتها السلطات العمومية من سنة 2001 إلى 2014، قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من خلال هذه المقارنة بين المخططات يمكننا إبراز نقاط التشابه والاختلاف التي تساهم في تحليل السياسات التنموية في الجزائر قصد التعمق في دراسة وتقييم المخطط التنموي الخماسي 2010-2014، وذلك باستخدام مختلف المؤشرات الكيفية والكمية لتقييم السياسات العامة.

أولا : مقارنة المخططات التنموية 2001-2014 من حيث الأهداف المسطرة

يمكن اعتماد معيار "**الهدف المسطر**" في مختلف المخططات الخماسية كوحدة لتحليل السياسات التنموية في الجزائر، من خلال تتبع سيرورة تطور الأهداف التي وضعها صانع القرار، وهذا بالإعتماد على أهداف كل مخطط ومقارنتها ببعضها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول أدناه الذي يبين الأهداف العامة لكل مخطط تنموي.

[1] عمراني كربوسة ،" المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟ بالاشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر ". **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، جامعة ورقلة ، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 162.

الجدول رقم (3-8)

مقارنة الأهداف العامة للمخططات التنموية في الجزائر 2001-2014

الأهداف العامة لكل مخطط تنموي	الأهداف الاقتصادية	الاهداف الاجتماعية
مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	▪ انعاش الاقتصاد(تنشيط الطلب والتخلص من الانكماش). ▪ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ▪ رد الاعتبار للمنشآت القاعدية	▪ مكافحة الفقر ▪ خلق مناصب شغل ▪ رفع المستوى المعيشي للسكان
المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	- تطوير المنشآت القاعدية -دعم التنمية الاقتصادية (دعم الفلاحة والصناعة والشركات صغيرة والمتوسطة)	- تحسين ظروف المعيشية للسكان. -تطوير الخدمة العمومية -تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
المخطط الخماسي 2010-2014	- تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية. - دعم تنمية الاقتصاد الوطني	▪ تحسين التنمية البشرية ▪ تطوير اقتصاد المعرفة

***المصدر**: من إعداد الباحث بناء على محتوى المخططات التنموية 2001-2014.*

أ- مقارنة الأهداف الاقتصادية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المخطط الخماسي 2010-2014 يتشابه في شقه الاقتصادي مع المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، ركز كل منهما على تطوير الهياكل القاعدية ودعم التنمية الاقتصادية الموجهة لقطاع الصناعة والفلاحة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما خصص لكل منهما دعما لتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وهذا التشابه في المحاور الكبرى يدل على استمرارية السياسيات التنموية التي وضعتها السلطات العمومية

في الجزائر والمستمدة أساسا من برنامج رئيس الجمهورية، إن هذه الاستمرارية في السياسات مجسدة حتى في إعلان المخطط الخماسي 2010-2014 الذي نص صراحة على أنه مكمل للمخطط السابق له، واستكمال المشاريع المتعلقة بسكك الحديدية والطرقات التي تندرج ضمن محور دعم المنشآت القاعدية التي يبدو انها لم تكن ذات تقييم دقيق، واحتاجت إلى تخصيص مالي جديد ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 الذي تضمن جزءا يتعلق بتمويل مشاريع تابعة للمخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

فنجد أن القيمة المالية الكلية للمخطط الخماسي 2010-2014 تنقسم إلى جزئين أساسيين وهما:[1]

- برنامجا جاريا الى نهاية 2009 ، بمبلغ 9680 مليار دينار جزائري (130 مليار دولار)
- وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري (أي 155 مليار دولار)

من خلال الجدول أدناه يمكن مقارنة تفاصيل البرامج المتعلقة بالجانب الاقتصادي في كل من المخطط الخماسي 2010-2014 والمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

[1] ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ،**مرجع سابق الذكر**، ص 38.

الجدول رقم (3-9)

مقارنة برامج المنشآت القاعدية والتنمية الاقتصادية للمخططات التنموية 2005-2014

الجانب الاقتصادي في المخططات التنموية	المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	المخطط الخماسي 2010-2014
برنامج دعم المنشآت القاعدية	▪ قطاع الاشغال العمومية و النقل : 1300 مليار دج ▪ قطاع المياه : 393 مليار دج ▪ قطاع التهيئة العمرانية : 10,15مليار دج	▪ قطاع الأشغال العمومية ب 3100 مليار دج ▪ قطاع تهيئة الاقليم ب 500 مليارد ج ▪ قطاع النقل 2800 مليار دج ▪ باقي القطاعات 1800 مليار دج
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	- الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري: 312 مليار دج - الصناعة وترقية الاستثمار 18 مليار دج - السياحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف: 7,2 مليار دج	- التنمية الفلاحية والريفية ب 1000 مليار دج - التنمية الصناعية ب 2000 مليار دج - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 150 مليار دج

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المخططات التنموية 2005 -2014

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجالات الدعم المتعلقة بالمنشآت القاعدية والتنمية الاقتصادية تتشابه إلى حد كبير بين المخطط الخماسي 2010-2014 والمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، غير أن الميزانية المخصصة لمختلف القطاعات ازدادت بشكل كبير في المخطط الخماسي 2010-2014 وهذا راجع للوفرة المالية الكبيرة التي كانت تتمتع بها الخزينة العمومية في تلك الفترة، غير أن ما يميز المخطط الخماسي 2010-2014 هو إعطاءه الأولوية لقطاع الصناعة بمبلغ قدر بـ 2000 مليار دج مقابل نصف هذا المبلغ للقطاع الفلاحي أي 1000 مليار دج، في حين أن المخطط السابق له (المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009) منح أولوية الدعم للقطاع الفلاحي على حساب القطاع الصناعي، وهذا التغيير في ترتيب أولويات الدعم قد يرجع لإحداث توازن بين قطاع الفلاحة والصناعة والتي تعتبر عصب أي

تنمية، بالرغم من أنها مساعدة قليلة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى ذات الأولوية ضمن المخططات الخماسية والتي ليست لها علاقة مباشرة بتنمية القطاع الاقتصادي.

يختلف المخطط الخماسي 2010-2014 عن مخطط الانعاش الاقتصادي2001-2004 في عدد السنوات فهذا الأخير ليس مخططا خماسيا نظرا لظروف الاقتصادية والسياسية شهدتها الجزائر في فترة التسعينيات، إلا أن المخطط الخماسي 2010-2014 يتشابه معه في بعض المحاور في ما يتعلق بدعم المنشآت القاعدية ودعم الجانب الاقتصادي كالفلاحة، كما أن مخطط الانعاش الاقتصادي ركز على محاولة تنشيط الاقتصاد الذي كان يعاني من ركود كبير الناجم عن تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي لها نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية على الاقتصاد الجزائري.

وفي مجمل هذه المقارنة بين المخططات التنموية في الجزائر 2001-2014 يتبين نوع من **"استمرارية السياسات"** في الشق الاقتصادي التي اتخذت تقريبا نفس التوجهات العامة، وهذا نابع عن وجود نفس المرجعية للفاعلين في صنع السياسات العامة للجزائر.

ب- مقارنة الأهداف الاجتماعية

يتشابه المخطط الخماسي 2010-2014 في أهدافه الاجتماعية مع المخطط التكملي لدعم النمو 2005-2009 حيث ركز كل منهما على تحسين التنمية البشرية، غير أنهما يختلفان في تفاصيل دعم التنمية البشرية، أما مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 فقد ركز على محاربة البطالة والفقر وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين من خلال زيادة رواتب العمال، لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والأمنية التي لحقت ببعض مناطق الوطن، ولتوضيح تفاصيل المقارنة بين المخططات التنموية 2001-2014 يمكن الاستعانة بالجدول أدناه.

جدول رقم (3-10)

مقارنة السياسات الاجتماعية ضمن المخططات التنموية 2001-2014

مضمون الشق الاجتماعي للمخططات التنموية 2001-2014		
مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2014	المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009	المخطط الخماسي 2010-2014
▪ محاربة الفقر ▪ خلق مناصب شغل جديدة ▪ تحسين رواتب العمال	▪ دعم السكن 555 مليار دج ▪ تزويد السكان بالماء والكهرباء و الغاز 192,5 مليار دج ▪ دعم قطاع التربية ،التعليم العالي ، التكوين المهني : 399,5مليار دج ▪ البرامج البلدية للتنمية : 200 مليار دج ▪ تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوب : 250 مليار دج ▪ باقي القطاعات : 5،311 مليار دج	▪ دعم السكن (2 مليون وحدة سكنية ب3709 مليار دج ▪ دعم الموارد المائية ب2001 مليار دج ▪ دعم قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي والتكوين المهني ب 1798 مليار دج ▪ قطاع الصحة ب 619 مليار دج ▪ دعم قطاع الشباب والرياضة ب 380 مليار دج ▪ باقي القطاعات ب 407 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المخططات التنموية 2001-2014

يتشابه المخطط الخماسي 2010-2014 في مجمل السياسات الاجتماعية مع المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 مثل دعم قطاع السكن والموارد المائية وقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني...إلخ والتي ازداد قيمة الدعم فيها بشكل ملحوظ ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 غير أن المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 يتميز عن غيره من المخططات بتخصيص موارد مالية لدعم مناطق جهوية (منطقة الجنوب والهضاب العليا) التي تعاني من نقص في التنمية بمبلغ قدر بـــ250 مليار دج، مع أن هناك مناطق أخرى تحتاج إلى دعم مماثل مثل المناطق الحدودية في الشرق والغرب الجزائري ولم يتم دعمها بالإضافة إلى تخصيص مالي موجه إلى البرامج البلدية للتنمية بقيمة 200 مليار دج، وهو ما لا نجده في المخطط الخماسي 2010-2014 الذي لم يتضمن برامج خاصة بمناطق جهوية، كما أنه لم

يتضمن دعما خاصا للبلديات، غير أنه أثقل بتمويل مالم يتم إنجازه من مشاريع الهياكل القاعدية ضمن المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

ثانيا: ميزانية المخططات التنموية 2001-2014

يمكن مقارنة المخططات التنموية من خلال تطور الميزانية المخصصة لكل مخطط وذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-11)

تطور ميزانية المخططات التنموية 2001-2014

المخطط التنموي	مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	المخطط الخماسي 2010-2014
الميزانية العامة لكل مخطط تنموي	47 مليار دولار أمريكي (225 مليار دج)	55 مليار دولار أمريكي	285 مليار دولار أمريكي
النسبة المؤوية للمخطط مقارنة بالمخطط الخماسي 2010-2014	16 % من قيمة المخطط الخماسي 2010-2014	19,29 % من قيمة المخطط الخماسي 2010-2014	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المخططات التنموية 2001 -2014.

يتضح من خلال الجدول أن الميزانية المخصصة للمخططات التنموية منذ أول مخطط تنموي أخذت ترتفع تدريجيا حيث انتقلت من 47 مليار دولار أمريكي للمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 إلى 55 مليار دولار أمريكي لمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ولكنها تضاعفت أكثر من خمس مرات من قيمة المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتصل إلى 285 مليار دولار أمريكي مخصصة للمخطط الخماسي 2010-2014، هذه القفزة الكبيرة في التخصيص المالي للتخطيط التنموي تبين أهمية المخطط الخماسي 2010-2014 وتحسن الفوائض المالية للخزينة العمومية، من خلال الجباية البترولية التي تعتبر أهم مصدر في تمويل التنمية الشاملة.

ثالثا: التعديلات الحكومية في فترة تنفيذ المخططات التنموية 2001-2014

يمكن أن نعتمد على معيار " **تعديل أعضاء الحكومة** " في فترة تنفيذ المخططات التنموية كمؤشر على الاستقرار السياسي، ومدى استمرارية العمل على تنفيذ المخططات التنموية وذلك من خلال دراسة عدد التعديلات في تشكيلة الحكومة، ويعتبر رئيس الجمهورية هو المخول دستوريا لتغيير أعضاء الحكومة للإشراف على تنفيذ برنامجه ولذلك شهدت الحياة السياسية عدة تعديلات حكومية في فترة تنفيذ المخططات التنموية 2001-2014، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-12)

التعديلات الحكومية خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2001-2014

المخططات التنموية	مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	المخطط الخماسي 2010-2014
عدد التعديلات الحكومية	4 تعديلات حكومية	6 تعديلات حكومية	4 تعديلات حكومية
رؤساء الحكومات في الجزائر من 2000-2014	▪ ثلاث حكومات علي بن فليس (2000-2003) ▪ حكومة أحمد أويحي (ماي2003)	▪ حكومة أحمد أويحي (من ماي 2005 إلى ماي 2006) ▪ حكومة عبد العزيز بلخادم: الاولى و الثانية حتى يونيو 2008) ▪ ثلاث حكومات: لأحمد أويحي(من يونيو 2008)	▪ حكومة : أحمد أويحي (من 28 ماي 2010-3 سبتمبر 2012) ▪ ثلاث حكومات لعبد المالك سلال (سبتمبر 2012 حتى ماي 2015)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة الأولى متاح من خلال الرابط التالي:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/archives-gouvernementales/
تاريخ الاطلاع :01 -12-2018

نلاحظ أن فترة تنفيذ المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 هي الفترة التي شهدت أكثر التغيرات الحكومية، بست تشكيلات حكومية مختلفة، ما بين رئاسة أحمد أويحي وعبد العزيز بلخادم وهذه التغييرات الكثيرة تؤثر سلبا على تنفيذ المخطط التنموي التكميلي 2005-2009 فالوزير الجديد يتطلب وقتا لفهم احتياجات قطاعه وكثرة التغييرات الوزارية تؤدي إلى تعطيل سير البرامج القطاعية التي تحتاج إلى استقرار وزاري نسبيا، غير أن المخطط الخماسي 2010-2014 شهد أربعة تغيرات في تشكيلة الحكومة وتعتبر حكومة أويحي هي الأكثر استقرار فقد دامت من 28 ماي 2010 إلى 3 سبتمبر 2012، ثم تليها ثلاث حكومات متعاقبة برئاسة عبد المالك سلال في مدة سنتين، أما مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 فقد عرف هو الأخر أربعة تغييرات في تشكيلة الحكومة ثلاثة منها تحت رئاسة على بن فليس وواحدة برئاسة أحمد أويحي.

إن التعديلات الحكومية لا تعني بالضرورة تغيير كلي وشامل لكل الحقائب الوزارية، بل قد يكون التعديل جزئي، وعليه نحاول إلقاء نظرة على هذه التعديلات خاصة ما تعلق بالقطاعات الحساسة والتي شكلت المحاور الكبرى لمختلف المخططات والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-13)

التعديلات الوزارية في القطاعات الأساسية 2001-2014

المخططات التنموية	قطاع السكن	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة
مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	-عبد المجيد تبون (من ماي 2001 إلى أوت 2002). - محمد نذير حميميد (من أوت 2002 إلى يوليو 2007)	-عبد المالك سلال (من ماي 2001 –جوان 2002) -عمار غول (أوت 2002 – سبتمبر 2013)	-السعيد بركات (ماي 2001- يوليو 2007)	-عبد المجيد مناصرة (ماي 2001-أوت 2002). _الهاشمي جعبوب (أوت 2002 –ماي 2005)
عدد التعديلات	01	01	00	01
المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	-محمد نذير حميميد -نور الدين موسى (من يوليو 2007 إلى سبتمبر 2012)	▪ عمار غول	▪ السعيد بركات ▪ رشيد بن عيسى (يوليو 2008 إلى 2013	▪ الهاشمي جعبوب -محمود خذري (ماي 2004- يوليو 2007) -حميد طمار (يوليو 2007-ماي 2010
عدد التعديلات	01	00	01	02
المخطط الخماسي 2010-2014	▪ نور الدين موسى -عبد المجيد تبون (من سبتمبر 2012 إلى نهاية المخطط الخماسي 2010-2014)	▪ عمار غول ▪ فاروق شيعلي (سبتمبر 2013 – ماي 2014) ▪ قاضي عبد القادر (منذ ماي 2014 إلى نهاية المخطط الخماسي 2010-2014)	-رشيد بن عيسي -عبد الوهاب نوري (سبتمبر 2013 إلى نهاية المخطط الخماسي 2010-2014)	- حميد طمار - محمد بن مرادي(ماي 2010-سبتمبر 2012). -شريف رحماني(سبتمبر 2012-سبتمبر 2013). -عمارة بن يونس(سبتمبر 2013-ماي 2014). - عبد السلام بوشوارب (منذ ماي 2014 إلى نهاية المخطط الخماسي 2010-2014)
عدد التعديلات	01	02	01	04
مجموع التعديلات	03	03	02	07

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 2001 إلى 2014 متاح في www.joradp.dz/har/index.htm ، تاريخ الإطلاع 03-05-2019.

من خلال الجدول يتبين أن معظم القطاعات الأساسية شهدت استقرارا نسبيا في عدد التعديلات الوزارية التي تراوحت بين (2) إلى (3) تعديلات، ماعدا قطاع الصناعة الذي شهد (7) تعديلات وزارية من 2001 إلى 2014 منها أربعة تعديلات في فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 وهذا العدد يؤثر سلبا على تنفيذ السياسة الصناعية، ويعتبر قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات التي شهدت استقرار كبيرا، ببقاء الوزير عمار غول على رأس وزارة الأشغال العمومية من أوت 2002 إلى غاية سبتمبر 2013 وكذلك قطاع الفلاحة الذي شهد تعديلين فقط خلال تنفيذ المخططات التنموية 2001-2014، أما قطاع السكن فقد شهد هو الأخر 3 تعديلات بمعدل تعديل واحد في كل مخطط تنموي.

المبحث الثالث: التقييم الاقتصادي والاجتماعي لنتائج المخطط الخماسي 2010-2014

يركز هذا المبحث على دراسة وتقييم نتائج المخطط الخماسي 2010-2014 من الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأثر تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014 على تنمية الجانب الاجتماعي في الجزائر، كما سنتطرق لمسألة الانطلاقة الاقتصادية، وعلاقتها بواقع الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أثر تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تبين لنا مستوى الاقتصاد الوطني، ومنه يمكن دراسة أثر المخطط الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي، وكذا مساهمة القطاعات الاستراتيجية في مستوى النمو الاقتصادي، لمعرفة مدى قدرة الجهاز الانتاجي الوطني على تحقيق نمو إقتصادي، كل هذه المؤشرات تدخل في إطار قياس مستوى التنمية الاقتصادية للجزائر في فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014.

والجدول أدناه يوضح معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014.

جدول رقم (3-14)

معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8

***المصدر**: من إعداد الباحث بناء على المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الوطني حول الاهداف الالفية لتنمية 2000-2015 ، جوان 2016 ، ص 42.*

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وإن كان إيجابيا إلا أنه متذبذب وغير مستقر، فقد انخفض من 3,6% سنة 2010 إلى 2,8 %سنة 2011 و 2013 وارتفع إلى 3,8

سنة 2014، كما أن المتوسط العام لمعدل النمو الاقتصادي من 2010 الى 2014 لم يتجاوز 3,18%، ويعد غير كاف مقارنة ببعض مؤشرات النمو الاقتصادي لدول أخرى صاعدة والذي قد يصل إلى 6% أو 7 % سنويا.

ويرجع هذا التذبذب في معدل النمو الاقتصادي إلى التراجع في نمو قطاع المحروقات الذي يمثل أهم مصدر تمويل في الاقتصاد الجزائري، والذي تراجع بصفة مستمرة خلال هذه الفترة من- 2,2% سنة 2010 إلى- 5,5% سنة 2013 ، غير أن تحسن إنتاج قطاعات أخرى خلال هذه الفترة ساهم بصورة مباشرة في تحقيق هذه المعدلات من النمو الاقتصادي[1].

وجاء في دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أنه يجب أن تكون نسبة الناتج المحلي الإجمالي على الأقل 6% لضمان التكفل باحتياجات السكان عندما تكون نسبة الزيادة في عدد السكان 1%. [2]

ويمكن أن نقارن بين تطور عدد السكان في الجزائر خلال فترة تنفيذ المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 مع النمو الاقتصادي لمعرفة مدى توافق نسبة النمو مع تطور عدد السكان في الجزائر، وذلك من خلال الجدول أدناه.

[1] بلقاسم رحالي ، بوعافية سمير، " أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990- 2016". **مجلة الباحث الاقتصادي** ، العدد الخامس ، سبتمبر 2018 ، ص 75.

[2] **Conseil National Economique Et Social** , RAPPORT SUR : " ELEMENT DE DEBAT POUR UN PACTE DE CROISSANCE ".26 éme session pléniére ,novembre 2005,p24.

الجدول رقم (3-15)

علاقة النمو الاقتصادي بالتطور عدد السكان في الجزائر 2010-2014

الوحدة : 10^3

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تطور عدد السكان في الجزائر	35 978	36 717	37 091	37 899	38 694
النسبة المؤوية لزيادة السكان	/	% 2,05	% 1,01	% 2,17	% 2,09
نسبة النمو الاقتصادي	% 3,6	% 2,8	% 3,3	% 2,8	% 3,8

المصدر: من إعداد الباحث بناء على : الديوان الوطني للاحصئيات ، الجزائر بالارقام، نشرة 2015 ، ص 6. *والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الوطني حول الاهداف الالفية لتنمية 2000-2015 ، جوان 2016، ص 42*

من خلال الجدول يتضح أن عدد السكان في الجزائر في تطور مستمر فقد ارتفع أكثر من 2% من سنة 2010 إلى 2011، وهو ما يتطلب نمو اقتصادي عالي يفوق بكثير ما تم إنجازه في الجزائر خلال سنوات 2010 و 2011 المقدر ب 3,6 و 2,8 على التوالي، فهذه النسب من النمو الاقتصادي تعتبر ضعيفة وهذا ما تم ملاحظته أيضا في سنوات 2012 و2013 و2014، فقد فاقت نسبة نمو السكان 2 % سنويا وهو ما يتطلب نسب نمو اقتصادي كبيرة لتحقق احتياجات الاقتصادية للمواطنين بما يتوافق مع الزيادة المعتبرة سنويا في عدد السكان.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاساسية في النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 فيمكن ملاحظة مساهمة كل قطاع من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-16)

مساهمة القطاعات الاساسية في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) 2010-2014 (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	3-	3,3-	3,4-	5,5-	0,6-
الفلاحة	4,6	11,6	7,2	8,2	2,5
الصناعة	2,5	3,9	5,1	4,1	3,9
بناء والأشغال العمومية والمياه	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8
الخدمات التجارية	7,3	7,1	8,4	8,5	8,0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصئيات ، الجزائر بالارقام، نشرة 2015 ، ص 73-74.

يتبين من خلال الجدول أن قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة هي القطاعات الأكثر نشاطا، وهذا راجع لتخصيص مبالغ كبيرة لقطاع الاشغال العمومية في إطار المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 ونمو قطاع الخدمات في الجزائر بفضل توفر الظروف الملائمة في حين يشهد قطاع المحروقات تراجعا إلى جانب قطاع الصناعة الذي لم يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) .

أ- قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وقد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة، نظرا لتقلبات السوق العالمية للنفط التي أثرت على نمو قطاع المحروقات في الجزائر، غير أن قطاع المحروقات لا يزال القطاع الاساسي في تمويل الاقتصاد الجزائري[1] فهو يمثل المورد الأساسي في تمويل الخزينة العمومية ومشاريع التنمية الاقتصادية.

[1] Hamid a.Temmar ,**L'Economie de l'Algérie les stratégies de développement**. ,Alger:OPU ,2014, p 292.

ب- قطاع الفلاحة

رغم نشاط قطاع الفلاحة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية وتحقيق مؤشرات إيجابية في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام، إلا أن هذه المساهمة تبقى غير كافية، نظرا لعدم تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي وإرتفاع فاتورة إستيراد الحبوب، والمواد الغذائية وهذا رغم المبلغ المعتبر المخصص للقطاع في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 قدرت ب 1000 مليار دج بالإضافة إلى وجود برامج خاصة متعلقة بتنمية القطاع الفلاحي إلا أن هذا القطاع لم يصل إلى المستوى المطلوب، بحيث يكون محركا لعجلة التنمية ومساهما في جلب العملة الصعبة عن طريق تصدير المنتوجات الزراعية بما يتوافق مع المقدرات الفلاحية للجزائر ذات المساحة الواسعة والمناخ المتنوع.

ج-قطاع الصناعة

يرجع انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للتهميش الذي عرفه القطاع من الحكومة لسنوات عديدة، اذ لم تولي له المخططات الخماسية أهمية كبيرة، فقد غاب قطاع الصناعة في الميزانية المخصصة لمخطط الانعاش الاقتصادي مقابل تخصيص 4,12% من قيمة الاجمالية للمخطط لقطاع الفلاحة والصيد البحري، أما المخطط التكميلي دعم النمو الاقتصادي فقد خصص لقطاع الصناعة مبلغ متواضع لا يتجاوز 18 مليار دج، مقابل 312 مليار دج لقطاع الفلاحة في نفس المخطط، فقد حضي هذا الأخير بالأولوية في خيارات صانع القرار، غير أن المخطط الخماسي 2010-2014 تدارك هذا التهميش فخصص له 2000 مليار دج، لدعم التنمية الصناعية، ورغم ذلك فإن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال متواضعة.

د- قطاع البناء والأشغال العمومية والمياه

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات الاقتصادية الأكثر نشاطا وديناميكية مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، وهذا راجع إلى دعم الدولة لهذا القطاع من خلال تخصيص مبالغ ضخمة في إطار المخطط التنموي الخماسي 2010-2014، فهو يتكون أساسا من برامج عديدة تدخل ضمن دعم المنشآت القاعدية وهذا ما انعكس على نمو قطاع البناء والأشغال العمومية.

هـ -قطاع الخدمات

شهد قطاع الخدمات نموا معتبرا وديناميكية كبيرة بفضل توفر الظروف الملائمة من مواصلات وتوفر شبكة نقل مختلفة من سكك حديدية وطرق..إلخ إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي شهدته الجزائر في عدة مجلات خدماتية (إتصالات ، نقل..إلخ) مما جعله يساهم بشكل كبير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2010-2014.

المطلب الثاني: مستوى التنمية البشرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014

تعتبر التنمية البشرية من أهم أهداف المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 في الجزائر، وسنحاول تقييم أثر سياسات التنموية التي وضعتها السلطات العمومية عبر المخطط الخماسي 2010-2014 على التنمية البشرية في الجزائر، وذلك عبر الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية لتقييم السياسات العامة، من خلال دراسة مستوى الفقر في الجزائر وتطور معدلات البطالة والتضخم ومستوى القدرة الشرائية للمواطنين، وغيرها من المجالات في إطار تقييم المخطط الخماسي 2010-2014 من الناحية الاجتماعية والبشرية.

1-دليل التنمية البشرية

يعد برنامج الامم المتحدة الانمائي سنويا تقرير حول التنمية البشرية في العالم، ويعتبر هذا الأخير من التقارير الموضوعية التي تصنف الدول إلى مراتب عدة في التنمية البشرية، وتضع قيما احصائية مابين 0 و 1 كدليل على مستوى التنمية البشرية في البلد.

تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1 حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى و تنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية[1]، والجدول ادناه يوضح تطور قيمة التنمية البشرية في الجزائر من سنة 2010 إلى 2014.

[1] عبد الرحمان وهيبة ، وآخرون ، " واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية " في الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3 ، يومي 8 و 9 ديسمبر 2014 ، ص 43.

الجدول رقم (3-17)

تطور التنمية البشرية في الجزائر 2000-2014

السنة	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013
دليل التنمية البشرية	0,634	0,675	0,695	0,709	0,715	0,715	0,717

المصدر : من إعداد الباحث بناء على برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2014، ص 163.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الجزائر حققت تطورا ملحوظا في مجال التنمية البشرية، فبينما كان دليل التنمية البشرية سنة 2000م في حدود 0,634 ارتفع إلى 0,675 سنة 2005 ليصل إلى (0,709) سنة 2010، مواصلا الارتفاع إلى غاية 0,717 سنة 2013.

وقد اعتبر تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 الذي يعده برنامج الامم المتحدة الإنمائي، الجزائر في صنف الدول التي حققت ***"تنمية بشرية مرتفعة***"، إلى جانب دول أخرى كان ترتيبها أعلى (تنمية بشرية مرتفعة جد) وهي في الغالب دول متقدمة، إضافة إلى وجود دول أدنى من الجزائر مرتبة في مجال تحقيق التنمية البشرية، وهي مصنفة إما (تنمية بشرية متوسطة) أو (تنمية بشرية منخفضة)

وقد احتلت الجزائر المرتبة رقم 83 من أصل 187 دولة سنة 2014 شملها تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية لسنة 2015، ويمكن ملاحظة تطور الرتبة التي وصلت إليها الجزائر في مجال التنمية البشرية من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-18)

ترتيب الجزائر ضمن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010-2014

السنوات	2010	2011	2013	2014
رتبة الجزائر في دليل التنمية البشرية من أصل 187 دولة	الرتبة 84 تنمية بشرية مرتفعة	الرتبة 96 تنمية بشرية متوسطة	الرتبة 93 تنمية بشرية مرتفعة	الرتبة 83 تنمية بشرية مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2010 إلى 2015 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

نلاحظ أن دليل التنمية البشرية في الجزائر شهد انخفاضا سنة 2011 وتراجع معه ترتيب الجزائر إلى الرتبة 96 بعدما كان في المرتبة 84 سنة 2010 وهذا راجع لانخفاض النمو الاقتصادي، لكن هذا المؤشر شهد تحسنا في كل من سنة 2012 إلى غاية 2013، بفضل تحسن النمو الاقتصادي ومختلف سياسات تحسين التنمية البشرية في مخطط الخماسي 2010-2014 وانتقلت بذلك الجزائر إلى صنف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة منذ سنة 2012.

- نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الاجمالي خلال فترة تنفيذ المخطط التنموي الخماسي 2010-2014

إن ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن تعبر عن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التى وصل اليها المجتمع، وسنحاول دراسة تطور نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الاجمالي خلال فترة تنفيذ المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 ومدى مساهمته في تحسين القدرة الشرائية، التي تعتبر جانبا مهما من جوانب التنمية البشرية، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الاجمالي بمعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي حسب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-19)

نصيب الفرد في الجزائر من الدخل القومي الاجمالي 2010-2014

السنوات	2010	2011	2013	2014
نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الاجمالي بمعدل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي)	8320	7658	7418	12555

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2010 إلى 2015 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

نلاحظ من خلال الجدول أن نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الاجمالي بمعدل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي) يمتاز بتذبذب فقد انخفض سنة 2011 و 2012 ثم عاود الارتفاع في سنة 2014 وهذا راجع لتذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائري الذي انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2- مستوى الفقر في الجزائر

يمكن معرفة أثر المخطط الخماسي 2010-2014 على مستوى الفقر في الجزائر، من خلال بعض المؤشرات التي تتعلق بنسبة دخل الأفراد والمستوى العام للفقر، خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي2010-2014، مع الإشارة إلى أن آخر الاحصائيات التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لمستوى الفقر في الجزائر متوقفة عند سنة 2011 وذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-20)

مستوى الفقر في الجزائر 1995-2011

السنوات	1988	1995	2011
نسبة الافراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من مجموع السكان	%1,9	/	%0,8
مستوى الفقر بالمئة (%)	/	%14,1	%5,5

***المصدر** : من إعداد الباحث بناء على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير الوطني حول أهداف الالفية للتنمية 2000-2015 ، بتاريخ جوان 2016 ، ص ص 36، 37.*

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض نسبة الفقر في الجزائر خلال العشرية من سنة 1995 إلى 2011 بفارق 8,6 %، إذ كان معدل الفقر 14,1 % وانخفض إلى 5,5 % سنة 2011 ، كما انخفضت نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من 1,9 % سنة 1988 إلى 0,8% سنة 2011 بفارق يقدر ب 1,1% من مجموع السكان، وهي نسبة معتبرة، بفضل مجهودات الدولة الجزائرية لترقية التنمية البشرية من خلال السياسات والبرامج التنموية التي تهدف إلى محاربة الفقر.

3- تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2014

إن من بين أهم الأهداف الاجتماعية التي رسمها المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 هو هدف امتصاص بطالة الشباب والعاطلين عن العمل بفضل المشاريع التنموية المختلفة التي وضعها المخطط الخماسي والذي يؤدي بذلك إلى حركية اقتصادية تمكن خلق مناصب شغل جديدة، والجدول أدناه يعرض لمحة عن تطور مستوى البطالة خلال فترة المخطط الخماسي 2010-2014.

الجدول رقم (3-21)

تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014(سبتمبر)
معدل البطالة	%10	%10	%11	%9,8	%10,6
السكان المشتغلون (بالآلاف)	----	------	10170	10779	10239

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصائيات ، الجزائر بالأرقام، نشرة 2015، ص ص4-12-19.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة خلال فترة المخطط الخماسي 2010-2014 تتراوح بين 11 و 10 % وهو معدل متذبذب ارتفع من 10 % سنة 2011 إلى 11 % سنة 2012 وعاود الانخفاض إلى 9,8 % سنة 2013 ثم ارتفع سنة 2010 إلى 10,6 %، وهو ما تم ترجمته في عدد السكان المشتغلون أين ارتفع عددهم بشكل طفيف سنة 2013 ثم عاود الانخفاض سنة 2014، وهذا راجع لوجود الوظائف المؤقتة، التي سرعان ما تنتهي بعد انقضاء عقد العمل الذي يكون عادة ذو طابع متوسط أو قصير الأجل.

فسياسية التشغيل المتبعة حاليا في الجزائر تعتمد على المعالجة الاجتماعية لهذه المشكلة من خلال التوسع في الانفاق العمومي لاستحداث أكبر عدد من مناصب الشغل المؤقتة بواسطة تدابير إدارية قصد التخفيف من حدة البطالة، بدلا من المعالجة الاقتصادية عبر تحفيز وإنعاش حقيقي للاقتصاد يعتمد على نسيج صناعي قوي واقتصاد متنوع يسمح بالتراكم المستمر لثروات وإنشاء عدد هام من المؤسسات المنتجة[1]، وهو ما أدى إلى ضعف تأثير المخطط الخماسي 2010-2014 رغم ما يحمله من مشاريع اقتصادية ضخمة على واقع تشغيل الشباب والعاطلين عن العمل، فمعدل البطالة لم ينخفض بالمستوى المأمول الذي يوازي حجم الانفاق العمومي على البرامج والمخططات التنموية

[1] أحمد لعمى ، محمد مسعي . " أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على محاربة البطالة 2001-2010 دراسة تحليلية " . **مجلة الباحث** ، العدد 14، 2014 ، ص 229.

التي يبدو أنها لم تتمكن من خلق مؤسسات اقتصادية محلية قادرة على إمتصاص بطالة الشباب، وخلق مناصب شغل جديدة ودائمة لهم.

4- مستوى التعليم في الجزائر 2010-2014

يعتبر التعليم من أهم المجالات التي تسعى الدول لتطويرها وتنميتها وهذا راجع لأهميته في بناء مجتمع واعي ومثقف ومتعلم، وقد خصص المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 مبالغ ضخمة قصد تنمية قطاع التعليم في إطار تحسين التنمية البشرية ويمكن معرفة أثر تنفيذ المخطط التنموي الخماسي على تطور المنشآت التعليمية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-22)

تطور المنشآت التعليمية في الجزائر خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	**2014-2010**	**نسبة الزيادة (%)**
عدد الإبتدائيات	17790	17 853	17 995	18 143	18 333	**543**	**%3,05**
عدد الإكماليات	4901	5007	5 086	5159	5239	**338**	**%6,89**
عدد الثانويات	1813	1870	1956	2043	2141	**328**	**%18,09**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصائيات ،حوصلة احصائية 1962-2011،ص 122. و الجزائر بالأرقام، نشرة 2015 ،ص ص28-29.

من خلال الجدول يتجلى التطور الملحوظ في عدد المنشآت التعليمية عبر مختلف الأطوار خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014، فالابتدائيات انتقل عددها من 17790 سنة 2010 إلى 18333 ابتدائية سنة 2014 أي بزيادة 543 ابتدائية جديدة خلال خمس سنوات، وانتقل عدد الإكماليات من 4901 اكمالية سنة 2010 إلى 5239 اكمالية سنة 2014، أي بزيادة 338 اكمالية جديدة خلال خمس سنوات خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014، أما الثانويات فقد تطور عددها أيضا من 1813 ثانوية سنة 2010 إلى 2141 ثانوية سنة 2014، أي بزيادة 328 ثانوية جديدة وإذا ما جمعنا عدد المنشآت التعليمية الجديدة للأطوار الثلاث التي تم إنجازها خلال سنوات تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014 نجد 1209 منشأة تعليمية، وبرغم من أنه عدد

معتبر، يساهم بلا شك في تحسين رصيد الجزائر في عدد المنشآت التعليمية وترقية مستوى التعليم في كامل التراب الوطني، وهذا بفضل التخصيص المالي المقدر ب 852 مليار دج الموجه لقطاع التربية الوطنية ضمن محور تحسين التنمية البشرية،غير أن المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 رسم كهدف إنجاز 5000 منشأة تربوية مقسمة بين 1130 اكمالية جديدة و 840 ثانوية جديدة ومرافق تربوية أخرى[1]، وبهذا يتضح أن المخطط لم يصل إلى العدد المطلوب إنجازه فلم يحقق سوى أقل من ربع العدد المعلن، ويمكن ملاحظة ذلك عبر الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-23)

الأهداف المرسومة والمنجزة فعلا في عدد المنشآت التعليمة للمخطط الخماسي 2010-2014

الأهداف المسطرة	العدد المعلن عنه في المخطط الخماسي 2010-2014	المنجز خلال نهاية المخطط 2010-2014	**نسبة الإنجاز (%)**
الإكماليات	1130 اكمالية جديدة	338 اكمالية منجزة	% 29,91
الثانويات	840 ثانوية جديدة	328 ثانوية منجزة	% 39,04

- المصدر: من إعداد الباحث بناء على كل من : *على الديوان الوطني للاحصائيات ،حوصلة احصائية 1962-2011،ص 122. و الجزائر بالارقام، نشرة 2015 ، ص28-29* و مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، ص47.

- **قطاع التكوين المهني**

إستفاد قطاع التكوين المهني من غلاف مالي معتبر قدر بـ178 مليار دج في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 والجدول أدناه يقدم لمحة عن تطور المنشآت القاعدية المتعلقة بالتكوين المهني، والذي يمثل أهمية بالغة في تكوين المورد البشري في مجال المهن اليدوية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع.

[1] ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، **مرجع سابق الذكر**، ص 47.

الجدول رقم (3-24)

تطور المنشآت القاعدية الخاصة بالتكوين المهني خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014

السنوات	2010	2012	2013	2014
مراكز التكوين المهني والتمهين	639	751	756	816
ملاحق مركز التكوين المهني والتمهين	-	214	214	207
معهد وطني متخصص في التكوين المهني و المعهد التعليم المهني	81	103	110	128
ملاحق معهد وطني متخصص في التكوين المهني	-	13	12	11
معهد التكوين المهني	-	6	6	6

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصائيات ،الجزائر بالارقام، نشرة 2015 ، ص31 ومصالح الوزير الأول، الملحق الاحصائي لمخطط عمل الحكومة ماي 2014، ص 55.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في عدد مراكز التكوين المهني والتمهين خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2010 حيث انتقل عددها من 639 مركز سنة 2010 إلى 816 مركز تكوين أي تم إنشاء 177 مركزا جديدا سنة 2014 بما فيها ترقية ملاحق التكوين إلى مراكز للتكوين المهني والتمهين، وقد تم إنشاء 47 معهدا وطنيا متخصصا في التكوين المهني والتعليم المهني عند نهاية سنة 2014، وللإشارة فقط فقد استفاد قطاع التكوين المهني في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 من غلاف مالي قدره 178 مليار دج في إطار تحسين التنمية البشرية، وقد تم رسم هدف انشاء 300 مركز تكوين مهني جديد غير أنه لم ينجز منه سوى 224 مؤسسة تكوين مهني جديدة فقط وهو ما يعادل نسبة 74,66% من الهدف المرجو تحقيقه في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.

- **قطاع التعليم العالي**

أولى المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 أهمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وخصص له غلاف مالي قدره 768 مليار دج ، ضمن محور تحسين التنمية البشرية قصد ترقية هذا القطاع ويمكن ملاحظة تطور الموارد البشرية والهياكل القاعدية المتعلقة بقطاع التعليم العالي من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-25)

تطور الموارد البشرية والمنشآت القاعدية للتعليم العالي 2012-2014

السنوات	2012	2013	2014	2014-2012
تطور عدد الأساتذة الجامعيين	**49 474**	**52 251**	**54 533**	**5059**
تطور عدد الجامعات	47	47	48	**1**
تطور عدد المدارس الوطنية العليا	17	17	20	**3**
تطور عدد المراكز الجامعية	9	10	10	**1**
تطور عدد المدارس العليا للاساتذة	4	4	6	**2**
تطور عدد المدارس التحضيرية	9	9	12	**3**
تطور عدد المدارس العليا للتعليم التقني	1	1	1	**0**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصائيات ،الجزائر بالارقام، نشرة 2015 ، ص30.

من خلال الجدول نلاحظ أن الموارد البشرية في قطاع التعليم العالي في تزايد مستمر، فقد تم توظيف ما يقارب 5059 أستاذ جامعي خلال الفترة مابين 2012 إلى 2014 ، كما تم انشاء 10 مؤسسات جامعية جديدة خلال نفس الفترة الزمنية، في إطار التكفل الأمثل بتكوين الموارد البشرية في الجزائر، وهذا التطور الكمي يعكس مجهودات الدولة في دفع عجلة التنمية البشرية وتوسيع قدرة المرفق العام الجامعي على استعاب النمو السكاني المتزايد، وخلق نوع من التوازن في توزيع الجامعات عبر كامل التراب الوطني.

5- مستوى الصحة

إن تطور مستوى الصحة من بين أهم مؤشرات نجاح التنمية البشرية، وقد سعت السلطات إلى التحسين في هذا القطاع عبر مجموعة من السياسات الصحية، ولهذا الغرض خصص المخطط الخماسي 2010- 2014 غلافا ماليا هاما قصد ترقية هذا القطاع ، وسنحاول دراسة أثر هذا المخطط على تطور الهياكل الصحية في الجزائر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-26)

تطور المنشآت الصحية في الجزائر 2010-2014

السنوات	2010	2012	2013	2014	**2014-2010**
مؤسسات استشفائية عامة	-	193	194	196	**-**
مراكز استشفائية جامعية	13	14	14	14	**1**
مؤسسات استشفائية جامعية	1	1	1	1	**0**
مؤسسات استشفائية متخصصة	64	66	68	71	**7**
مؤسسات عمومية للصحة الجوارية	271	271	271	271	**0**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصئيات ،حوصلة احصائية 1962-2011،ص 112. و الجزائر بالأرقام، نشرة 2015 ، ص26.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الإستشفائية الجديدة على اختلاف أنواعها ازداد بإنشاء 10 مرافق صحية جديدة خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014، وتعتبر هذه الزيادة قليلة جدا مقارنة مع ما تم التخطيط له في إطار المخطط الخماسي الذي نص على إنجاز (172 مستشفى عاما ومتخصصا، 377 عيادة متعددة الاختصاصات،1000 قاعة علاج ، 50 مركز طبي)[1]، مقابل تخصيص مالي لقطاع الصحة مقدر ب 619 مليار دج ، من خلال هذا يتبين أن تقدير السلطات العمومية في إنجاز كل هذه الهياكل لم يكن دقيقا، وهذا ما أكدته احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، **مرجع سابق الذكر**، ص 47.

أما بخصوص التكفل الصحي بالنسبة لعدد السكان فيمكن ملاحظة تطور المورد البشري في القطاع الصحي بالنسبة لعدد السكان في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-27)

تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة 2010-2014

السنوات / عدد السكان لكل	2010	2012	2013	2014
طبيب	640	590	578	566
جراح أسنان	3093	3 018	2 996	2 970
صيدلي	3962	3 686	3 634	3 531
تقني سامي	/	483	459	442
تقني	/	1 884	2 406	4 727
مساعد في الصحة	/	1 874	1 601	1 561

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للاحصئيات ،حوصلة احصائية 1962-2011 ص ص 108-110. والجزائر بالأرقام، نشرة 2015 ، ص25.

من خلال الجدول نلاحظ التحسن المستمر في التغطية الصحية من حيث تطور عدد الموارد البشرية في المجال الصحي مقابل عدد السكان من 2010 إلى 2014، فقد تحسنت التغطية الصحية للأطباء من طبيب واحد لكل 640 ساكن سنة 2010 إلى 566 ساكن سنة 2014، كما تحسن أيضا مستوى تغطية جراحي الأسنان من 3093 ساكن سنة 2010 إلى 2970 ساكن سنة 2014 وكما تحسن أيضا مستوى تغطية كل من الصيادلة وبعض مهن سلك الشبه طبي، وهذا التحسن راجع إلى إنشاء مؤسسات صحية جديدة وما تتضمنه من توظيف موارد بشرية، تساهم في تحسن التكفل الطبي للمواطن.

حسب المنظمة العالمية للصحة فإنه لا يوجد أي معيار ذهبي محدد لتقدير مدى كفاية القوى العاملة الصحية النشطة، ومع ذلك تقدر منظمة الصحة العالمية أن البلدان التي لديها أقل من 23 عاملا في

الرعاية الصحية (ما بين طبيب وممرض وقابلة) لكل 10000 نسمة من السكان لن تتمكن على الارجح من تحقيق معدلات التغطية الوافية للرعاية الصحية الأولية[1]، ومنه فإن الجزائر تعد قريبة من هذا التقدير (بخصوص الموارد البشرية الصحية) الذي وضعته المنظمة الصحة العالمية.

أما بخصوص تطور العمر المتوقع عند الولادة وهو مؤشر مهم يبين مستوى تحسن الوضعية الصحية في البلدان المختلفة، يمكن أن نلاحظ ذلك عبر مجموعة من تقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-28)

العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر 2010-2014

السنوات	2010	2011	2013	2014
العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر	72,9	73,4	73,4	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية من 2010 إلى 2014 ، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور إيجابي في العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال سنوات تطبيق المخطط التنموي الخماسي، الذي ارتفع من 72,9 سنة كعمر متوقع سنة 2010 إلى 73,4 سنة 2013 وبرغم من أنه تحسن طفيف إلا أنه يعبر عن تحسن الخدمات الصحية والمستوى المعيشي للسكان بفضل مجهودات الدولة الجزائرية في تحسين تنمية الموارد البشرية.

المطلب الثالث: المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 ومتطلبات الانطلاقة الاقتصادية

بعد ما تم التعرف على أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية للمخطط التنموي الخماسي 2010-2014 سنتعرض إلى علاقة هذا المخطط بإشكالية الانطلاقة الاقتصادية في الجزائر وذلك من عدة جوانب قد تؤثر على واقع تنفيذ هذا المخطط في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمثل في تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ومدى تحفيز هذا المخطط المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في الجزائر وخلق الثروة، وواقع الاقتصاد الجزائري في حد ذاته وتأثير الجانب الايديولوجي المبنى على اعتماد اقتصاد

[1] منظمة الصحة العالمية، **الاحصاءات الصحية العالمية لسنة 2009**، ص 95.

السوق كمنهج مسيطر لكنه مطبق بطريقة قد لا تخدم التنمية الاقتصادية لعدة اعتبارات تاريخية وواقعية أثرت على طبيعة البنية الاقتصادية للجزائر.

أولا: المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أهم العوامل الخارجية المساعدة على تحقيق الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية بالإضافة إلى وجود المخططات التنموية التي تضعها السلطات قصد تحقيق هدف التنمية بما يخدم الواقع الاقتصادي بل إن غنى المخططات التنموية ببرامج ومشاريع متنوعة يجذب المستثمرين الأجانب إلى البلد ويساهم في خلق الثروة عبر نقل التكنولوجيا وتحفيز الآلة الانتاجية الوطنية ونقل الخبرة الأجنبية إلى المتعاملين الاقتصاديين والشركات الاقتصادية داخل الوطن، وسنحاول دراسة أثر المخطط التنموي الخماسي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتباره جاء حاملا لبرامج ومشاريع عمومية ضخمة في شتى المجالات.

ويمكن ملاحظة مستوى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-29)

تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر 2010-2014

الوحدة بمليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	2301	2580	1499	1684	1506
تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	1,42	1,29	0,717	0,802	0,704

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتعاون ، متاح في: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/، تاريخ الإطلاع 20-12-2018

تبين من الجدول أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تذبذبا خلال سنوات تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014، فبالرغم من ارتفاعه سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 إلا أنه انخفض في

السنوات الموالية 2012 و2013، كما أن قيمته المالية تعد متواضعة إذ لم تتجاوز 2580 مليون دولار أمريكي كأعلى مستوى لها، وهذا ما انعكس سلبا على مساهمة الاستثمار لأجنبي المباشر في قيمة الناتج المحلي الاجمالي حيث لم تتجاوز نسبة 0,98 % كمعدل عام في سنوات تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014، ورغم ذلك إحتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيم 2,9 مليار دولار وبحصة 6,2 % من إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية، حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012 -2013[1].

كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعكس النمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لكون معظم الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات[2]، وهو ما جعل قيمة الاستثمارات الأجنبية غير مستقرة ومتذبذبة، ولم تواكب المشاريع التنموية الضخمة التي وضعتها السلطات العمومية في المخطط التنموي الخماسي 2010-2014.

كما يمكن إرجاع تضاؤل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى مختلف المعوقات المختلفة التي تشمل الجانب السياسي والقانوني كتوفر الاستقرار السياسي والأمني وعدم استقرار المنظومة القانونية (تغيرها وتشعبها) ومختلف المعوقات المالية والإدارية منها ما تعلق بتخلف المنظومة البنكية في الجزائر وتعقد الإجراءات البيروقراطية في منح التراخيص وانتشار الفساد الاداري ومشاكل العقار الصناعي والفلاحي والسياحي في الجزائر كلها عوامل منفرة للمستثمرين الأجانب[3]، بالإضافة إلى تمسك الجزائر بقاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 % التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 باعتبارها مرتبطة بالسيادة الوطنية في حين يعتبرها أغلبية المستثمرين الأجانب عائق أمام تدفق الاستثمارات لهذا البلد[4]،

[1] بالرقي تيجاني ، " تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية ". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**،جامعة سطيف1، العدد 13 ، سنة 2013 ، ص 62.

[2] صبرينة بوخاري ، للوشي محمد ،"أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة البليدة 2 ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2015،ص 67.

[3] هندة مدفوني وأخرون، " إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد –الفرص والقيود- " . **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية** ، جامعة أم البواقي ،العدد التاسع ، جوان 2018، ص-ص 231-232.

[4] سعاد جبار، محمد بشير لبيق، "قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 في الجزائر بين إلزامية التبني والمطالبة بالتخلي" **مجلة دراسات**، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 16، العدد1، جانفي 2019، ص 193.

خاصة إذا أخذنا في الحسبان تنافس الدول على استقطاب المستثمرين الأجانب واتساع الخيار الاستثماري للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب في إطار العولمة، هذا كله يجعل أمر استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ليس بالأمر الهين بل يتطلب اجراء إصلاحات عميقة تمس المنظومة البنكية والقانونية وتقديم تسهيلات مغرية حتى تتمكن الجزائر من استقطاب المستثمرين الاجانب الباحثين عن مناخ ملائم في نهاية المطاف.

ثانيا : المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 وبنية الاقتصاد الجزائري

إن الدراسة المعمقة للمخطط التنموي الخماسي 2010-2014 يقتضي بالضرورة دراسة الواقع الاقتصادي الذي صنع فيه هذا المخطط، فالاقتصاد الجزائري اليوم هو نتاج تحولات اقتصادية وسياسية سابقة أدت إلى تشكيله على ما هو عليه اليوم من اختلالات هيكلية متنوعة، تؤثر بلا شك في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفرض منطقا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا إذا لم نفهمه سيؤدي إلى انحراف مسعى التنمية والانطلاق الاقتصادي الحقيقي.

مع تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق، وتبنى قواعد الخصخصة وحرية المبادرة الاقتصادية وتحرير الأسعار والتخلي عن مركزية التخطيط واحتكار وسائل الإنتاج ظهرت اختلالات اقتصادية ومؤسساتية نتيجة هذا التحول الاجباري لا تزال قائمة إلى اليوم وتؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم الإختلالات التي صاحبت التحول نحو اقتصاد السوق نذكر ما يلي:

أ- تشوهات الخصخصة

إن مقتضيات الاستعجال في تنفيذ توصيات الصندوق النقد الدولي وتفكيك بنية القطاع العام بشكل ارتجالي دفعت الحكومة إلى إصدار مرسوم تنفيذي[1] ليعجل عملية الخوصصة والتسرع في بيع المؤسسات العمومية بسبب الاصلاحات الاقتصادية[2]، هذا الإسراع أدى إلى تشوهات في بنية

[1] أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 01-354 المؤرخ في 10 نوفمبر سنة 2001 يحدد تشكيلة لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وصلاحياتها وكيفية تنظيمها وتسييرها.

[2] دراجي المكي ، " التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل ". **مجلة البحوث والدراسات** ، العدد الأول ، أفريل 2004، ص 83.

الاقتصاد الوطني بسبب نقص الشركات الخاصة وعدم قدرتها على المنافسة وتفكيك شركات وطنية كانت تمثل عصب الاقتصاد الوطني.

ب- ظهور الاقتصاد الموازي (الاقتصاد غير الرسمي)

من بين أهم الإختلالات الهامة في لاقتصاد الوطني نتيجة التحول نحو اقتصاد السوق ظهور الاقتصاد الموازي، الذي يعتبر إقتصاد خارج عن حسابات الناتج المحلي الاجمالي لأسباب كثيرة قد تعود إلى التهرب الضريبي أو عدم القدرة على تسجيل النشاط الاقتصادي أو عدم لعدم القدرة على توفير عمل في الاقتصاد الرسمي نتيجة البطالة أو ممارسة أنشطة غير شرعية.

وتشير بعض التقديرات إلى تواجد حوالي 200,000 تاجر غير شرعي لا يملكون سجلات تجارية أو رخص إدارية، وحوالي 700 سوق غير منظم وعشوائية تنشط خارج القانون، من باعة متجولون ومؤسسات إنتاجية لا تقوم بواجباتها الضريبية[1]، إن الخطة التنموية مهما كانت مضبوطة فلن تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل واضح ودقيق في ظل تفشي إقتصاد موازي ينشط خارج الحسابات الرسمية وهذا ما حدث في إطار المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 أين صرفت أموال ضخمة قصد تنشيط عجلة التنمية مقابل وجود إقتصاد موازي لم تتمكن السلطات العمومية من التحكم فيه ولا في أثاره غير المرغوبة كانتشار الغش والتهرب الضريبي والسرية النشاط الاقتصادي وفوضوية التجارة والإنتاج.

ت- ضعف الانتاجية في القطاع الخاص

رغم تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق والتخلي عن إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية وفسح المجال للخواص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بل ودعم الشباب لخلق الثروة وإنشاء مؤسساتهم عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وغيرها من الوكالات التي تدعم النهوض بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة خاصة في ظل التحول إلى منهج إقتصاد السوق وانسحاب الدولة من الاستثمار الاقتصادي المربح، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من ضعف

[1] حورية بورعدة ، رقيق ايسعد دريس ،"واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه ". **المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير** ، المجلد 11 ، العدد 01، سنة 2017، ص 82.

الانتاجية وعدم قدرته على المنافسة الاقتصادية والتجارية العالمية رغم تطوره مقارنة بالقطاع العام وهذا ما تبينه الاحصائيات الرسمية في خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-30)

مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي	84,9	84,7	87,9	88,3	86
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي	15	15,2	12	13,2	13,9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات متاح في www.ons.dz تاريخ الاطلاع 12-04-2018

يتضح من الجدول الفرق الكبير بين مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي بما يفوق 85% مقابل تناقص مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وهذا رغم التحول نحو إقتصاد السوق والتخلي عن المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن إنتاجية القطاع الخاص تبقى ضعيفة رغم مساهمتها في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وهذا لعدة إعتبارات موضوعية، منها إتجاه القطاع الخاص في الجزائر نحو الاستثمارات ذات الربح السريع كخدمات النقل مثلا والهروب من المخاطرة المالية، إضافة إلى ضعف وبدائية وسائل الإنتاج المستخدمة، وغياب ثقافة التجديد والابتكار في الإنتاج التي تفرضها المنافسة[1]، كما أن ثقل فاتورة الإستيراد تبين مدى الفجوة بين الإنتاج الوطني الذي تقدمه مؤسسات القطاع الخاص المختلفة والاحتياجات المتزايدة للمجتمع الجزائر من سلع وخدمات، التي توفرها من الأسواق العالمية.

[1] شهرزاد زغيب ، لمياء عماني ، " القطاع الخاص الجزائري بين تدخل الدولة واليات السوق " . **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية** ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 02، 2018، ص 31.

فقد إرتفعت واردات الجزائر عام 2010 بأثر معاكس تماما لأهداف الحكومة ب2,3 % لتلامس سقف 40,21 مليار دولار حسب مصادر وزارة التجارة، منها 6 مليار دولار تخص المواد الغذائية وحدها كما أكدت احصائيات 2011 الاستمرار في نفس الاتجاه[1].

كما أن الآلة الانتاجية في الجزائر لم تتمكن من فرض نفسها على المستوى الخارجي إذ أن معظم الصادرات الجزائرية تسيطر عليها المحروقات بنسبة 97 % كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-31)

الصادرات الجزائرية 2010-2014

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مواد غذائية	315	355	315	404	323
الطاقة	50121	71001	70584	83003	58302
مواد أولية	94	161	168	109	110
مواد نصف مصنعة	498	660	618	492	1173
الآلات الفلاحية	1	0	0	0	1
الآلات الصناعية	30	35	32	29	16
مواد استهلاكية غير غذائية	30	16	19	16	11

المصدر: Banque D'Algérie, Rapport sur: Evolution Economique Et Monétaire en Algérie , 2014, p 166.

يتضح من خلال الجدول هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة فاقت 97 % من إجمالي قيمة الصادرات، وبذلك يتجلى ضعف الصادرات الجزائرية في بقية المجالات خارج قطاع المحروقات.

[1] بشير مصيطفى ، **الاصلاحات التي نريد :مقالات في الاقتصاد الجزائري**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012،ص 49.

إن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهين هيمنة قطاع المحروقات، الذي يشكل أهم مورد في البنية الاقتصادية والمالية للجزائر، رغم كثرة الوعود والمحاولات السياسية والاقتصادية لتنويع الاقتصاد الوطني إلا أن هذه الاصلاحات الاقتصادية والجهود التنموية لم تفلح في تغيير " البنية" الاقتصادية (المعتمد إعتمادا مفرطا على المحروقات) إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للقطاع الفلاحي والصناعي والسياحي دورا فعالا في خلق الثروة وجلب الاستثمارات الأجنبية وامتصاص البطالة التي تنعكس إيجابيا على تنمية الفرد قبل الاقتصاد.

إن المخطط الخماسي 2010-2014 والذي جاء مكملا لما سبقه من مخططات تنموية لم يفلح هو الآخر في تحقيق انطلاقة اقتصادية حقيقية، مبنية على تحريك عجلة الاقتصاد المنتج للثروة، وتكون نقطة تحول حقيقية في بنية الاقتصاد الوطني، نحو اقتصاد أكثر انتاجية وأكثر حيوية، رغم المبالغ الكبيرة التي ضخت في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وهذا راجع لضعف الاستراتيجية التنموية، التي لم تكن واضحة المعالم، ولم تضع القطاعات المنتجة للثروة "القطاع الفلاحي والصناعي" في قلب عملية التنمية، ولم تحدد كيفية النهوض بهذه القطاعات الاستراتيجية بشكل صحيح، من خلال دراسة الواقع الاقتصادي في الجزائر، بكل إختلالاته وعيوبه ومميزاته ومحاولة الاستفادة منها ووضع إستراتيجية تنموية تتلائم مع ما هو معطى على أمل أن نطور بنية الاقتصاد إلى الأحسن، وهذا لن يحدث إلا اذا توفرت مجموعة من الشروط المطلوبة لنجاح التخطيط التنموي، المبنية على أسس علمية محددة، ويمكن قياسها من طرف صانع السياسات العامة.

خاتمة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل أن المخطط الخماسي 2010-2014 الذي يعتبر أهم مخطط منذ 2001 من حيث الغلاف المالي الضخم، الذي يغطي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محاوره الأربعة يعبر في مجمله عن استمرارية السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، من خلال علاقته الوطيدة بالمخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ومخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

وقد استطاع المخطط الخماسي 2010-2014 أن يرفع من عدد المنشآت القاعدية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير أنه عموما لم يتمكن من بلوغ الأهداف التي كانت مسطرة والتي كانت تعبر في مجملها عن إنشاء منشآت قاعدية أكثر مما تم إنجازه فعليا وقد يرجع ذلك إلى سوء تقدير صانع القرار في ضبط الأهداف بدقة، أو عدم استلام مشاريع المنشآت القاعدية في موعدها، وبرغم من ذلك فقد انعكست مجهودات الدولة إيجابيا على مستوى التنمية البشرية أين ارتفع متوسط العمر المتوقع للعيش، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية.

أما بخصوص أثر المخطط الخماسي 2010-2014 على بنية الاقتصاد الوطني فإنه لم يتمكن من تغيير هيمنة قطاع المحروقات على طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد عليه في تمويل الخزينة العمومية، ولم تصل القطاعات الأساسية إلى المستوى المطلوب من خلال مساهمتها في القيمة الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي وهذا راجع لعدم وضوح الاستراتيجية التنموية.

الخاتمة

إن تجربة التخطيط والتنمية في الجزائر منذ سنة 2001 لها خصوصيتها المميزة لها عن غيرها من التجارب التنموية في فترات زمنية سابقة، لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية وتحول المرجعيات في صنع مختلف السياسات التنموية بما يتلائم مع ما هو متعارف عليه في الاقتصاد الرأسمالي المبنى على حرية الفرد في التجارة وامتلاك وسائل الانتاج وانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، مع ضرورة التزامها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه المعطيات أدت لاعتماد صانع السياسات العامة لمخططات تنموية جديدة عرفت "بمخططات الانعاش الاقتصادي" 2001-2014، حاولت من خلالها السلطات العمومية في الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعرفها البلاد ومحاولة استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، تمهيدا لمسعى تنموي جديد معتمد على التخطيط الخماسي كوسيلة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

إن موضوع التخطيط التنموي في الجزائر يكتسي أهمية بالغة، فقد تم دراسته من قبل العديد من الباحثين بمساهمات علمية متنوعة، من خلال الاعتماد على معايير ومؤشرات اقتصادية لتحليل الجانب الاقتصادي الكلي، ودراسة أثر المخططات التنموية على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر غير أن هذه الدراسة التي قمنا بانجازها وزيادة على البعد الاقتصادي الذي يضم المؤشرات الاقتصادية، تم دراسة التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية من 2001-2014 من خلال جوانب جديدة تتجاوز الجانب الستاتيكي البحت من خلال دراستها بمنظور تحليل السياسات العامة الذي يضم المزاوجة بين الأسلوب الكمي والكيفي في تقييم السياسات التنموية فضلا عن دراسة مضمون المخططات التنموية في حد ذاتها من خلال معرفة مدى مطابقتها مع المبادئ العلمية للتخطيط التنموي ودراسة العلاقة بين المخططات التنموية المختلفة والتعمق في دراسة أجزاء الخطة التنموية الخماسية 2010-2014، وتحليل العلاقة بين محاورها ومدى انسجامها مع بعضها البعض، فضلا عن الاستعانة بمجموعة من المقاربات التي تنتمي لحقل علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي بغية تقييم التخطيط التنموي في الجزائر من 2001-2014 بنظرة جديدة ومتوازنة تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فحاولت هذه الدراسة الكشف عن مواضع القوة والضعف في هذه المخططات التي حققت بعض النتائج الايجابية التي نذكر منها:

- **استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية**: ساهمت هذه المخططات في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال التخلص من عبئ الدين العام الخارجي وانتعاش الخزينة العمومية وتحسن احتياطي الصرف من العملة الأجنبية والقدرة على مواصلة تمويل مخططات التنموية بوتيرة أعلى (الارتفاع التدريجي والمستمر للإنفاق العام).
- **المساهمة في إثراء رصيد الجزائر من المنشآت قاعدية**: لقد أضافت هذه المخططات لرصيد الجزائر منشآت قاعدية كثيرة ومتنوعة شملت الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي وستكون مكسب حقيقي لمخططات تنموية جديدة تنطلق من ما تم إنجازه بغية المواصلة في مسيرة التنمية.
- **التحسن النسبي لبعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر:** ساهمت هذه المخططات عموما في تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تحسن المستوى المعيشي للفرد كارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تراجع نسبة الفقر والأمية وتحسن ظروف معيشة السكان وتحسن متوسط العمر المتوقع للعيش وغيرها من المؤشرات.

على الرغم من هذه الإيجابيات إلا أن لهذه المخططات التنموية أيضا بعض الاختلالات والعثرات، والتي وضحناها في مضمون هذه الدراسة والتي تتمثل في:

- **عدم تحقيق بعض الأهداف المرسومة في المخطط التنموية 2001-2014**: إن بعض الأهداف التي وضعتها المخططات التنموية لم تتحقق على أرض الواقع نظرا لعدم التقدير الجيد لصانع السياسات العامة ومبالغته في بعض الاحيان لدواعي سياسية ترتبط بمناسبات انتخابيه كإنجاز منشآت قاعدية أقل عددا من التي تم رسمها في المخططات.
- **اختلالات بنية الاقتصاد الوطني**: لم تفلح هذه المخططات الخماسية ومعها المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 في تغيير بنية الاقتصاد إلى مستوى يسمح بتحقيق "الانطلاقة الاقتصادية" بسبب ضعف كل من قطاع الفلاحة والصناعة اللذين لم تكن انتاجيتهما في المستوى المطلوب وهذا ما أثر على مستوى النمو الاقتصادي المتذبذب والمرتبط بمستوى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

- **نتائج التنمية البشرية غير مستدامة:** إن تحسن مؤشرات التنمية البشرية خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2001-2014 مرتبطة في مجملها بتحسن أسعار المحروقات، وهذا ما يجعلها غير مستدامة فهي غير نابعة من قوة الاقتصاد من خلال انتاجية القطاعات الأساسية، وهي بذلك تبقى رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية التي قد لا تتحكم فيها الدولة.
- **عدم وضوح الاستراتيجية التنموية:** إن من بين أهم الاختلالات التي نراها مهيمنة على طبيعة صنع المخططات التنموية هي عدم وضوح الاستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية، فهناك محاور أساسية في المخطط الخماسي 2010-2014 لم توضح حتى تفاصيل الدعم الموجه لهذه القطاعات الوزارية، مما يجعل استراتيجية التنموية مبهمة فلا يمكنها الوصول إلى أهداف التنمية من دون ربط أجزاء الخطة ببعضها وفق رؤية واضحة.

من خلال هذه النتائج يمكن أن نقدم تصورا لتحسين التخطيط التنموي في الجزائر عبر العناصر التالية:

- **ضرورة الاتجاه نحو مأسسة التخطيط التنموي**: إن مأسسة التخطيط التنموي تساعد في ضبط الاحتياجات الحقيقية وبناء استراتيجية تنموية تتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لإحداث نقلة نوعية مبنية على أسس علمية، تتجاوز المناسبات الانتخابية إلى رؤية بعيدة النظر تمكن من استشراف المستقبل.
- **ضرورة التركيز على القطاعات المنتجة للثروة:** من خلال وضع كل من قطاع الفلاحة والصناعة في قلب الاستراتيجية التنموية، والارتقاء بهما تدريجيا لخلق الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وامتصاص البطالة، قصد التوجه نحو تنمية مستدامة مبنية على ثروات متجددة.
- **ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي**: وذلك بالتغلب على جميع المشاكل التي تؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب وتسهيل جميع الاجراءات الادارية والقانونية بل واغراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب بفرص وامتيازات لتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي الذي يساهم بلا شك في تنمية البلد وامتصاص البطالة ونقل التكنولوجيا الأجنبية.

- **الاهتمام بتنمية العنصر البشري**: من خلال التحسين المستمر والدوري للمنظومة التعليمية والصحية لضمان بناء فرد يتمتع بوعي وتعليم وصحة تؤهله ليكون أساس التنمية.
- **ضرورة مواكبة الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**: وذلك عبر إصلاح المنظومة البنكية التي تعتبر أهم ممول للتنمية، لتقوم بدورها المنوط بها بما يتوافق مع التطور الحاصل في التكنولوجيات الجديدة للاتصال، ومحاولة تأطير كل من التجارة الالكترونية والاقتصاد الموازي ليكونا ضمن الاقتصاد الرسمي.

إن لموضوع التجربة التنموية في الجزائر أفاق بحثية واعدة تستحق الدراسة والبحث، فهذا الموضوع له أهمية كبيرة على الجانب العملي والعلمي، فيمكن دراسة هذا الموضوع من جوانب جديدة قصد التعمق أكثر في التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية من خلال المقارنة بين السياسات التنموية في فترات زمنية مختلفة أو مقارنة التجربة التنموية في الجزائر بتجارب دول أخرى تمكنت من تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، قصد الكشف عن نقاط التشابه والاختلاف بين التجربتين بما يخدم تطوير التجربة الجزائرية في التنمية ومحاولة إثبات مدى صحة بعض النظريات وإستراتيجيات التنموية التي تسعى إلى تفسير تخلف دول العالم الثالث أو تلك التي تعطي بدائل وإستراتيجيات بغية الوصول إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي تمهيدا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الملاحق

الملحق رقم 01

خارطة الجزائر الطبيعية

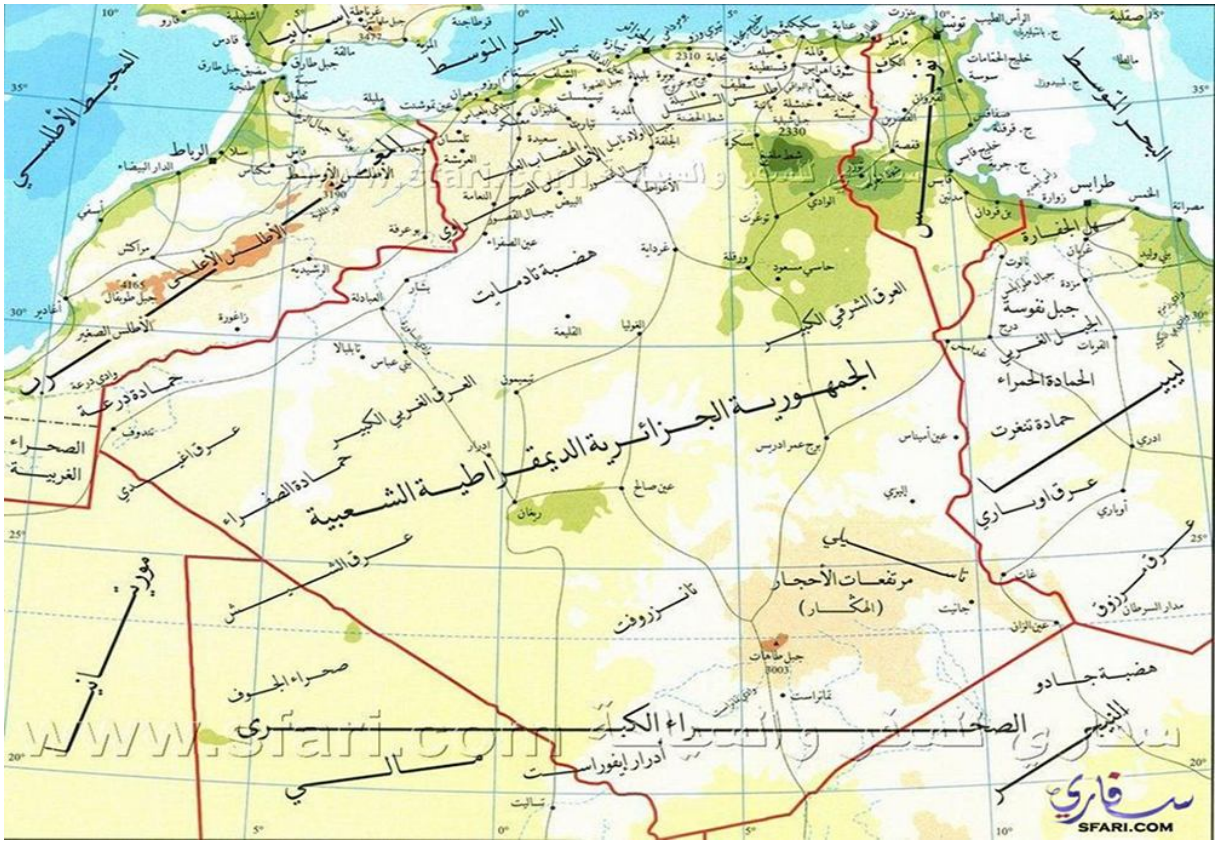

المصدر: متاح في الموقع www.law-arab.com201507algeria-Map-detailed.html

تاريخ الإطلاع: 09-05-2018

الملحق رقم 02

قائمة بمؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الـ 134(الأمم المتحدة 1996)

فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	الوضعية	الإجابات
المؤشرات الاجتماعية			
الفصل 3 : محاربة الفقر	-معدلات البطالة	• الرقم القياسي لاتساع الفقر • الرقم القياسي لجسامة الفقر • الرقم القياسي لشدة الفقر • الرقم القياسي لجيني للتفاوت في الدخل • علاقة متوسط مرتب الإناث بمتوسط مرتب الذكور.	
الفصل 5 : الديناميكية الديموغرافية والاستدامة	- معدلات نمو السكان - معدلات الهجرة الصريحة - المؤشر الظرفي للخصوبة	• الكثافة السكانية	
الفصل 36: دعم التعليم والوعي العام والتدريب	- معدلات التطور السكاني بالنسبة لسن التمدرس - معدلات التمدرس في المستوى الإبتدائي(خام و صافي) - معدلات التمدرس في المستوى الثانوي (خام و صافي) -معدلات محو الأمية	• الأطفال في السنة الخامسة من التعليم الابتدائي . • توقعات التمدرس • الاختلافات في معدلات التمدرس بين الفتيات و الفتيان. • عدد النساء من السكان النشيطين مقابل 100 رجل	• الحصة المخصصة للتربية من ن.د.خ
الفصل 6 : الحماية والارتقاء بالعناية الصحية		• ولوج المرافق الصحية المناسبة • التمكين من الماء الصالح للشرب • توقعات البقاء على قيد الحياة عند الولادة. • الوزن عند الولادة. • معدلات الوفيات عند الأطفال. • معدلات الوفيات بين النساء عند الولادة. • تغذية الأطفال.	• تلقيح الأطفال ضد الأمراض المعدية • استعمال موانع الحمل. • الرقابة على المنتوجات الكيماوية ذات الخطورة. • الكامنة في الغذاء • النفقات الوطنية في مجال الصحة المخصصة للعلاجات المحلية. • حصة النفقات الوطنية في مجال الصحة من ن.د.خ
فصول جدول أعمال القرن 21	**التركيز على**	**الوضعية**	**الإجابات**
الفصل 39 : الصكوك والآليات القانونية الدولية			• المصادقة على الاتفاقات الدولية وتنفيذها

فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	الوضعية	الإجابات
الفصل 40 : الإعلام من أجل اتخاذ القرار.		• الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل 100 من السكان • إمكانية الوصول إلى الإعلام	• برنامج للإحصائيات الوطنية للبيئة
			• تمثيل الجماعات الرئيسية داخل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة • تمثيل الأقليات العرقية و السكان الأصليين داخل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة • إسهام م.غ.ح في التنمية المستدامة
الفصل 9 : حماية الغلاف الجوي	–إطلاق الغازات المسؤولة عن خلق جو مكتوم. –اطلاق أوكسيد الكربون –اطلاق أوكسيد الآزوت –استهلاك مواد مدمرة لطبقة الأوزون.	• تركيز التلوث في المناطق الحضرية.	• النفقات المخصصة للتقليل من تلوث الجو.
الفصل 21 : الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة.	–إنتاج النفايات الصلبة الصناعية والبلدية –تخزين وتبديد نفايات المنازل.		• النفقات المخصصة لإدارة النفايات • اعادة استعمال واعادة تحويل النفايات في الحواضر وتبديدها.
الفصل 19 : الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيمياوية السامة.		• التسممات الناتجة عن المنتجات الكيمياوية	• المنتجات الكيماوية الممنوعة أو المقننة بصرامة.
الفصل 20 : الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة.	–انتاج النفاياتت المسببة للأذى –استيراد و تصدير النفايات الضارة	• المساحات المحتلة من طرف مواقع ملوثة	• النفقات المخصصة لمعالجة النفايات الضارة
الفصل 22 : الإدارة المضمونة والسليمة بيئياً للنفايات المشعة.	–إنتاج النفايات المشعة		

المؤشرات المؤسسية			
الفصل 8 : إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار			• استراتيجيات التنمية المستدامة • برنامج المحاسبة البيئية والاقتصادية المدمجة • إلزامية تقييم التأثير على البيئة • المجالس الوطنية للتنمية المستدامة
الفصل 35 : العلم في خدمة التنمية		• عدد العلماء والمهندسين في كل مليون من السكان.	• العلماء والمهندسون الممارسون للبحث والتطوير في كل مليون من السكان. • النفقات المخصصة لنشاطات البحث والتنمية كنسبة مئوية من ن.د.خ
الفصل 7 :دعم نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية	–معدلات نمو سكان الحواضر –استهلاك وقود السيارات لكل فرد من السكان. –الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية.	• نسبة سكان الحواضر من مجموع السكان. • السكن غير النظامي في المناطق الحضرية • المساحة المخصصة للسكن لكل شخص. • ثمن المسكن ونسبته من الدخل.	• النفقات المخصصة للتجهيز لكل فرد من السكان.
المؤشرات الاقتصادية			
الفصل 2: التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة.	– ن.د.خ لكل فرد من السكان –النسبة المئوية الإستثمار من ن.د.خ –النسبة المئوية لمجموع الواردات والصادرات من ن.د.خ	• الناتج الداخلي الصافي محذوفة منه النفقات الجانبية. • حصة المنتوجات المصنعة من السلع المصدرة.	
الفصل 4: تغيير أنماط الاستهلاك.	–الاستهلاك السنوي للطاقة –إسهام الصناعات ذات الاستهلاك الكبير للموارد الطبيعية في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التصنيعية.	• الإحتياطيات المعدنية المؤكدة . –احتياطيات الطاقة الحجرية المؤكدة. • مدة حياة الإحتياطيات المؤكدة للطاقة. • كثافة استعمال المواد الأولية والثانوية. • حصة القيمة المضافة للصناعة في ن.د.خ • استهلاك الطاقات المتجددة.	

فصول جدول أعمال القرن 21	التركيز على	الوضعية	الإجابات
الفصل 33 : الموارد والآليات المالية.	-النقل الصافي للموارد /ن.و.خ -النسبة المئوية لمساعدة العمومية على التنمية من ن.و.خ	• الدين الخارجي/ن.و.خ • خدمة الدين/الصادرات	• النسبة المئوية لنفقات حماية البيئة من ن.د.خ • مبلغ التمويل الجديد أو الإضافي من أجل التنمية المستدامة.
الفصل 34 : نقل التقنيات السليمة بيئياً والتعاون	-استيراد مواد التجهيز -الإستثمارات الأجنبية المباشرة.	• حصة الواردات من التجهيزات المقبولة بيئيا	• الإعانات المخصصة للتعاون التقني.
المؤشرات البيئية			
الفصل 18 : حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها	-إستغلال في المياه الجوفية والسطحية. -إستهلاك الماء لكل فرد من السكان للإحتياجات المنزلية.	• احتياطيات المياه الجوفية. • تركيز النفايات الغائطية في المياه العذبة. • الطلب البايوكيميائي على الأوكسجين.	• معالجة المياه المستعملة • كثافة شبكات القياس الهيدروليكي.
الفصل 17 : حماية المحيطات وجميع البحار	-التزايد السكاني في المناطق الساحلية. -إهراق البترول في المياه الساحلية. -إلقاء الآزوت و الفسفور في المياه الساحلية.	• الحد الأعلى للغلة السمكية المستدامة من جانب مصايد الأسماك. • مؤشرات الطحالب.	
الفصل 10 : النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها	-تطور استعمال التربة	• تغيرات وضع التربة	• التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية.
الفصل 12 : إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة : محاربة التصحر و الجفاف.	-السكان الذين هم تحت عتبة الفقر في المناطق القاحلة.	• دالّة التساقطات المطرية الشهرية الوطنية. • دالّة النبات انطلاقا من صور الأقمار الاصطناعية • الأراضي المتأثرة بالتصحر.	
الفصل 13 : إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة : الاستغلال المستدام للجبال.	-التغيرات الديموغرافية في المناطق الجبلية.	• الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية • رفاهية سكان الجبال.	
الفصل 14 : دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.	-استعمال مبيدات الحشرات الزراعية. -استعمال الأسمدة -الأراضي القابلة للزراعة المسقية -استعمال الأسمدة في الزراعة	• الأراضي القابلة للزراعة لكل فرد من السكان. • تدهور نوعية التربة بسبب التملح والانسداد.	• النفقات المخصصة للتعليم الزراعي.
الفصل 11 : محاربة إزالة الغابات	-كثافة الاستغلال الغابوي.	• تطور المساحة الغابوية	• الغابات المحمية • مساحات الغابات المحمية.
الفصل 15 : المحافظة على التنوع البيولوجي		• الأجناس المهددة بالانقراض.	• الأجناس المحمية
الفصل 16 : الإدارة السليمة بيئياً للبيوتكنولوجيا			النفقات المخصصة للبحث و لتطوير البيوتكنولوجيا. وجود القواعد التنظيمية المرتبطة بتطور البيوتكنولوجيا

المرجع : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، الإجتماع 16 للجنة خبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب، 13-14 مارس 2001

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

أ - المصادر

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996.
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التعديل الدستوري لسنة 2008.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016.

ب - الكتب

1) أبو حجر، أمنة إبراهيم ، **موسوعة المدن العربية** . عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002.
2) أبو حجر، أمنة، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
3) أبو صالح، محمد حسين، **التخطيط الإستراتيجي القومي.** ط 2، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2009.
4) أبورمان، عبد الله ممدوح ومحمد جاسم محمد شعبان العاني، **نظريات وأساليب التخطيط الاقليمي**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.
5) أمين، سمير، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**. ترجمة : فهمية شرف الدين، بيروت: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 2002.
6) أنجرس، موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.**(ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرون)،ط2، الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، 2010.
7) الببلاوي، حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، 2000م.
8) التليلي، جلال، **الصحافة والايدولوجيا التنموية تحت النظام التسلطي.** تونس: دار نقوش عربية للنشر والتوزيع ، 2013.
9) التميمي، عبد الرزاق و رعد سامي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.** الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013.

10) الجابري، علي عبد الكريم، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**. عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2012.

11) الحسن عيسى، محمود، **الاعلام والتنمية**. ب م ن : زهران للنشر والتوزيع، (ب ت ن).

12) المدني، أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، (ب، ت ، ن).

13) بركنز، جون، **الاغتيال الاقتصادي للأمم** . ترجمة : مصطفى الطناني ، عاطف معتمد ، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر والتوزيع، 2012.

14) بلعزوز، بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**. ط3 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

15) بن أشنهو، عبد اللطيف، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999-2009**. الجزائر: ألفا ديزاين للنشر، 2004.

16) بن أشنهو، عبد اللطيف، **مدخل إلى الاقتصاد السياسي** .ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

17) بن سعود خضير، الخضير، **علم الاجتماع الصناعي والإنتاج**. المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2010.

18) بن قانة، إسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

19) بن نبي، مالك، **مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد**. دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000م.

20) بوالشعير، سعيد، **النظام السياسي الجزائري : دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996**. الجزء3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

21) بوبشير، محند أمقران، **النظام القضائي الجزائري**. ط 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

22) بوحوش، عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**.الجزائر:موفم للنشر والتوزيع، 2002.

23) بوكبوس، سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

24) تودارو، ميشيل، **التنمية الاقتصادية**. ترجمة: محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق ، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2009.

25) تومي، عبد الرحمان، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (ب،ت،ن).

26) الجابري، علي عبد الكريم، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**. عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2012.

27) جمال عبد الناصر، **المعجم الإقتصادي** .عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

28) حاجي، فطيمة، **سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2017.

29) خالفي، علي، **المدخل إلى علم الاقتصاد، مفاهيم، مصطلحات، أسئلة.** الجزائر : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2009.

30) خليل، عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي .(** الجزء2**)**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

31) خميس، حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع ، 2008.

32) دادي، عدون ناصر والعايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد: من خلال حالة الجزائر**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.

33) درة عبد الباري، إبراهيم وناصر محمد سعود جرادات، **الأساسيات في الإدارة الاستراتيجية منحى نظري وتطبيقي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.

34) دو ريفرو، أزوالدو، **أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية: انقراض العالم الثالث.** ترجمة: فاطمة نصر، القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2012.

35) سكيدلكسي، روبرت، **جون مينارد كينز: مقدمة قصيرة جدا**. ترجمة: عبد الرحمان مجدي، القاهرة: مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، 2015.

36) سلاطنية، بلقاسم وحميدي سامية، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع ، (ب،ت،ن).

37) سلطان، جاسم، **استراتيجية الادارك للحراك**. المنصورة: مؤسسة أم القرى للنشر والتوزيع، 2005.

38) سلمان الدليمي، جمال داود، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**. القاهرة: المنظمة العربية لتنمية الادارية للنشر والتوزيع، 2015.

39) سهير، حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

40) صالح، جمال وحلوى علي، **مدخل إلى علم التنمية**. (ب م ن) : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

41) صفوات، قابل محمد، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** . (ب د ن) : (ب م ن)، 2008.

42) طلعت، إبراهيم، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**. الجزائر: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، 2011.

43) عبد الجبار، محمود العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في اشكالية الفكر الاقتصادي)**. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.

44) عبد الحافظ، العوالمه نائل، **إدارة التنمية الأسس – النظريات-التطبيقات العلمية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

45) عبد الله، الجلال عبد العزيز ، **تربية اليسر وتخلف التنمية** . الكويت: مجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب للنشر والتوزيع، 1985.

46) عجمية، عبد العزيز والليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004.

47) عجمية، محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية.** الاسكندرية: قسم الاقتصاد كلية التجارة لجامعة الاسكندرية للنشر، 2002.

48) عريقات، حربي محمد موسى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**. عمان : دار البداية للنشر والتوزيع، 2004.

49) العساف، أحمد عارف ومحمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**. الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.

50) عقيلي، عمر وصفي، **الادارة المعاصرة: التخطيط –التنظيم-الرقابة**. عمان: الزهران للنشر والتوزيع، 2013.

51) عميمور، محي الدين، **الجزائر الحلم والكابوس: محاولة لفهم المأساة الجزائرية**. بيروت: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 2005.

52) العيساوي، إبراهيم، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. ط2،القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

53) غويني، العربي، **الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية**. تلمسان: النشر الجديد الجامعي، 2016.

54) فليح، حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**. إربد: علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006.

55) قدي، عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية.** ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

56)كينز، جون ماينارد، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.** ترجمة: إلهام عيداروس، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2010.

57) مجموعة مؤلفين، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟.** ترجمة: هاني صالح، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2008.

58) مدحت، محمد أبو نصر، **مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي**. ط 2، مصر: المجموعة العربية للتدريب للنشر، 2014.

59) مسعود سميح عبد الفتاح، **الموسوعة الاقتصادية**. عمان: دار الشروق ،2008.

60) مصطفى، أحمد حامد رضوان، **الفقر في ظل العولمة (دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث).** الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011.

61) مصطفي، يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط و التنمية**. الجزء الثاني، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013.

62) مصيطفى، بشير، **الاصلاحات التي نريد :مقالات في الاقتصاد الجزائري.** الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

63) مصيطفي، عبد اللطيف وسانية عبد الرحمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية**. بيروت: مكتبة حسن العصرية لنشر والتوزيع، 2014.

64) معراف، إسماعيل، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.** الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2013.

65) ملاك، وسام، **تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية** . بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011.

66) **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية**: تونس والجزائر ، بيروت: سيريبس انترنسيونال للنشر والتوزيع ، 1998**.**

67) الموسوي، ضياء مجيد، **النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي**. ط٤ ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2009.

68) ناصر، عبيد ناصر، **سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي :حالة مصر العربية.** دمشق: إتحاد الكتاب العرب للنشر، 2001.

69) ناظم، عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004.

70) هاري أر، يرغر، ترجمة : راجح محرز على وآخرون، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجية في القرن الحادي و العشرون**. الأمرات العربية المتحدة: مركز الإمرات لدراسات والبحوث الإستراتيجية لنشر والتوزيع، 2011.

71) هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2012.

72) الهيتي صبري فارس، **التخطيط الحضري**. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

73) وصفي، عقيلي عمر، **الادارة المعاصرة** . عمان: دار زهران لنشر والتوزيع، 2013.

74) يحيا أبو زكرياء، "التجربة الاشتراكية في الجزائر وأثار تحولها إلى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة "، في كتاب: **دولة الرفاهية الاجتماعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

ج- الدوريات

1) أقاري، سالم، " العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية ". المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، العدد 09 ، فيفري 2016.
2) البزاز، سعد توفيق عزيز، "الانتخابات الجزائرية بين عامي 1990-1999". مجلة آداب الرافدين ، العدد 63، 2012.
3) السرحان حسين أحمد دخيل، "التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة". مجلة أهل البيت، العدد 16، جامعة أهل البيت، العراق ، (ب ت ن).
4) العركوب، هشام محمد عبد الله، " السياسة المالية والتنمية البشرية المستدامة في البلدان نامية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2008 " مركز الدراسات الاقليمية، العدد 6، (ب ت ن).
5) العركوب، هشام محمد عبد الله، " السياسة المالية والتنمية البشرية المستدامة في البلدان نامية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2008 " مركز الدراسات الاقليمية، العدد 6، (ب ت ن).
6) المعهد العربي للتخطيط، التخطيط الاستراتيجي للتنمية. العدد 114، يونيو 2012 ، الكويت.
7) المكي دراحي، " التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل ". مجلة البحوث والدراسات، العدد الأول، أفريل 2004.
8) أمجوج، نوار، " مكانة الوزير الأول في النظام السياسي الجزائري على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008 ". مجلة العلوم الإنسانية"، جامعة قسنطينة 1، العدد 43، المجلد أ، جوان 2015.

9) بوخاري صبرينة، للوشي محمد، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 6، العدد 2، 2015.

10) بورعدة حورية، رقيق يسعد دريس، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه". المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 11، العدد 01، سنة 2017.

11) بوريش، رياض، "السياسة العامة من منظور حكومي". مجلة الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، العدد 05 ، 2015.

12) بوكار، عبد العزيز، " المديونية الخارجية الجزائرية والتخصص الدولي ". مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 18، (ب ت ن).

13) تيجاني، بالرقي، "تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 13 ، سنة 2013.

14) جبار، سعاد، محمد بشير لبيق، "قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 في الجزائر بين إلزامية التبني والمطالبة بالتخلي". مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 16، العدد1، جانفي 2019.

15) حاحة، عبد العالي، تمام، أمال يعيش، "المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14، أكتوبر 2016.

16) داوي مهدي صالح، " التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين (العراق أنموذجا) " . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2011.

17) رابحي، بوعبد الله، "مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014 "، مجلة المعارف ، العدد 19، ديسمبر 2015.

18) ربحي، حسن، والعفيف أماجد، "أثر العوامل التنظيمية في التخطيط الإستراتيجي في الوزارات الأردنية : دراسة ميدانية". الأردن مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 37، العدد1، 2010م.

19) رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، "أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر >> دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990- 2016 ". مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، سبتمبر 2018.

20) زغيب شهرزاد، عماني لمياء، " القطاع الخاص الجزائري بين تدخل الدولة واليات السوق ". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 02، 2018.

21) سموك، علي، "الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري وصراع الهويات في سوسيولوجيا الأخر ". مجلة إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد التاسع ، شتاء 2010.

22) سويقات، أحمد، " التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 ". مجلة الباحث، العدد 04، 2006.

23) شتاتحة عمر، عبد الحفيظي أحمد ، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية، الجزائر أنموذجا ". مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث، (ب، ت،ن).

24) شلوف، فريدة، "واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر، الأسباب والتحديات ". مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، سنة 2017.

25) شيخي رشيد، سالمي الجلالي، " أزمة السكن في الجزائر من منظور بعض الأساتذة – دراسة ميدانية بجامعة لونيسي على البليدة 2 ". حوليات الجزائر 1، العدد 32 ، الجزء الأول، 2018.

26) عباس حمادي، الشبري حمادي، " التنمية البشرية تطور المفهوم ومؤشرات القياس – مقاربة في جغرافيا التنمية – "، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 10، العدد 1-2، سنة 2009.

27) عدائكة، أسماء، بوزيد السايح، "السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016 ". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر واد سوف، العدد 04، جوان 2018.

28) عكنوش، نور الصباح، " البرلمان والتنمية في الجزائر، أي مستقبل ؟". مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 6، (ب ت ن).

29) علام، عثمان، " التنمية من منظور الغربي والمنظور الاسلامي". مجلة المعارف، العدد 10، المركز الجامعي البويرة الجزائر، جوان 2011.

30) عيجولي، خالد، ياسين الطيب "السياسات الاقتصادية في ظل عولمة الأسواق المالية" مجلة دفاتر اقتصادية جامعة زيان عاشور الجلفة،المجلد الخامس، العدد الأول،2014.

31) فتاح، هباش، "مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008 ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 5، مارس 2015.

32) قانة، زكي، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث اقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، جوان 2011.

33) كاظم طالع، سناء، "المنطلقات الفكرية للحركات الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي". مجلة دراسات دولية، العراق، العدد 45.

34) كتوش، عاشور، حاج قويدر قورين، " التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها ". مركز الدراسات الاقليمية ، عدد 10، ب ت ن.

35) كربوسة، عمراني، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر". مجلة العلوم الانسانية ولاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 16، سبتمبر 2014.

36) كفاح، عباس رمضان، "مستقبل النظام السياسي في المغرب ، الجزائر أنموذجا". مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، العراق، العدد 7/ 21، (ب،ت،ن).

37) لعمى أحمد، مسعي محمد، " أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على محاربة البطالة 2001-2010 دراسة تحليلية ". مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

38) مجلة مجلس الأمة، العدد 21 ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار أوت 2005.

39) مجلة مجلس الأمة، العدد 32، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، أوت-سبتمبر 2007.

40) مجلة مجلس الأمة، العدد 41، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، جانفي 2010.

41) مجلة مجلس الأمة، العدد 43، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، جويلية 2010.

42) مجلة مجلس الأمة، العدد 44، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ديسمبر 2010.

43) مجلس الأمة، "آليات البرلمان في حماية المال العام من مخاطر الفساد ". مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 35، أكتوبر 2014.

44) مجلس الأمة، " البرلمان والمواطن "، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر، العدد 37، أكتوبر 2015.

45) مدفوني هندة وأخرون، " إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد –الفرص والقيود- ". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد التاسع ، جوان 2018.

46) مشري محمد ناصر، بقة شريف، " تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2010"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 57، فبراير 2017.

47) مصيطفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمان، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي" مجلة الوحات للبحوث والدراسات"، جامعة غرداية، العدد 12، 2011.

48) معتز، نعيم، "النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقة متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري 1980-1995". مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الاول 1999.

49) منعم، أحمد خضير، "النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي (الواقع والاتجاهات) ". مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 8 العدد 24، سنة 2012.

50) مهملي، بن علي، " الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 13، جوان 2016.

51) ندور، محمد علي، " آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر : الإطار المؤسساتي ". المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، شتاء- ربيع 2016.

د) الملتقيات العلمية

1) طيبة، عبد العزيز، " تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الاسلامية "، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، بشراكة بين **مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب والجمعية الدولية للاقتصاد والتمويل الاسلامي وكلية الدراسات الاسلامية في قطر** ، يومي 09-10 سبتمبر 2013 ، أسطنبول**.**

2) مقاوسي، صليحة، جمعوني، هند، " الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية "، مداخلة في الملتقى الوطني حول: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية . **كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة** ، 2009**.**

3) مصيطفى، عبد الطيف، بن سانية، عبد الرحمان، " انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، **المركز الجامعي غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير** ، يومي 23و 24 فيفري 2011م.

4) صالحي ناجية، مخناش فتيحة، " أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 ، نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم"، **اعمال المؤتمر الدولي حول :تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**،جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013.

5) عبد الرحمان، وهيبة، وآخرون، " واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية " ملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، **جامعة الجزائر3** ، يومي 8 و9 ديسمبر 2014.

هـ) تقارير المنظمات

1) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 1998.

2) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون.

3) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2003، أكتوبر 2004.

4) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط : عائق أمام التنمية الأورو - متوسطية ، الدورة الخامسة عشر ،(ب، ت، ن).

5) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول : الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، (ب،ت،ن).

6) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول مكانة النمو، الدورة العامة السادسة و العشرون، ب ت ن.

7)المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التقرير الوطني حول الاهداف الالفية للتنمية 2000-2015 ، جوان 2016.

8) التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور المالي والنقدي للجزائر لسنة 2003 .

9) التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور المالي والنقدي للجزائر لسنة 2004.

10) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003.

11) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2004.

12) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2005.

13) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2006.

14) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.

15) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.

16) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2012.

17) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

18) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2014.

19) *برنامج الامم المتحدة الانمائي*، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.

20) تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول: حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008.

21) منظمة الصحة العالمية، الاحصاءات الصحية العالمية لسنة 2009.

22) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011 ، جوان 2013.

هـ) الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، ماي 2014.

3- بيان مجلس الوزراء الجزائري يوم 24 ماي ، 2010**.**

ي) مواقع الأنترنات:

1) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، من موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz.psr

2) العياشي عنصر، الحركات الحتجاجية في الجزائر متاح في :
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c43aa56fb899e2/79cf5027-e596-4951-8984-77a575e6e75b

3) سكينة بوشلوح ، لماذا تأخر الربيع الجزائري؟ متاح في :
http://www.aljazeera.net/home/print/92804797-74a7-4675-b919-6682990f8cbe/f84bb658-1a12-4032-8051-aab739dc45d4

4) الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة الأولى متاح من خلال الرابط التالي:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/archives-gouvernementales/

5) الموقع الالكتروني للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتعاون ، متاح في :
http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/، تاريخ

6) موقع الالكتروني للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 2001 إلى 2014 متاح في www.joradp.dz/har/index.htm

7) موقع الديوان الوطني للاحصائيات متاح في: www.ons.dz

8) موقع الكتروني حول خارطة الجزائر الطبيعية متاح في:
www.law-arab.com201507algeria-Map-detailed.html

ثانيا: باللغة الفرنسية

أ) الكتب

1) Achour cheurfi**, dictionnaire encyclopédique de l'algerie (culture – politique – société – histiore -)** , editions anep**.**

2) Atlas socio-économique des pays du monde. Paris: editions: larousse ,2016**.**

3) Baddache Farid**, le Développement Durable.** Paris: Ed. Eyrolles , 3emme tirage, 2010**,**

4) Belattaf Matouk, **Economie du Développement**_. Algérie: office des publication universitaires , 2010**.**

5) Boutilier Sophie et autre **,Développement durable et Responsabilité sociale des acteurs**. Paris: L'Harmattan, 2009**,**

6) Deleplace Ghislain, lavialle Christophe**.Histoire de la pensée économique**. Paris: DUNOD,2008**.**

7) Favreau Louis, Fréchette Lucie**, Mondialisation , économie sociale , développement local et solidarité international** . Québec: presses de l'université du Québec , 2002**.**

8) Geographica atlas mondial illustré , paris: éditions place des victories , 2005**.**

9) Guellec Dominique, ralle pierre. **les nouvelles theories de la croissance** . Paris: La Découverte , 5 éd , 2003**.**

10) Hamid a.Temmar ,**l'Economie de l'Algérie les Stratégie de Développement.** ,Alger:opu ,2014**.**

11) Jacques Fialaire , **les strategies du Développement Durable** . Paris: Ed. l'harmattan, 2008**.**

12) Kabeer Naila**, integration de la dimension genre a la lute contre la pauvreté et objectifs du millénaire pour le développement** .traduction par : Catherine Ego, L'Harmattan Ed. : Québec , 2005**.**

13) Lazzeri Yvette **, le Développement Durable du concept a la mesure**. Paris: l'Harmattan, 2008**.**

14) Le petit larousse 2010, paris**.**

15) MARIELLE TREMBLAY et autre , **Developpent Social un enjeu pour l'Economie sociale** .québec: presses de l'université du québec , 2006**,**

16) Mathieu Baudin **, le Développement durable :nouvelle idéologie du 21 siécle ?.** Paris: l'harmattan , 2009**.**

17) Mekideche Mustapha, **l'Economie Algérienne a la croissée des chemins: repére actuels et elements prospectifs**. Alger: Ed. dahlab , 2008**.**

18) Moureau Nathalie, dorothée rivaud-danset, **l'incertitude dans les theories économiques.** Paris: Ed. la découverte , 2004**.**

19) Petit Pascal, **croissance et richesse des nations**. Paris: Ed. la découverte , 2005**.**

20) Poulon Frédéric**, la pensée économique de Keynes**. 4 eme edition, paris: dunod , 2016.

21) Roselé chim Paul, **développement déséquilibre durabilité: context des pays en développement d'Amérique**. Paris: publibook , 2007**.**

22) Tremblay Solange, **Développement Durable et Communications** . Canada:presses de l'université du Québec , 2007**.**

23) Van duysen Jean-claude, et , Stephanie jumel **, Le Développement durable** .Paris: l'harmattan, 2008**.**

24) Winter Gérard**, A la recherche du Développement : un Fonctionnaire au service d'une passion** . Paris: Ed. karthala , 2010**.**

25) Yves cossé Pierre**, Après l'ETAT planificateur et L'ETAT stratége , comment mieux anticiper l'avenir**. Editions esprit , 1 janvier 2013**.**

ج) الدوريات

1) Braconnier Patrice et autre , " une évaluation du bien-être au sein des régions françaises dans une approche de développement durable ", **Innovation** 2011/1 (n°34).

2) Cavatorta Francesco, "la Reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie entre le National et l'internationale", **revue tiers monde** ,2012/2 , n° 210.

3) Deminieuil pierre-noël, "Développement Social local et Territorial: Repéres Thématiques et Bibliographiques sur le cas français", France: **de boeck superier** ,2008.

4) Dominique Vivien Franck, "Jalons pour une Histiore de la notion de développement durable" **Mondes en Développement**, n° 121, 2003/1.

5) Habib Amal, claud baltz "Quelle information pour piloter le Développement Durable ", **documenttaliste-sciences de l'information** , 2008/1.

6) Lassassi Moundir, Hammouda Nacer Eddine, "50 ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marche du travail en Algérie ?." **revue les cahiers du cread**, n° 100, 2012.

7) Marie Lavoi , "les Enjeux de La Patrimonialisation dans la Gestion du Développement Economique: un cadre conceptual ", **societies** 2014/3 n°125.

8) Nait Merzoug ml, Kouadria Noureddine, Amara Fatah, "Gouvernance Urbaine et Développement Local en Algérie quels enjeux pour les Métropoles Régionales : cas annaba",**revue des sciences humaines** ,Université de Mohamed Khider Biskra n24 , 2012.

9) Perret Bernard, "Evaluer le Développement durable",paris: **transversalités**, n°109, 2009/1.

10) Revue Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, **industrie Algerie** , N°01 , janvier 2011.

11) VAERIE BARBIER ET AUTRES, "service public local et développement durable" .**Revue d'économie régionale et urbain** , 2 Avril 2003.

هـ) التقارير

1) Gouvernement Algérien, Deuxième Rapport du sur:" Les Objectifs du Millénaire pour Le Développement" ,septembre 2010.

2) Organization des nation unies pour l'Education la science de la culture , "planification stratégique concept et principes " . document de travail pour la planification du secteur de l'education , n°1 , 2014**.**

3) OCDE, **vert une croissance verte**,2011**.**

4) Tracey strange , anne bayley **, le développement durable a la croisée de l'économie , de la société et de l'environnement** . Paris: OCDE, 2008**.**

5) CNES, Rapport national sur le Developpement Humain 2013-2015.

6) Rapport du Gouvernement Algérien sur:" les objectifs du millénaire pour le développement" ,juillet 2005**.**

7) Le Gouvernement Algérien 2 ^{Eme} Rapport Nationale sur les objectifs du millénaires pour le développement, septembre 2010.

8) Banque d'Algérie , rapport sur : Evolution Economique et Monetaire en Algérie , 2014**.**

9) CNES,Rapport Nationale sur le Développement Humain 2013-2014.

10) CNES , RAPPORT sur: "Element de Debat pour un Pacte de Croissance ",26 ^{éme} session plénière ,novembre 2005**.**

ثالثا باللغة الانجليزية:

أ- الكتب

1) Smith Charles**, Economic Development , Growth and Welfare** . London: The Macmillan press , 1994**.**
2) Smith Charles, **Economic Development , Growth and Welfare**.London: Macmillan press, 1994**.**
3) Y.S Brenner **, Theories of Economic Development and Growth.** London :George allen unwin ltd , second impression 1969**.**

ب- الدوريات

1) Francisco adilson Gabardo, and others , "the incorporation of structural change into growth theory : a historical appraisal " **Economia** ,2017.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العلاقة بين مجالات التنمية الاقتصادية	52
2-1	الحلقة المفرغة للفقر	76

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخارطة الطبيعية للجزائر	214
02	قائمة بمؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	215

فهرس
الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-1	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	50
1-2	تطور معدل التضخم في الجزائر 1993-1998	92
2-2	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1993-2000	94
3-2	علاقة العهدة الرئاسية بالمخططات التنموية 2001-2014	104
4-2	توزيع محاور مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	109
5-2	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2004	111
6-2	مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي	112
7-2	قيمة الصادرات والواردات في الجزائر 2000- 2004	115
8-2	مستوى المديونية في الجزائر 2001-2004	116
9-2	معدل البطالة في الجزائر 2000-2004	117
10-2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر 2000-2004	118
11-2	معامل القوة الشرائية للفرد في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 2001-2004	119
12-2	مستوى الفقر في الجزائر 1995-2004	120
13-2	مستوى التنمية البشرية في الجزائر 2001-2004	121
14-2	تطور المنشآت التعلمية في الجزائر 2000-2004	122
15-2	نسبة الالتحاق بالتعليم ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة في الجزائر 2001-2004	123
16-2	تطور الهياكل الصحية في الجزائر 1990-2004	124
17-2	متوسط العمر المتوقع للعيش في الجزائر 2001-2014	124
18-2	معدل الوفيات لكل من الرضع والأمهات بعد الولادة في الجزائر 1998-2004	125
19-2	التقسيم القطاعي لمحور تحسين ظروف معيشة السكان	127
20-2	التقسيم القطاعي لمحور تطوير الهياكل القاعدية	129
21-2	التقسيم القطاعي لمحور دعم التنمية الاقتصادية	130
22-2	التقسيم القطاعي لمحور تطوير الخدمة العمومية	130

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
2-23	برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	131
2-24	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009	132
2-25	مساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر 2006-2009	132
2-26	قيمة الصادرات والواردات في الجزائر خلال فترة 2006-2009	135
2-27	تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر 2006- 2009	137
2-28	معدل البطالة في الجزائر 2005-2009	139
2-29	نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من مجموع السكان 2005-2009	140
2-30	معامل القدرة الشرائية في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 2004-2009	141
2-31	مستوى التنمية البشرية في الجزائر 2004-2009	142
2-32	تطور الهياكل الصحية في الجزائر 2005-2009	143
2-33	تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة 2005-2009	144
2-34	تطور المنشآت التعليمية 2005-2009	145
2-35	تطور مؤسسات التعليم العالي 2000-2009	146
2-36	تطور الموارد البشرية في قطاع التعليم 2005-2009	146
2-37	تطور الموارد البشرية في قطاع التعليم العالي 2004-2009	147
2-38	نسبة الانجاز في قطاع الموارد المائية في الجزائر1999-2010	148
2-39	تطور شبكة النقل من سنة 2005 - 2009	148
3-1	توزيع القيمة المالية للمخطط الخماسي 2010-2014	155
3-2	التقسيم القطاعي لمحور تحسين التنمية البشرية	157
3-3	تقسيم القطاعي للمحور تطوير الهياكل القاعدية وتطوير الخدمة العمومية	158
3-4	التقسيم القطاعي لمحور دعم التنمية الاقتصادية	159
3-5	تقسيم القطاعي لمحور تطوير اقتصاد المعرفة	160

6-3	ترتيب الأولويات ضمن المخطط الخماسي 2010-2014	162
7-3	تحليل مكونات المخطط الخماسي 2010-2014	164
8-3	مقارنة الأهداف العامة للمخططات التنموية في الجزائر 2001-2014	172

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
9-3	مقارنة برامج المنشآت القاعدية والتنمية الاقتصادية للمخططات التنموية 2005-2009	174
10-3	مقارنة السياسات الاجتماعية ضمن المخططات التنموية 2001-2014	176
11-3	تطور ميزانية المخططات التنموية 2001-2014	177
12-3	التعديلات الحكومية خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2001-2014	178
13-3	التعديلات الوزارية في القطاعات الأساسية 2001-2014	180
14-3	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014	182
15-3	علاقة النمو الاقتصادي بالتطور عدد السكان في الجزائر 2010-2014	184
16-2	مساهمة القطاعات الاساسية في الناتج المحلي الاجمالي 2010-2014	185
17-3	تطور التنمية البشرية في الجزائر 2000-2014	188
18-3	ترتيب الجزائر ضمن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010-2014	189
19-3	نصيب الفرد في الجزائر من الدخل القومي الاجمالي 2010-2014	190
20-3	مستوى الفقر في الجزائر 1988-2011	191
21-3	تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2014	192
22-3	تطور المنشآت التعليمية في الجزائر خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014	193
23-3	الأهداف المرسومة والمنجزة فعلا في عدد المنشآت التعليمة للمخطط الخماسي 2010-2014	194
24-3	تطور المنشآت القاعدية الخاصة بالتكوين المهني خلال فترة تنفيذ	195

	المخطط الخماسي 2010-2014	
25-3	تطور الموارد البشرية والمنشآت القاعدية للتعليم العالي 2012-2014	196
26-3	تطور المنشآت الصحية في الجزائر 2010-2014	197
27-3	تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة 2010-2014	198
28-3	العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر 2010-2014	199
29-3	تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر 2010-2014	200
30-3	مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي 2010-2014	204
31-3	الصادرات الجزائرية 2010-2014	205

الفهرس

مقـدمة .....أ

الفصل التمهيدي مقومات التنمية ونظام الحكم في الجزائر.....1

أولا: لمحة حول الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر.....2

ثانيا: النظام السياسي في الجزائر 6

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتخطيط والتنمية الاقتصادية.....24

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتخطيط 25

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاقتصادية.....25

المطلب الثاني: ماهية التخطيط.....33

المطلب الثالث: شروط ومبادئ التخطيط 38

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.....43

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....43

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتنمية الاقتصادية 48

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.....54

المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.....62

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الكلاسيكية 62

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية الحديثة.....67

المطلب الثالث: نظريات وإستراتيجيات التنمية.....74

الفصل الثاني: التخطيط التنموي في الجزائر من 2001-2009.....87

المبحث الأول: الظروف العامة المحيطة بصنع المخططات التنموية في الجزائر.....88

المطلب الأول: المشروطية الاقتصادية والسياسية المطبقة في الجزائر 88

المطلب الثاني: الوضعية الأمنية والسياسية.....97

المطلب الثالث: خصائص صنع المخططات التنموية في الجزائر 102

المبحث الثاني: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....105

المطلب الأول: مضمون المخطط.....105

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية لمخطط الانعاش الاقتصادي.....110

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية لمخطط الإنعاش الاقتصادي.....116

المبحث الثالث: المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....126

المطلب الأول: مضمون المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....126

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....132

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....138

الفصل الثالث: دور المخطط الخماسي 2010-2014 في تحقيق التنمية الاقتصادية.....150

المبحث الأول: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014.....151

المطلب الأول: الظروف المحيطة بصنع المخطط الخماسي 2010-2014 151

المطلب الثاني: أهداف المخطط الخماسي 2010-2014.....154

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية التنموية للمخطط الخماسي 2010-2014.....161

المطلب الأول: الخيار التنموي والقطاعات الإستراتيجية في المخطط الخماسي 2010-2014.....161

المطلب الثاني: علاقة المخطط الخماسي 2010-2014 بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.....165

المطلب الثالث:علاقة المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 بالمخططات السابقة له..171

المبحث الثالث: التقييم الاقتصادي والاجتماعي لنتائج المخطط الخماسي 2010-2014....182

المطلب الأول: أثر تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي.....182

المطلب الثاني: مستوى التنمية البشرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.....187

المطلب الثالث: التخطيط التنموي الخماسي 2010-2014 ومتطلبات الانطلاق الاقتصادي 199

الخاتمة 208

الملاحق 213

قائمة المراجع.....219

فهرس الأشكال.....239

فهرس الملاحق.....241

فهرس الجداول 243

فهرس المحتويات.....248

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة في محاولة تقييم تجربة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2001، مع التركيز على المخطط الخماسي 2010-2014 كدراسة حالة، من خلال محاولة فهم علاقة التخطيط بالتنمية الاقتصادية في الجزائر ومحاولة الكشف عن أهم المعوقات التنمية الاقتصادية، وكذا سبل تفعيلها من خلال الاستعانة بالمؤشرات الكمية والكيفية لتقييم السياسات العامة ومختلف المقاربات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

Abstract:

Cette étude tente d'évaluer l'expérience de la planification et du développement économique en Algérie depuis 2001, En se concentrant sur le plan quinquennal 2010-2014 en tant qu'étude de cas, En essayant de comprendre le rapport entre la planification et le développement économique en Algérie, et de révéler les obstacles les plus importants du développement économique et de rendre plus efficace Grâce à l'utilisation d'indicateurs quantitatifs et qualitatifs d'évaluation des politiques publiques, Ainsi que différents approches ayant une dimension économique, sociale et politique.